الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية
قسم العلوم الإقتصادية

أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية

تخصص : نقود و مالية و بنوك

دراسة البديل المالي للتصنيع
كنموذج للتنمية الاقتصادية في الجزائر

من إعداد:
معمري عبدالوهاب

تحت إشراف الأستاذ المحترم:
أ.د كرزابـــــــي عبداللطيف

لجنـــة المناقشـــــة:

أ.د بدي نصـــر الدين	أستاذ التعليم العالي	رئيســـــــاً
أ.د كرزابي عبداللطيف	أستاذ التعليم العالي	مشرفـــــــاً
أ.د شليـــل عبداللطيف	أستاذ التعليم العالي	مناقشـــــاً
د. بلحـــاج فراجـــــي	أستـــاذ محاضـــر	مناقشـــــاً
د.سحنـــــــون سمير	أستـــاذ محاضـــر	مناقشـــــاً
د. بوسهميـــــن أحمد	أستـــاذ محاضـــر	مناقشـــــاً

السنـــة الجامعية: 2015 – 2016

بسم الله الرحمن الرحيم
١٢
٤٣

إهداء:

إلى سر وجودي،إلى كل ما من علمني حرفًا أو أهداني معلومة أو كتابًا أو دلني على منارات العلم و التعليم..إلى كل من يسعى إلى الرقي بالجزائر وطنًا و الدول العربية إقليمًا

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

تشكرات:

أتقدم بالشكر الجزيل إلى من تم هذا العمل تحت لواء إشرافه الأستاذ المحترم:

" أ.د كرزابي عبداللطيف "

كما لا يفوتني في هذا المقام العلمي الكبير ان أخص بالشكر الأساتذة الأفاضل لجنة المناقشة كل باسمه على كرم قبولهم مناقشة هذه الرسالة و على إرشاداتهم البناءة وشكر خاص آخر إلى الأستاذ المتواضع و المحترم: أ.عبد الرزاق معلاش

إلى القائمين على مكتبة الاقتصاد والمكتبة المركزية.

فهرس الجداول

أرقام الجداول	عناوين الجداول	الصفحة
01	النمو الاقتصادي في الصين للفترة 1981-2003	61
02	ازدياد الناتج المحلي الإجمالي في الصين للفترة 1983-2003	62
03	ارتفاع متوسط دخل المواطن في الصين للفترة 1984-2003	63
04	ازدياد حجم الاستثمار الأجنبي في الصين للفترة 1984-2002	64
05	توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة حسب الفروع	155
06	القطاع المالي في دول مجلس التعاون الخليجي – المقاييس الهيكلية الرئيسية	172
07	نشاط بورصة الجزائر للفترة 1999 – 2004	178
08	تطور رأسمال بورصةالجزائر99-2003	180
09	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2003– 2010.	188

فهرس الأشكال

الرقم	عناوين الأشكال	الصفحة
01	المصادر الخارجية للتمويل	100
02	القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي – المقاييس المالية الرئيسية	175
03	القطاع المالي في دول مجلس التعاون الخليجي – المستويات الفعلية مقابل المعيارية (نسبة مئوية، 2013)	177
04	تعقب العمال اليدوي و ثلاثة أساليب تصنيع	126
05	نصيب رأس المال (OE)	129
06	معدل إنتاجية الاستثمار	131
07	نتائج الانحدارات بواسطة القطاعات الرئيسية	143
08	:نشط بورصة الجزائر للفترة 1999 – 2004	189
09	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2003– 2010.	190

المقدمة العامة

نظراً لأهمية التنمية الإقتصادية لدى الدول النامية ، و ما تعانيه من تخلف ، لعجز مختلف الهيئات الرسمية و الشعبية عن تحقيقها ، إستمر سعي الدول النامية إلى تحقيق التنمية الإقتصادية .

نعلم كم تعاني دول العالم الثالث من تخلف واضح في كافة المجالات المجتمعية عموماً و المجال الإقتصادي بشكل خاص ، و قد تبدوا خصائص التخلف الإقتصادي شديدة الوضوح في الدول النامية في عديد من المؤشرات ، و لازالت تتسم إلى حد كبير تلك الخصائص المميزة لنمط الإقتصاد المتخلف التابع لشتى المؤسسات الدولية التي تستهدف في برامجها تحقيق التنمية الإقتصادية في الدول النامية ، فيما يمثل إمتداداً للميراث الإستثماري ، فكانت أساليب حكومات الدول النامية في مجال التنمية الإقتصادية مخيبة للآمال إلى حد كبير طيلة فترة ما بعد الإستقلال و التحرر ، رغم أننا نجد معظم الدول النامية غنية بثروات معدنية و مواد طاقوية ، على غرار دول إفريقيا و من ضمنها الدول العربية ، أي إمكانات طبيعية و بشرية و هدا إن دل على شيء إنما يدل على فشل النماذج الإقتصادية التي تم تطبيقها في دول العالم الثالث للوصول إلى تحقيق أهدافها ، فالسياسات التنموية التي إنتهجتها النظم في مختلف دول العالم النامي على إختلاف توجهاتها الإيديولوجية أفسحت المجال أمام سياسات التكيف الهيكلي .

فموضوع التنمية الإقتصادية من خلال ما تقدم أصبح من أبرز الموضوعات التي أصبحت تحتل إهتماماً كبيراً ليس من المختصين في المجالات الإقتصادية فقط ، بل من قبل غالبية الأوساط الرسمية و الشعبية ، و على المستويات المحلية و العالمية ، لأنه في الحقيقة ينصرف إلى دراسة حالة التخلف الإقتصادي التي تعيشها بعض الدول و كل هده المكانة و تلك الدراسات ليست وليدة اليوم بل هي من فترة إستقلال و تحرر دول العالم النامي إلى يومنا هدا ، ذلك لأن تعداد الدول النامية و نسمتها السكانية أصبحت تشكل نسبة كبيرة مقارنة بتعدا باقي سكان دول العالم ، و تعمل هدده الدول على التخلص من تبعيتها للدول المتقدمة و التي ظلت قائمة فترة من الزمن ، و نلاحظ أن الإقتصاديين في كل من الدول الصناعية المتقدمة و الدول النامية ، و في الدول الرأسمالية و الإشتراكية ، و في المنظمات الدولية و الإقليمية ، يحاولون دراسة التنمية الإقتصادية من جوانبها المختلفة و قدموا العديد

من النظريات و الأساليب و السياسات و النماذج و ذلك لغرض مساعدة الدول النامية للخروج من دائرة التخلف و المضي قدماً نحو التقدم .

و الحقيقة أن عملية التنمية الإقتصادية شاقة تحتاج إلى جهد كبير و نفقات طائلة و وقت طويل و لن يتحقق التقدم إلا باتباع المنماذج و الإستراتيجيات و وضع البرامج و الخطط المناسبة لتحقيق ذلك من قبل شعوب و أبنآء الدول النامية بشكل عام ، و من هنا لابد أن نتوقف عند هذه التنمية الإقتصادية المنشودة .

في الحقيقة إن الحديث عن مشكلة التنمية و أساليب معالجتها على المستوى الوطني شغلت و لازالت تشغل إهتمام المفكرين و المختصين ، الأمر الذي نجم عنه وفرة في الإسهامات و المعلومات في شكل نماذج مختلفة بدءاً من المدرسة الطبيعية – نموذج فرانسوا كيني – في القرون الماضية إلى الوقت المعاصر .

إن تجربة الدول النامية في التنمية الإقتصادية متنوعة و غنية ، و يجب تعلم الكثير منها من الناحية التحليلية ، و كذلك من ناحية السياسة الإقتصادية ، و الأهم من ذلك هو مدى إختيار قوة و كفاءة الإستراتجيات المطبقة للتنمية الإقتصادية عند تطبيقها واقعيًا و فعليًا من قبل الدول النامية .

الجزائر كدولة من دول العالم النامي إنتهجت خيار التصنيع منذ إستقلالها طمعاً في تحقيق التنمية الإقتصادية التي من شأنها – عملية التصنيع – أن تضع ثقلاً معينًا على توسيع القطاع الصناعي ، لذلك يطلق عليها الإستراتيجية الصناعية أو إستراتيجية التصنيع . و أرادت من ورائها الجزائر رفع مستوى تكوين رأس المال و تقديم التكنولوجيا الحديثة و التقنيات الجديدة ذات الترئيز العالي على رأس المال و توسيع التشجيع على الصناعة المتسارعة يكون غالبًا من نوع بديل عن الإستراد.

لكن في المقابل و بعد فترة من الزمن تعدت ثلاثة عقود تتقدم الجزائر في بعض الصناعات الثقيلة مثل الترئيب و غيرها لكن في مجالات محدودة ، لم تخرج لحد الآن الجزائر من مكانتها الإقتصادية قبل إنتهاج هذه الاسترتيجية إذ لازالت في مصاف الدول النامية بل و زادت تبعيتها لبعض الدول المتقدمة في بعض الصناعات و هو ما يؤثر على تحقيق التنمية الإقتصادية الذاتية و السريعة .

إشكالية الدراسة :

تسعى معظم الدول النامية في بداية تحررها الإقتصادي و المالي إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة التي قطعت شوطًا كبيرًا في التنمية و الإزدهار عن طرق الثورة الصناعية الكبيرة التي خاضتها بعد الحرب العالمي الثانية و هو ما يعزز مكانتها في ترتيب الدول ، و إدا ما أرادت الدول النامية الوصول إلى هده المكانة فإنه يترتب عليها الكثير من الجهد و الزمن و دفع الكثير من الأموال لتحصل على القليل من خبرة الدول الصناعية في ذلك و هو ما يثقل كاهل الدول النامية لبلوغ ذلك ، هدا و التحولات المالية التكنولوجية العالمية الحالية يفرض على هده الأخيرة التفكير الجدي في البديل عن التصنيع و من ذلك البديل المالي و الإستثمار في المعاملات المالية و البورصات و الخدمات و التأمين و المديونية على دول الجوار و المعرفة و الإبتكار و التحصيل الضريبي و غيرها من الوسائل و الأدوات المالية التي تدفع بعجلة التنمية الإقتصادية في الجزائر و هنا تطرح الإشكالية نفسها كيف نجعل من تحويل إعتماد الإقتصاد على المالية بديلاً عن التصنيع في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر ؟

و توجد بعض التساؤلات الفرعية التي تدخل تحت الإشكالية هي :

- ما هي نظريات و إستراتيجيات التنمية الاقتصادية ؟
- كيف استطاعت بعض الدول تحقيق التنمية الاقتصادية دون اللجوء الى عملية التصنيع ؟
- ما تقيمنا لإسترتيجية التصنيع في الجزائر ؟
- هل يكفي التسارع نحو ملكية المعرفة الصناعية لتحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر ؟
- هل يمكن الإعتماد على المالية في الإقتصاد الجزائري لإزدهار التنمية ؟
- هل الجزائر قادرة على تطوير الخدمات و المعاملات بما يؤمن لها موارد مالية لتحقيق التنمية الإقتصادية السريعة ؟

الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة إلى بحث و تحليل البدائل المالية الممكنة لتحقيق التنمية الإقتصادية دون الحاجة للتصنيع كنموذج أصلي .

فرضيات الدراسة :

- لا يكفي التصنيع كإستراتيجية لبلوغ أهداف التنمية الإقتصادية السريعة لدى الدول النامية.
- لا يمكن لأي سياسة مالية كانت أو نقدية أو غيرهما تحقيق أهدافها دون تكوين رأس المال المادي و الفكري معًا.
- يستطيع الاقتصاد الجزائري بفضل التركيز على رأس المال و التوظيف الذكي له بخلق الخدمات و المعاملات التي من شأنها تحقيق التنمية الإقتصادية السريعة .

المنهج المتبع :

سنعتمد في بحثنا على المنهج الوصفي مما يساعد على سرد و عرض بعض المفاهيم و شرح المصطلحات المتعلقة بالنظريات و المفاهيم المتعلقة بالتنمية و كذا الاتجاهات الحديثة في سبيل تحقيقها ، و المنهج التحليلي لما له من مساهمة في تحليل و تقييم عملية التصنيع في الجزائر و تحليل التجارب السابقة لتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة .

أسباب إختيار الموضوع :

كان إختيارنا لهذا الموضوع لأسباب عدة نستطيع إيجازها فيما يلي:

أولاً : حداثة موضوع تحقيق التنمية الإقتصادية عن طرق إعتماد الإقتصاد على رأس المال دون الحاجة إلى عملية التصنيع كخطوة في طرق تحقيقها و إحتلاله لصدارة الأحداث على المستوى الإقتصادي، سواء على مستوى الكتابات العلمية أو الملتقيات الدولية، أو في التقارير التي تصدرها عدة هيئات دولية.

ثانيًا : الرغبة في معالجة موضوع يشمل في آن واحد الجانب الإقتصادي والمتمثل في العائد من الخدمات و المعاملات المالية (البورصة ، الأسواق المالية ، إعادة جدولة الديون ، ..) و كذا التأمينات ، على غرار ما تقدمه عملية التصنيع والجانب العلمي المتمثل في الإعداد الأمثل للبيئة التي تساعد تجرب مثل هذه الإستراتجيات التنموية و المشجعة على البحث و التطوير اللذين أصبحا مؤشرين يقاس من خلالهما تقدم دولة ما أو تخلفها .

ثالثًا : قلة الكتابات والأعمال الأكاديمية التي تدرس مثل هذا الموضوع من جوانبه المالية في بلادنا.

خطة الدراسة :

الفصل الأول : دراسة نظريات التنمية و بعض التجارب الدولية الناجحة.

ضمن هذا الفصل سنحاول دراسة الناحية النظرية لموضوع الأطروحة في مباحث ثلاث يكون أولهم حول نظريات التنمية و الخيارات و الإستراتيجيات التنموية المطروحة و الثاني سيجمع بين مقومات التنمية في الوطن العربي و أسباب فشل بعض الدول النامية في تحقيق التنمية الإقتصادية السريعة و المبحث الأخير نستعرض بعض التجارب التنموية على إختلاف الخيارت فيها و سنعمد تناول كل تجربة في مطلب خاص بها و نحصر كل من تجربة ماليزيا و تجربة الصين و تجربة جنوب الصحراء في إفريقيا .

الفصل الثاني : دور الصناعة في تحقيق التنمية الاقتصادية

و يتناول هذا الفصل الصناعة إضافة إلى أنماط التصنيع و متطلباته و دور الصناعة في التنمية الاقتصادية و كيفية قياس رأس المال في الصناعة .

الفصل الثالث : تقييم التصنيع ودراسة البدائل المالية في الإقتصاد الجزائري

بالدراسة و التحليل سنقيم عملية التصنيع التي إنتهجتها الجزائر خلال مرحلة ما بعد الإستقلال وذلك في ثلاث مباحث ، ضمن الأول سنحدد الأهمية التي يحظى بها قطاع الصناعة في الإقتصاد الجزائري و ندرس واقعه ثم تقييم هذه الاستراتيجية، و المبحث الثاني **نستعرض فيه تجربة الأسواق المالية في دول الخليج العربي** ، و المبحث الثالث نحدد **مقومات النمو الاقتصادي بالجزائر عبر البديل المالي** .

الفصل الأول

د راسة نظريات التنمية و التجارب الدولية الناجحة

تمثل التنمية في عصرنا الراهن قطب الرحى في عملية البناء الحضاري، فهي من مداخلها الرئيسة؛ إذ تعبِّر عن إرادة الأمَّة في تحقيق ذاتيتها، وتفعيل قيمها في حياتنا.

ولا شك أن تحقيق هذا المطلب يعدُّ من أولويات المشروع الحضاري النهضوي الذي تنشده أي دولة، وذلك بالنظر إلى الوضع المأساوي الذي تعيشه، وبمقارنة واقعها المتأزِّم مع الوضع المزدهر للأمم التي امتلكت ناصية التنمية المتكاملة الشاملة.

لهذا ستكون مباحث الفصل كالآتي :

المبحث الأول : نظريات النمو قبل الحرب العالمية الثانية

المبحث الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية

المبحث الثالث : دراسة بعض التجارب التنموية الناجحة

لا بد من الحديث عن نظريات التنمية الاقتصادية لكي نعرف خلفية ما تم التفكير به على مر الزمن من أفكار، ونظريات تؤطر عمل الباحث لموضوع التنمية الاقتصادية وتم اختيار عدد منها كما يلي:

المبحث الأول : نظريات النمو*قبل الحرب العالمية الثانية

المطلب الأول : نظرية آ دم سميث (Adam Smith):

يعد آدم سميث، أحد العقول الكبيرة التي تفتقت فتولدت عنها فكرة "اليد الخفية للسوق"، والتي صارت أحد أهم الأعمدة التي يستند عليها النظام الرأسمالي. وقد كان آدم سميث فيلسوفا اسكتلنديا بسيطا شارد الذهن. ومع شرود ذهنه إلا انه كان ذا ذهن تركيبي بديع، ونشاط بحثي كثيف، يمتد من فلسفة الأخلاق إلى علوم اللاهوت وأصول التشريع والاقتصاد السياسي[1].

إن أنصار اقتصاد السوق، كانوا يعتمدون في الدفاع عنه وفي تبريره، ومنع التدخل العمومي في أدائه، على وجود قوانين طبيعية صارمة تحكم أداء السوق. وإذن ليس علينا إلا تركها تعمل دون تدخل منا، وهكذا يتحقق انتظام السوق تلقائيا. الانتظام التلقائي هكذا، هو نتاج أداء السوق، وإذن السوق ينظم نفسه، ولا حاجة له بمنظم خارجي.

يعتبر آدم سميث من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وكان كتابه: ثروة الأمم Welth of Nations عام 1776 يهتم بمشكلة التنمية الاقتصادية

---

* نستخدم هذا المصطلح تأسيسا على أن مصطلح التنمية ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتالي فإن النظريات التي جاءت قبل هذا التاريخ جاءت حسب الباحثين الاقتصاديين تحت تسمية نظريات النمو.

[1] التيجانى عبدالقادر، بعيدا عن السياسة ... وقربا من السوق، http://www.sacdo.com/web /forum/forum_posts.asp?TID=3668- 01/05/2009

وان كان لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل، إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه، والتي تحمل سمات مهمة منها :

أ.القانون الطبيعي :

اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، أي أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، ومن ثم فانه يعد كل فرد مسئولا عن سلوكه، أي أنه أفضل من يرعى مصالحه، وأن هناك يدا خفية Invisible Hand تقود كل فرد وترشد آلية السوق، وأن كل فرد يبحث عن تعظيم ثروته، وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد الوطني، وعليه فلا بد من الحرية الاقتصادية.

ب. تقسيم العمل :

وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى النتيجة للعمل.

جـ. تراكم رأس المال :

يعد ضروريا للتنمية الاقتصادية، ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر، ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

د . دوافع الرأسماليين على الاستثمار :

إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح، وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

هـ . عناصر النمو:

تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال، ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم، وهو ما يؤدي إلى زيادة التنمية.

و. عملية النمو:

يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر، فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين، إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

طرح آدم سميث في "ثروة الأمم" سؤالين اثنين: كيف يستطيع المجتمع الذي يكون كل فرد فيه مشغولا بمصالحه الخاصة أن يحافظ على تماسكه، وألا يتساقط بفعل عوامل الطرد المركزي؛ وما الذي يجعل الانشغالات التي يقوم بها الفرد وهو بصدد تحقيق مصالحه الخاصة، تتواءم مع مطلوبات المجتمع الكبير؟ خاصة في حالة مجتمع حر لا توجد فيه سلطة "مركزية" للتخطيط الاقتصادي، أو حكومة قهرية تتحكم في عمليات الترخيص والتصدير والاستيراد والتوزيع والتسعير؟ إن محاولة الإجابة على هذه الأسئلة هي التي انتهت به لصياغة قانون "اليد الخفية" للسوق، والذي صار هو القانون المرجعي الذي تفسر به حركة اقتصاد السوق، فما هو ذلك القانون؟[1].

يفيد قانون اليد الخفية بأن مصالح الفرد ورغباته الخاصة تسير دائما فى اتجاه موافق للاتجاه العام الذى تسير فيه مصالح المجتمع بأسره، وان آلية السوق هي وحدها كفيلة بجعل الاقتصاد يسير نفسه بنفسه دون تخل من أحد(الدولة). ولكن ما هي آلية (أو قوانين) السوق؟ يجيب آدم سميث على ذلك بالصيغة التالية:

---

[1] : التيجانى عبدالقادر، بعيدا عن السياسة ... وقربا من السوق، http://www.sacdo.com/web /forum/forum_posts.asp?TID=3668- 01/05/2009

(1) إن المصلحة الذاتية هي القوة (الوحيدة؟) التي تدفع الفرد ليتحرك نحو العمل؛

(2) وأن سعى الفرد لتحقيق مصلحته الذاتية، في وسط اجتماعي يعج بأفراد مماثلين يسعى كل منهم لتحقيق مصالحه الذاتية، سيتولد عنه لا محالة "تنافس" بين هؤلاء الأفراد؛

(3) وأن هذا التنافس هو الذي سيوفر السلع التي يحتاجها المجتمع، ووفقا للنوعية والمقادير المطلوبة، ووفقا للسعر الذي يكون المجتمع مستعدا لدفعه.

ولكن ما ينبغي ملاحظته هنا، وقد لاحظه آدم سميث بالفعل، هو أن مثل هذا الفرد، الأناني الجشع، الذي لا يسعى إلا لتحقيق مصالحه الذاتية، وتعظيم أرباحه المادية، قد يدمر نفسه فى المحصلة النهائية، كما قد يدمر المجتمع من حوله. ولكن آدم سميث يطمئننا بأن هذا لن يحدث لأن "قوانين السوق" لا تسمح بذلك. إذ أن كل من يسعى في جد لتحقيق مصلحة أو ربحا شخصيا، سوف لن يجد السوق خاليا له، يسرح فيه ويمرح كما يشاء، وإنما سيجد فيه أفرادا آخرين (أو قل تماسيح) مثله تماما، أو ربما أكثر منه همة ونشاطا في تحقيق مصالحهم، وسيقع تضارب تلقائي بينهم، وتطاحن شرس حول المصالح، فإذا اندفع الشخص وراء أطماعه وطموحاته بلا حساب، وأخذ يبالغ في تعظيم أرباحه ومصالحه دون مراعاة لأوضاع السوق؛ كأن يرفع من سعر سلعته، ويخفض من أجور العاملين (إذا كان منتجا)، أو يرفع قيمة

عمله إذا كان عاملا، فان منافسيه سينتهزون تلك الفرصة، وسيفعلون عكس ما يفعله تماما، فسيسحبون بذلك الباعة أو العمالة من بين يديه، فيخرج مذموما من السوق، خالي الوفاض. ولذلك ولكي يتفادى مثل هذا المصير فسيضطر للتخلي عن الجشع، والتنازل عن الأطماع غير المعقولة، ويضبط حركاته وطموحاته بحركة السوق، فيدفع أجورا تتناسب مع الأجور التي يدفعها منافسوه، ويبيع سلعته بسعر يتناسب مع الأسعار التي يضعها منافسوه، وهذا هو ما يقصده آدم سميث "باليد الخفية" للسوق التي تعمل على حفظ التوازن والانسجام، وهو توازن لا يحدث نتيجة لوازع أخلاقي، أو رادع قانوني، فنحن كما يقول آدم سميث بحق "لا نعتمد على أريحية الجزار أو الخباز لنحصل على عشائنا، وإنما نستمد عشاءنا من حرص هؤلاء على مصالحهم الذاتية".

على أن اليد الخفية لا تعمل فقط على ضبط حركة الأفراد المستثمرين والمنتجين، وإنما تعمل كذلك على ضبط حركة كل العناصر المكونة للإنتاج، من سلع وعمالة ورأسمال وأرباح، وفقا لقانون صارم هو قانون العرض والطلب، والذي يمكن إيراده مبسطا على النحو التالي: لنفترض أن المستهلكين أرادوا كميات من "الأسماك" اكبر مما هو متوفر في السوق، وكميات من البيض أقل مما هو مطروح بالأسواق، فسيترتب على ذلك أن يقبلوا على شراء السمك، ويعرضوا عن شراء البيض، فيرتفع سعر الأول ويقل سعر الثاني، ولكن مع ارتفاع أسعار السمك

فسترتفع أرباح المستثمرين وأجور العاملين في ذلك القطاع، بينما تنخفض أرباح المستثمرين وأجور العاملين فى مزارع الدواجن، ويترتب على ذلك أن تتدخل "اليد الخفية" فيتم "تسريح" كثير من العاملين فى مزارع الدواجن، فيتجهوا تلقائيا إلى القطاع السمكي، حيث تمنح الأجور المرتفعة. غير أن تكاثر العمال فى القطاع السمكي من جهة، وتقلصهم في قطاع الدواجن من الجهة الأخرى سيؤدى إلى ارتفاع كبير في إنتاج الأسماك، يقابله انخفاض كبير في إنتاج البيض (وهذا هو ما كان يريده المجتمع ابتداء). ولكن ما أن تزداد الكميات المطروحة من الأسماك حتى تنخفض أسعارها، أما من الناحية الأخرى، فما أن تقل الكميات المطروحة من البيض حتى يكثر الطلب عليها، فتزداد أسعارها مرة أخرى، وترتفع الأرباح فيها، فتتمكن بذلك من استعادة المستثمرين والعمال.

وهكذا تطرد الدورة الاقتصادية بين علو من هنا يقابله انخفاض من هناك، وتلك إذن هى آلية السوق ويده الخفية، والتي عن طريقها يمكن للمجتمع أن يتحكم في عناصر الإنتاج ليجعلها تتناسب مع رغبته، دون تدخل مباشر من أي سلطة سياسية أو قضائية (ناهيك عن الأخلاق أو الدين)، إنها فقط المصالح الذاتية والتنافس الحر، يعمل كل منهما ضد الآخر، فينتج عنهما التوازن الاقتصادي والاجتماعي. السؤال: هل كانت الأمور بالفعل تسير على هذا المنوال في القرن الثامن عشر الذي شهده آدم سميث؟ وماذا عن "الاعتراضات" الشديدة التي أثارها

نموذجه الاقتصادي؟ وماذا عن عصرنا الراهن، ورأسماليتنا "المتوحشة" الراهنة؟ وفى أي اتجاه ستقودنا "الأيادي الخفية"؟.

تتركز الدوافع الأساسية التي تحرك الحياة الاقتصادية لدى (آدم سميث) في المصلحة الذاتية, حيث يمثل السعي إليها بصورة فردية وتنافسية مصدر القدر الأكبر من الخير العام, ومن أشهر أقواله: ((إننا لا نتوقع غذاءنا من إحسان الجزار أو صانع الجعة أو الخباز, وإنما نتوقعه من عنايتهم بمصلحتهم الخاصة, نحن لا نخاطب إنسانيتهم, وإنما نخاطب حبهم لذواتهم))!! حيث أن الفرد في هذه الحالة, شأن غيرها من الحالات, تقوده يد خفية نحو تحقيق غاية لم تكن جزءً من مقصده, وبفضل هذه اليد الخفية, وهي أشهر استعارة في الفكر الاقتصادي, فان الشخص الذي يجمع الثروة لنفسه, والذي كان موضع ارتياب وشكوك وسوء ظن أصبح بسبب مصلحته الذاتية عاملا من أجل المصلحة العامة. ثم يزعم (آدم سميث) أنه لم يعرف أبداً أن خيراً كثيراً تحقق على أيدي من يسعون إلى الخير العام! وبما أن الرأسمالي بات مسيطراً على الإنتاج, فقد ثارت مسألة الربح, كيف يتم تحديده وتبريره؟ وحيث تجمع العمال في المصانع, فقد أصبح ما يحدد الأجر من الأمور المهمة. وإذ حلّ مستأجر الأرض محل المزارع الذي يفلح الأرض مقابل جزء من المحصول أصبح

الربع مسألة لها أهميتها، وبكلمات أخرى فإن قضية القيمة والتوزيع, أو الأسعار ومن يحصل على الإيرادات, فرضت على (أدم سميث) أن يتصدى لها[1].

إن مفهوم "اليد الخفية" أخذ معنى أشمل مما بدأ به سميث إذ تخطى استعمالاته المقارنة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية. حتى أن سميث قد ألمح إلى "استعمالات أخرى" في كتابه. فميلتون فريدمان*، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، سمى فكرة اليد الخفية "بفرص التعاون بدون إكراه". الجدير بالملاحظة هنا أن مفهوم "اليد الخفية" هي "نزعة طبيعية" وليست ألية اجتماعية كما صنفها "ليون والرس" و "فيل فريدو باريتو" فيما بعد[2].

على الرغم من أن آدم استعمل المصطلح لثلاث مرات فقط في كل كتبه إلا أن المصطلح انتشر بشكل واسع لاحقاً.

يرى سميث كما رأينا أن الدافع الذي يسير الأفراد هو المصلحة الفردية, وهي كما يعرفها: الدافع الطبيعي عند كل إنسان لتحسين وضعه. والأفراد مسيرون "بيد خفية" في بحثهم الدائم عن منفعتهم الشخصية في جو من الحرية وفي تزاحمهم من أجل ذلك. يقول آدم سميت: "عندما يعمل المرء لنفسه فإنه غالبا ما يخدم المجتمع

---

[1] : طه عبد العليم، اليد الخفية في السوق الحرة، – www.moheet.com/show_files.aspx?fid=33897&pg=3 01/05/2009

* **ميلتون فريدمان** (Milton Friedman بالإنجليزية): (31 يوليو 1912 – 16 نوفمبر 2006) و هو اقتصادي أمركي عرف بأعماله في الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي و التاريخ الاقتصادي و الاحصاء. عرف عنه تأييده لاقتصاد السوق و قد أشار إلى تقليل دور الحكومة في الاقتصاد عام 1962 ، و فاز في جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976 لانجازاته في تحليل الاستهلاك و التاريخ النقدي و نظريته في شرح سياسات التوازن.

[2] : معلومات المصارف والمؤسسات المالية، الإسلامية اليد الخفية Invisible hand، www.ibisonline.net/Research_Tools/Glossary/GlossaryDisplayPage.aspx?TermId=1056 – 11/05/2009

أكثر مما لو عمل من أجل المصلحة العامة", كما أنه قال: "إذا حصل في جو من المزاحمة أن وقع خلل بين إنتاج السلع والحاجات فإن التوازن يعود من تلقاء نفسه", ولم يعد النظام الطبيعي ذلك النظام الذي يجب السعي خلفه لاكتشافه وصيانته من العبث كما ادعى الفيزوقراطيون, وإنما هو النظام الذي يتحقق من تلقاء نفسه بفعل الدافع الذي يسير نشاط الأفراد وهم يسعون لتحقيق مصالحهم, وهذا النظام الطبيعي الموضوعي والعفوي هو الذي بموجبه تسير الحياة الاقتصادية[1], وهو الذي بفضله يتم تصحيح الأخطاء السيئة التي تترتب على كل سياسة اقتصادية خاطئة. وسميث يصر على أن الحياة الاقتصادية إنما تعمل وفق هذه القوانين الموضوعية الطبيعية التي لا تستطيع الظهور بجدية فقط في ظروف الرأسمالية[2].

أما المبادئ الأساسية التي يشترط توفرها لكي تعمل نظرية التوازن العام في فاعلية اليد الخفية لآدم سميث فهي:

1- وجود المنافسة الكاملة بين العديد من البائعين والمشترين.

2- تحرك السعر بكل حرية لتحقيق توازن العرض والطلب.

3- عمل المؤسسات على مبدأ تحقيق أقصى الأرباح.

4- عدم وجود احتكارات طبيعية.

[1] سامي خليل ، النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ،1982،ص121.

[2] : بن حمود سكينة، دروس في الاقتصاد السياسي، ط1، الجزائر، دار الملكية للطباعة، 2006، ص91

5- عدم وجود تلوث وانتهاكات للطبيعة والبيئة .

6- عدم وجود ما يفسد المنافسة من نقابات أو لوائح تقيد الدخول إلى الأسواق[1].

وباختصار, إذا ما نحينا جانبا ما أثبته التاريخ من وهم (آدم سميث) المتعلق بأفضلية اليد الخفية في تحقيق المصلحة العامة, فقد كشفت الأزمات الدورية لاقتصاد السوق الحرة ما قادت إليه اليد الخفية من اختلالات في توزيع الثروة وإخفاقات في تخصيص الموارد. وهو ما يستحق تحليلاً لاحقاً لإخفاقات السوق الحرة التي أوجبت تدخل الدولة في الاقتصاد[2].

إن كتاب ابن خلدون يسبق كتاب سميث بأكثر من ثلاثة قرون. وعلى ذلك فإن الريادة التاريخية في موضوع الحافز الاقتصادي تعقد لابن خلدون.

واستطرادا فإنه إذا كانت الأبوة لعلم الاقتصاد من أسباب القول بها ما جاء عن الحافز فإن هذه الأبوة تكون لابن خلدون[3].

المطلب الثاني : نظرية جون ستيوارت ميل

ينظر ستيوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقا لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف

[1] : مكي محمد ردام، التوازن العام ونظرية اليد الخفية، www.almadapaper.net/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=33365 – 11/05/2009

[2] طه عبد العليم، اليد الخفية في السوق الحرة، – www.moheet.com/show_files.aspx?fid=33897&pg=3 01/05/2009

[3] رفعت السيد العوضي, تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد, مرجع سبق ذكره, ص181

قوة العمل بشكل منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة، مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها:

– التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

– أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل، ومن ثم فان الأرباح تمثل النسبة مابين الأرباح والأجور، فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.

– إن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة، وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس، وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.

– ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى، وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

المطلب الثالث : نظرية شومبيتر :(Joseph Schumpeter)

تأثر شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي. وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وطورها في كتابه عن الدورات عام 1939.

تفترض هذه النظرية اقتصادا تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لاتوجد بطالة اختيارية. ويصف شومبيتر هذه الحالة بـــ: التدفق النقدي، وما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على حسب رأيه تحسين إنتاج أو منتج أو

طرقة جديدة للإنتاج، وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شيء جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحوّل مجال استخدامها.

أما الأرباح، فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

المطلب الرابع : النظرية الكنزية (John Maynard Keynes)

لقد ظهرت (النظرية النقدية الكنزية Keynesian Monetary Theory بافكار رائدها J.M. Keynes ومن ثم Hicks و Hansen A. و O. Lange و Patinckti و Tobin J. وغيرهم، كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929 التي أثبتت عدم صحة دور النقود المحايد على النشاط الاقتصادي الذي افترضه الكلاسيك، وان بامكان التغيرات في المعروض النقدي وفق ماتصدره البنوك المركزية من عملة، وما تخلقه المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية من ائتمان، وعبر التغيرات في أسعار الفائدة أن تؤثر في متغيرات الجانب الحقيقي كالاستثمار والتشغيل والناتج الكلي ومن خلال مضاعف الاستثمار، فعندما يكون الاقتصاد في مرحلة الانتعاش (القمة) تكون الكفاية الحدية لراس المال MEC مرتفعة، ولكن بمجرد الإحساس أن العوائد المتوقعة ستكون منخفضة ستتجه إلى الانخفاض الحاد والسريع حتى مرحلة الركود والكساد (القاع).

و المثال على ذلك فترة الكساد العظيم حيث حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة هذا الكساد عن طرق خلق عجز في الميزانية و تمويله بإصدار كميات جديدة من البنكنوت فساعدت البنوك على التوسع في الائتمان المصرفي للعناصر الاقتصادية المختلفة أفراد ومشروعات ولكن الأفراد احتفظوا بالنقود لتوقعهم حدوث انخفاض كبير في الأسعار فازداد تفضيلهم النقدي مما أدى بدوره إلى حدوث انخفاض في سرعة دوران النقود و قد نتج عن هذا الوضع أن الزيادة

في كمية النقود لم يترتب عليها ارتفاع في الأسعار بل العكس انخفضت هذه الأخيرة.

واستطاع كينز أن يدخل فكرة جديدة تقول :" إن النقود كما تطلب من اجل المبادلات والاحتياط فأنها قد تطلب لذاتها وسمى هذا النوع من الطلب على النقود (دافع المضاربة) أو (تفضيل السيوله) وبناء على ذلك قال بان المستوى العام للأسعار (التضخم) يرتبط بعاملي العرض الكلي والطلب الكلي وقال بان التشغيل الجزئي هو الحالة الطبيعية للاقتصاد وقال بان كمية النقود لا تعتبر هي المحدد الأساسي للطلب بل يتحدد الطلب بمستوى الدخل الذي يحدد قدرة الأفراد على الإنفاق .

ولذلك قال بان التقلبات في مستوى الأسعار تأتي نتيجة للتقلبات في مستوى الدخل ومعدلات الإنفاق لان ما ينفقه فرد يكون دخلا بالنسبة لفرد آخر أي أن الدخل يتولد بواسطة الإنفاق والدخل الكلي للمجتمع يساوي الإنفاق الكلي للمجتمع لذلك فانه لا يشترط أن تكون زيادة كمية النقود هي سبب ارتفاع مستوى الأسعار .بل إنها تؤثر في حجم الإنتاج وخاصة أن الاقتصاد يعمل في مرحلة التشغيل الجزئي

يمكن تلخيص اثر النظرية النقدية الكينزية على التوازن الاقتصادي بالنقاط التالية :[1]

أ- يمكن للتوازن الاقتصادي أن يتحقق دون مستوى التشغيل الكامل واعتبر كينز أن هذه هي الحالة الطبيعية والاعتيادية في الاقتصاد .

ب- إن التغيرات في الطلب الكلي لها أهمية كبرى في النظرية الكينزية حيث انه من الممكن أن ينخفض الطلب الكلي مما يؤدي إلى هبوط الإنتاج والتشغيل كما أن الاقتصاد يمكن أن يكون دون مستوى التشغيل الكامل

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري ، **النقود والمصارف والنظرية النقدية** ، ص314-318 ، ط1،دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999.
/- حازم الببلاوي ، **النظرية النقدية** ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1971، ص 308-312./-أيضا : عبد المنعم السيد علي ، **دراسات في النقود والنظرية النقدية** ، مطبعه العاني ، بغداد ، 1970، ص212.

ويزداد في الوقت نفسه الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل أما إذا زاد الطلب الكلي زيادة كبيرة تفضي بالاقتصاد إلى بلوغ مرحلة التوظيف الكامل واستمرت زيادة الطلب بعد هذه المرحلة فستكون النتيجة ارتفاع الأسعار وظهور الفجوة التضخمية .

المبحث الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية

جاءت هذه النظريات لتحلل أوضاع الدول المتخلفة، وكان السبب من وراء هذا الاهتمام من قبل الدول المتقدمة بالدول المتخلفة هو محاولة كسب ودها وضمها إلى معسكرها.

وقد انقسمت نظريات التنمية الاقتصادية في هذه الحقبة إلى اتجاهين، اتجاه يحلل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية والتقدم (المشاكل والمعوقات)، واتجاه أخر يركز ويبحث عن العوامل الأساسية للنمو والتنمية.

المطلب الأول : نظرية مراحل النمو: روستو (W.W. Rostow)

قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي "والت ويتمان روستو سنة 1960، والتي لقيت صدى كبير. شغل روستو منصب أستاذ في التاريخ الاقتصادي في جامعة كمبردج.

هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تسير عليها للوصول إلى التقدم، وقد لخصها في 05 مراحل في كتاب "مراحل النمو الاقتصادي"، وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، ومرحلة الاستهلاك الوفير وفيما يلي التفصيل:

أ- مرحلة المجتمع التقليدي:

تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف سماتها نفس سمات العصر التاريخي الأول، أي ما قبل التاريخ، ومن مظاهرها:

- سيادة الطابع الزراعي التقليدي والصيد.
- تمسك المجتمع بالتقاليد والخرافات.
- تفشي الإقطاع.
- انخفاض الإنتاجية.
- ضآلة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

وقد قدم روستو مثالا عن دول اجتازت هذه المرحلة كـــ: الصين، دول حوض البحر الأبيض المتوسط، بعض دول أوربا، وهذا في القرون الوسطى.

ومن سمات هذه المرحلة أنها عادة ما تكون طويلة نسبيا، وبطيئة الحركة، كما أن هناك بعض المناطق في العالم في العصر الحالي مازالت تعيش هذه المرحلة مثل: بعض مجتمعات جنوب الصحراء الأفريقية، مناطق أدغال أمريكا اللاتينية.

ب- مرحلة التهيؤ للانطلاق : وهي المرحلة الثانية والتي يكون من مظاهرها:

حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي وغير الاقتصادي.

فعلى المستوى غير الاقتصادي نجد:

- بروز نخبة تدعو إلى التغيير وتؤمن به.
- بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة.

أما على المستوى الاقتصادي فنجد:

- زيادة معدل التكوين الرأسمالي (بروز نخبة ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار).
- بداية تخصص العمال في أنشطة معينة.
- بداية طهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي.

- ظهور الاستثمارات الاجتماعية (بناء الطرقات، المواصلات،..).

لكن مع ذلك كله، يبقى نصيب الدخل الفردي منخفض، وضرب مثلا لدول اجتازت تلك المرحلة: ألمانيا، اليابان، روسيا، وذلك مع بداية القرنين الماضيين (19 و20م).

ج- مرحلة الانطلاق:

وهي المرحلة الثالثة والحاسمة في عملية النمو وفيها تصنف الدولة على أنها ناهضة أو سائرة في طرق النمو، حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخلفها. ومن مظاهرها:

- إحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة.
- النهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل.
- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5 بالمائة وأقل إلى أكثر من 10 بالمائة.
- بروز صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.
- بروز إطارات سياسية واجتماعية مواتية إلى حد كبير ودافعة للنمو المطرد ذاتيا.

* رغم أن هذه المرحلة تنطوي على حدوث تقدم ملموس، إلا أن المجتمع يبقى متمسكا بالأساليب الإنتاجية التقليدية.

وضرب روستو مثلا بدول اجتازت هذه المرحلة: روسيا بين 1890و 1914، اليابان بين 1878 و 1900.

كما يرى روستو أن هذه المرحلة قصيرة نسبيا، حيث تتراوح مدتها ما بين 20 و30 سنة.

د- مرحلة النضج: وفي هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا، ومن مظاهرها:

- استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات) بشكل متوازي.

- انتشار وتطور التكنولوجيا على شكل واسع.

- ارتفاع مستوى الإنتاج المادي.

- ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.

- تقدم المجتمع ونضوجه فكريا و فنيا.

هـ- مرحلة الاستهلاك الوفير: وهي آخر مراحل النمو كما تصورها روستو، حيث تكون الدولة قد بلغت شوطا كبيرا في التقدم ومن مظاهرها:

- يعيش سكانها في سعة ورغد من العيش.

- الدخل الفردي مرتفع جدا.

- لا تشكل في ظلها الضروريات: الغذاء، السكن، الكساء،.. الأهداف الرئيسة للفرد.

- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والعلمي للمجتمع.

المطلب الثاني : نظرية لبنشتين:

يؤكد لبنشتين أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر، بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد على أساس وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة. إضافة إلى الحوافز حيث يوجد نوعان من الحوافز: الحوافز الصفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي، وينصب أثرها على الجانب التوزيعي، والحوافز الايجابية والتي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

المطلب الثالث : نظرية نيلسون:

يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة وفقا لهذه النظرية كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف في مستوى متوازن للدخل الفردي يكون

معدل الادخار، وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض، ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط تفضي إلى هذا الفخ هي:

* انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.
* ندرة الأراضي القابلة للزراعة.
* عدم كفاية طرق الإنتاج.
* الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.

المطلب الرابع : نظرية الدفعة القوية:

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامج كبير ومكثف في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي.

ويفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية، الأولى عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثانية عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيرا عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة.

ويعتبر رودان أن نظريته في التنمية اشمل من نظرية الاستاتيك التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عند المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

المطلب الخامس : نظرية النمو المتوازن:

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية، كذلك تتضمن التقارب بين الصناعة والزراعة. ونظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين وآرثر لويس، وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة.

المطلب السادس : نظرية النمو غير المتوازن:

تأخذ هذه النظرية اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث إن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن روادها: هيرشمان الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشارع أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن يستفيد منها، وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية.

المطلب السابع : نظرية النمو لـــ: هارود ودومار Harrod- Domar :

تم تطوير هذه النظرية في الأربعينات، وتعتبر كامتداد للفكر الكينزي الجديد، وقد حاول هذان الاقتصاديان تقديم نموذج يشرح شروط حدوث التنمية الاقتصادية، وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية على النحو التالي y/y=s/k أي أن: معدل النمو الاقتصادي= معدل الادخار القومي /معامل رأس المال

وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج كالتالي: y/y=s/y-n

أي: معدل النمو الاقتصادي = (معدل الادخار القومي/معامل رأس المال) – معدل نمو السكان

وعليه فان: معدل النمو الاقتصادي ترطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار وعلاقته عكسية بكل من معامل راس المال ومعدل النمو السكاني المرتفع

إذن: انطلاقا من المعادلة السابقة نستنتج ما يلي:

- سبب تأخر وتخلف الدول المتخلفة يرجع إلى:

1- إما لضعف معدلات الادخار والاستثمار القومي، وإما:

2- لارتفاع معامل رأس المال وذلك بسبب:

- ضعف التقدم التكنولوجي، أو بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني.

والواقع أن جميع هذه الظروف متوفرة في الدول المتخلفة، وأصبحت حجر عثرة أمام خططها التنموية.

كما نجد العكس من ذلك في الدول المتقدمة، ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار (بسبب ارتفاع الدخل وتوفر البيئة الاستثمارية الملائمة)، وانخفاض معامل راس المال نتيجة التقدم التكنولوجي وانخفاض المعدلات السكانية نتيجة سياسة الحد من النسل.

- ولتفادي معدلات النمو الاقتصادي السلبية، فإن ذلك يستوجب معدلات ادخار عالية جدا، لكن المشكل بالنسبة للدول المتخلفة هو ضعف القدرة الادخارية، إذن الحل هو تعبئة الفجوة الادخارية عن طرق التمويل الأجنبي، إما القروض الأجنبية "المديونية" أو الاستثمارات الأجنبية.

التقييم: - طبقت نتائج هذه النظرية في اوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ضمن مشروع مارشال وكانت النتائج مقبولة جدا.

- لا يمكن اعتبار عامل الادخار المشكل الوحيد لعملية التنمية في الدول المتخلفة، فهناك مشاكل أخرى مثل عدم الاستقرار السياسي، التخلف الاجتماعي،..

- شجع هذا النموذج على زيادة الاقتراض من طرف الدول المتخلفة، ما أدى بها إلى مشكل المديونية. وبالتالي فإن هذا النموذج لا يصلح للتطبيق على الدول النامية.

المطلب الثامن : نظرية التنمية لآرثر لويس:

وهي من أهم النظريات الحديثة في التنمية، وركزت على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، وقد عدل بعد ذلك من طرف كل من: Gustave ranisو John Fei. إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات، والذي مازال التمسك به مستمرا حتى يومنا هذا في العديد من الدول.

وفي ضوء هذه النظرية، يتكون الاقتصاد من قطاعين هما: الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجيا من القطاع التقليدي، إذن يفترض لويس انه بالإمكان سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج، مع تحقيق إنتاجية عالية. أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فالاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع بالإضافة إلى زيادة تحول وهجرة العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث.

المطلب التاسع : نظرية هوليس تشينري: hollis chenery:

وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية. والفرضية التي يقوم عليها النموذج هي أن التنمية عملية مميزة للنمو، تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية، بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها. وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية وهي: السياسة الحكومية، حجم الدولة، المصادر الطبيعية، أهداف الدولة، التكنولوجيا، رأس المال الخارجي، التجارة الدولية.

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقا لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

هناك فرق بين نموذج تشينري ونموذج لويس، حيث يعتبر الأول أن التنمية لا ترتكز فقط على الادخار كشرط لحدوث عملية التنمية، بل تعتبر شرط ضروري لكن غير كاف. فبالإضافة إلى التراكم الرأسمالي والبشري، تتطلب عملية التحول مجموعة من التغيرات الداخلية للهيكل الاقتصادي مثل: التغيير في النمط الإنتاجي،

تغيير النمط الاستهلاكي للهيكل الاجتماعي مثل: التحضر، التوزع السكاني، الثقافة.

استوحي نموذج تشينري من دراسة أقيمت على مجموعة من الدول المتخلفة بعد الحرب العالمية الثانية وخلص إلى مجموعة من الصفات منها:

- الانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي .

- كما تتطلب تراكم مادي وبشري.

- تتطلب التغيير في الطلب الاستهلاكي من التركيز على السلع الغذائية والأساسية إلى الرغبة في السلع الصناعية والخدمية.

- نمو التحضر الصناعي عن طرق هجرة السكان من المزارع والمدن الصغيرة الصناعية.

- انخفاض حجم الأسر والنمو السكاني.

- اهتمام أرباب الأسر بالنوع أكثر من الكم.

المطلب العاشر : نظرية ثورة التبعية الدولية:

تعتبر هذه النماذج كامتداد للفكر الاشتراكي الجديد (النيو ماركسية)، وتعتبر نماذج تشاؤمية مقارنة بنماذج التغير الهيكلي، حيث ترى أن الدول المتخلفة محاصرة بمجموعة من العراقيل المؤسسية والاقتصادية، سواء المحلية أو الدولية، وقد اكتسبت هذه النظرية مكانتها خلال السبعينات بعد خيبة الأمل التي أصابت الدول النامية من محاولاتها المستمرة لتطبيق نظريات ونماذج تنموية غير ملائمة. وهناك 3 نماذج أساسية هي: نموذج التبعية الاستعمارية، نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية، فرضية الثنائية التنموية.

- **نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة:**

يعد هذا النموذج امتدادا للفكر الماركسي، والذي يرجع وجود العالم المتخلف واستمرار تخلفه إلى التطور غير العادل في النظام الدولي، حيث أصبح هذا الأخير

يخدم مصالح الدول الرأسمالية القوية، والتي تشكل مركز هذا النظام، ولا يخدم الدول الفقيرة التي تشكل محيط النظام. وهذا ما يجعل قرارات السلطة دائما في أيدي الدول الغنية مما يبقي دائما تبعية من قبل دول المحيط إلى دول المركز. هذه التبعية من شانها أن تعرقل أية محاولة للتنمية والتقدم، بل تجعلها عملية مستحيلة. فمن مصلحة الدول المتقدمة بقاء الدول الفقيرة في تخلفها، لهذا شكلت نظام دولي يخدم مصالحها. ضف إلى ذلك وجود بعض الأطراف المحلية التي تتطابق مصالحها مع مصالح الدول الغنية من اجل الاستفادة أكثر، وفي غالب الأحيان يكون هؤلاء الأفراد ذوي نفوذ سياسي داخل بلدانهم وهم: الحكام العسكريون، التجار، الموظفون الحكوميون السامون، .. وبالتالي فإن هذه النخبة تمارس أنشطة من شانها أن تعرقل التنمية من خلال: احتكار السوق، إهمال وعرقلة النشاط الإنتاجي، تشجيع الواردات.

وعليه، فإن التنمية تتحقق بإحداث تغيرات جذرية للنظام الاقتصادي العالمي بما يضمن قيام علاقات اقتصادية متكافئة بين دول العالم.

- **نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية:**

يرجع هذا النموذج تخلف الدول النامية- زيادة على ظروفها الداخلية- لإتباعها سياسات اقتصادية غير ملائمة نتيجة الضغوط التي تمارسها مؤسسات التنمية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلا عن إعطاء الدول النامية نصائح مخلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالبا ماتقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة.

- **فرضية التنمية الثنائية:**

يفترض تركز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويشتمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية التالية:

1- توافر مجموعة من الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج التقليدية والحديثة، في قطاع الريف والمدينة، أو تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع كثرة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما.

2- اتساع هذا التعايش واستمراره ليس مرحليا، ويرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرية ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها.

3- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية أي ميل نحو التقارب، بل على عكس فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع، ومن خواصها أيضا أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيرا بالرواج أو الانتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، إذ قد يدفع القطاع المتأخر إلى الأسفل وتعميق تخلفه.

المطلب الحادي عشر : نظرية الثورة النيوكلاسكية الجديدة:

لقد ظهرت هذه النظرية من الولايات المتحدة الأمركية وكندا وبريطانيا وألمانيا الغربية سابقا، في النظريات والسياسات الاقتصادية خلال القرن 20 م. وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم إلى جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخوصصة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق، وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة. ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيو كلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم هما: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إن النظرية تقول بان حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث، ويقول رواد مدرسة الثورة النيو كلاسيكية أمثال Bella Balassa و Harry Johnson و Peter Bawer أن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي.

ويرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخوصصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة، وتقليل صدور التدخل الحكومي والاختلالات السعرية سواء أكان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال من شانه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي.

هنا يظهر وجه الاختلاف حول أسباب التخلف للدول النامية مع ما يدعيه أنصار نظرية التبعية، حيث يعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسكية أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات التي تقوم بها دول العالم الأول أي الدول المتقدمة والوكالات الدولية التي تسيطر عليها، وإنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية.

المبحث الثالث : دراسة بعض التجارب التنموية الناجحة

المطلب الأول : التجربة التنموية في ماليزيا

على الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإنها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية. وخلال نحو عشرين عاماً تبدلت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والالكترونيات. فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001م رصد أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية، كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من ايطاليا والسويد والصين. كما كانت تجربتها متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا الشهيرة التي شهدها العام 1997م، حيث لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيوداً صارمة على سياستها النقدية، معطية البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج، واستجلب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل وأصبحت عصا التهميش التي يرفعها الصندوق والبنك الدوليين في وجه من يرد أن يخرج عن الدوائر

المرسومة بلا فاعلية في مواجهة ماليزيا التي خرجت من كبوتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط، لتواصل مسيرة التنمية بشروطها الوطنية. بينما أندونسيا وتايلاند مثلاً ما زالتا تعانيان أثر الأزمة، من خلال تعاطيهما تعليمات أجندة الصندوق والبنك الدوليين. ونظراً لتفرد التجربة فقد حرصنا على مشاركة المتخصصين الذين تناولوا التجربة بالبحث والدراسة من خلال كتب منشورة وأبحاث علمية شاركوا بها في المؤتمرات العلمية.

الفرع الأول : العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساعدت على نجاح التجربة

الدكتورة <نعمت مشهور> أستاذة الاقتصاد الإسلامي في كلية التجارة للبنات بجامعة الأزهر ترى أن هناك مجموعة من العوامل ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في التنمية وهي كما يلي:

1. المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية. وذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة.
2. يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديموقراطية في جميع الأحوال.
3. تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا النووية، وحملتها التي أثمرت عن توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر المشتركة في <تجمع الأسيان> في العام 1995م على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي وقد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسلح وأساحة الدمار الشامل.
4. رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة. لذا

قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

5. انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان.
6. اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.
7. اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث ارتفاع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40 % بين سنة 1970م وسنة 1993م، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50 % خلال الفترة عينها. ويرى د. محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، أنه في الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم النامي من مثلث المرض والفقر والجهل، فإن ماليزيا كان لها ثالوث آخر دفع بها إلى التنمية منذ طلع الثمانينيات وهو مثلث النمو والتحديث والتصنيع، باعتبار هذه القضايا الثلاث أوليات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم <ماليزيا كشراكة> كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى. ويضيف عبد الفضيل أن هناك عوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها:

- أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها:
  - ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.

- أن تصدر الشركة 50 % على الأقل من جملة ما تنتجه.

- الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

- أيضاً امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي <الواحد والعشرين> من خلال التخطيط لماليزيا 2020م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.

- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية - الوسيطة - الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت عينه.

الفرع الثاني : مسيرة التنمية في ماليزيا:

يرصد الدكتور عبد الفضيل تجربة التنمية في ماليزيا من خلال البعد التاريخي ومدى تطور التنمية في هذا البلد فيذكر أنه، بعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها في العام 1958م اتجهت استراتيجية التنمية إلى الإحلال محل الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال. إلا أن هذه الاستراتيجية لم تفلح في مجال التنمية المتواصلة نظراً لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي. ولم يكن لهذه الاستراتيجية أثر على الطلب على العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية. ويبين عبد الفضيل، أن المرحلة الأولى بدأت في عقد السبعينات حيث اتجهت التنمية في ماليزيا للاعتماد على دور كبير للقطاع العام والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع. حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية. ولكن هذه الصناعات كانت كثيفة العمالة مما نتج منه تخفيض معدلات البطالة وحدوث تحسن في توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع الماليزي ولاسيما بين نخبة صينية كانت مسيطرة على مقدرات النشاط

الاقتصادي خلال فترات الاحتلال والسكان ذوي الأصل المالايي الذين يشكلون الأغلبية في ماليزيا. أيضاً كان لشركات البترول دور ملموس في دفع السياسات الاقتصادية الجديدة حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الإنكليزية والصينية. وقد تحقق لها ذلك مع نهاية عقد السبعينيات. ويوضح عبد الفضيل أن المرحلة الثانية شهدت الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينيات تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة والتي ركزت على محورين هما: موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام. بينما الفترة الممتدة من منتصف الثمانينيات وحتى العام 2000م لتشمل المرحلة الثالثة حيث شهدت تنفيذ ثلاث خطط خمسية في ماليزيا. استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع وأيضاً تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الماليزي، وكذلك وجود مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة <الأسيان>، وأخيراً تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول المالاوية.

الفرع الثالث : الإسلام وتجربة التنمية في ماليزيا:

تقول الدكتورة <نعمت مشهور> تقوم تجربة التنمية في ماليزيا على أنها تجربة ناجحة وأنها تجربة اتفقت إلى مدى بعيد مع مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي، وإن لم يتم الإعلان صراحة عن هذا الانتماء. فقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية، مع الموازنة بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية، مع الاهتمام بهذه الأخيرة. وتدلل الدكتورة <نعمت مشهور> على ما ذهبت إليه من خلال ما يلي:

- في مجال التنمية المادية عملت ماليزيا على تحقيق العدالة بين المناطق، بحيث لا يتم تنمية منطقة على حساب أخرى، فازدهرت مشروعات البنية الأساسية في كل الولايات، كما اهتمت بتنمية النشاطات الاقتصادية جميعها، فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي الوليد أو القطاع

التجاري الاستراتيجي، وإنما تم إمداده بالتسهيلات والوسائل التي تدعم نموه، وتجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.

- كما اتفقت التنمية الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة لسكان البلاد الأصليين من الملاويين وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية الرائدة، فضلاً عن زيادة ملكيتهم لها. كما وفرت لأفراد المجتمع إمكانيات تحصيل العلم في مراحله المختلفة، وتسهيل التمرن والتدرب ورفع مستوى الإنتاجية، وترتيبات الارتفاع بالمستوى الصحي وتوقعات العمر، فنجحت في تحسين مستويات معيشة الأغلبية العظمى من أفراد الشعب كماً ونوعاً، وخصوصاً مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي.

- كذلك انتهجت ماليزيا استراتيجية الاعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء التنموي، سواء البشري أو التمويلي، حيث عملت على حشد المدخرات المحلية اللازمة لاستغلال الموارد الإلهية المتاحة.

- أيضاً اهتمت ماليزيا بتجربة تحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، سواء كان من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم، كما أسهم ارتفاع نصيب الملاويين في الملكية المشتركة للثروة في القطاعات الإنتاجية المختلفة، فضلاً عن القطاع المالي والمصرفي، إلى توفير رؤوس الأموال المحلية اللازمة لمختلف أوجه التنمية بصورة متزايدة والتي أسهمت في الإقلال من الديون الخارجية، وما يترتب عليها من زيادة عبء الدين الذي يرهق الموارد اللازمة للتنمية، فضلاً عن العواقب الوخيمة اجتماعياً وسياسياً.

- طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في ماليزيا تتم من خلال القنوات الديموقراطية للشورى المتمثلة في الأحزاب الماليزية المتعددة التي توفر أوسع مشاركة ممكنة للناس في مناقشة جميع القضايا المتعلقة بالمصلحة

العامة، ومتابعة السلطة التنفيذية في تطبيقها الجاد لجميع السياسات التي يتم الموافقة عليها.

- التزمت الحكومة الماليزية بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، ففي حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، فقد نمت مسؤولية الأفراد وأشركتهم عملياً في تحقيق الأهداف القومية، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والاستراتيجية، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها. ومن ناحية أخرى أسهمت الحكومة في التقليل من الآثار السلبية للتحول إلى القطاع الخاص عن طرق منح تأمين ضد البطالة للعاملين في الخدمات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، مع وعدهم بأجور أعلى في المدى القريب، ولكن يؤخذ على الحكومة تجاهلها للاعتراضات الإسلامية على تحويل الموارد الطبيعية العامة إلى القطاع الخاص بدلاً من إبقائها في إطار الملكية المشتركة للمسلمين تحت مسئولية الدولة ورقابتها. وتؤكد الدكتورة <نعمت مشهور> وجهت نظرها بأن التجربة الماليزية كانت إسلامية من دون وجود لافتة تحدد هذا الانتماء من خلال أن التجربة لفتت أنظار الدارسين الذين تنبأوا بتحول القوة السياسية الإسلامية من الشرق الأوسط إلى جنوب آسيا، حيث يتوقع أن يؤدي الأخذ بالابتكارات التكنولوجية وتحقيق معدلات التنمية العالية، إلى تحويل دولة صغيرة سريعة النمو مثل ماليزيا، إلى أهم وجود إسلامي في العالم على الإطلاق.

الفرع الرابع : الزكاة و التجربة الماليزيا

فعّلت ماليزيا الزكاة في معالجة مشكلة الفقر. دعت الحكومة الماليزية السّلطات الدينية إلى تكثيف جهودها في جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها للقضاء على الفقر في البلاد فقوبلت بالترحيب من جهات رسمية ودينية عدّة.[1] وكان بيان

[1] محمود العدم ، دعوة ماليزية لتفعيل الزكاة لمكافحة الفقر، محمود العدم، (2012)، دعوة ماليزية لتفعيل الزكاة لمكافحة الفقر، من الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/ebusiness، أطلع عليه بتاريخ: 2013/05/05

صادر عن مكتب نائب رئيس الوزراء الماليزي قد حثّ مؤسسات جمع الزكاة على تطوير أعمالها والبحث عن وسائل مبتكرة والنزول إلى الميدان لتحديد أعداد المحتاجين وظروفهم، والآليات التي يمكن بها أن تحل مشاكلهم. وتتبع صناديق الزكاة في ماليزيا للمجالس الدينية في الولايات وتتبع تلك المجالس لسلاطين الولايات، أما الولايات الفدرالية الثلاث -وهي كوالالمبور وبوتراجيا ولابوان- فتقوم على جمع الزكاة فيها هيئة صندوق الزكاة التي تتبع مباشرة لإدارة الشؤون الدينية في مجلس الوزراء. وحسب بيانات صندوق الزكاة فقد **بلغت عائدات أموال الزكاة في الولايات الفدرالية الثلاث العام الماضي نحو 112 مليون دولار مقابل نحو 91 مليون دولار عام 2010**، ويطمح الصندوق إلى رفع العائدات إلى 120 مليون دولار في الولايات الثلاث العام الحالي. كما سجلت أعداد دافعي الزكاة سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغ عددهم عام 2011 أكثر من مائة ألف بينهم 1571 شركة، مقابل نحو 89 ألف عام 2010 بينهم 1427 شركة".

ولكن الإقبال على دفع الزكاة من أجل استثمارها لم يلق قبولا عن جميع أفراد المجتمع الماليزي، فلذلك كان من أهم التحديات التي تقف في وجه تطوير عملية استثمار أموال الزكاة في مشاريع اقتصادية، يعود إلى أن الزكاة لا تزال في وعي المواطن الماليزي المسلم ضمن مفهومها التعبدي الديني الصرف، ولم تتجاوز ذلك إلى بعدها الاقتصادي. "ويؤكد مستشار المصارف الإسلامية **الدكتور محمد فؤاد عبد الله يوه** أن عمليات جمع الزكاة في ماليزيا لا تزال في إطار ضيق نظرا لخشية المواطنين من إدخال هذه الأموال في مشاريع اقتصادية لا تخلو من المخاطرة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يخشى المواطنون أن تفقد هذه العبادة بعدها الديني التعبدي إذا أصبحت تدار على أنها مشاريع استثمارية. ويضيف الدكتور يوه في حديث للجزيرة نت أن البيانات المعلن عنها لدى صناديق جمع الزكاة في الولايات الفدرالية أو بيت المال في الولايات الأخرى لا تعبر عن الحجم الحقيقي لعائدات الزكاة في البلاد، حيث يحرص كثير من المواطنين على أداء هذه العبادة بالشكل التقليدي لمستحقيها الثمانية الذين حددتهم الشريعة الإسلامية. واعتبر أن عدم التوجه

إلى مأسسة الزكاة يحول دون التفكير في مشاريع كبيرة تعود على الفقراء بالنفع والفائدة المستمرة".

وبالإضافة إلى ذلك، فقد بيّن الدكتور أكرم لالدين* أنه "هناك مساعي لدى السلطات الماليزية لتطوير آليات جمع الزكاة وصرفها ووضع قوانين تحكم تعاملاتها، إضافة إلى البدء في مشاريع من الحجم المتوسط لاستثمار أموال الزكاة خصوصا في سهم "في سبيل الله". وأضاف لالدين في حديث للجزيرة نت أن القائمين على جمع الزكاة بدؤوا في الآونة الأخيرة الالتفات إلى مشاريع استثمارية ذات نسبة مخاطرة متدنية مثل "شراء العقارات وبيعها أو تأجيرها وبعض المشاريع القليلة في مجال الصحة والتعليم". وأشار إلى حرص المواطن الماليزي على أداء الزكاة باعتبارها فريضة دينية، وأن الحكومة من جانبها تشجيعاً منها لدفع الزكاة تخصم قيمة الأموال التي تدفع للزكاة من مجموع الضرائب السنوية المترتبة على الأفراد والمؤسسات الذين قاموا بأداء زكاة أموالهم"[1].

ويضاف إلى ذلك كله أن الحكومة الماليزية قد بدأت تعمل منذ سنة 2010 على **إنشاء صندوق عالمي للزكاة**، حيث "أعلن مستشار مالي أنه يجري التخطيط لإطلاق أول صندوق عالمي لاستثمار أموال للزكاة في الربع الأول من العام القادم 2010 من خلال جمع 750 مليون دولار خلال الاثنى عشر شهرا الأولى. ويستهدف الصندوق الاستثمار في وحدات الملكية الخاصة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وفي المشاريع الاجتماعية وفي مجالات الصحة وتطهير شبكات المياه والتعليم والإسكان. وأشار مستشار الصندوق هيوميون دار إلى أن صندوق الزكاة العالمي جمع حتى الآن تعهدات غير ملزمة بقيمة 50 مليون دولار ومن المتوقع أن ينمو حتى 10 مليارات دولار خلال السنوات العشر المقبلة، كما أوردت صحيفة "أخبار الخليج" البحرينية. وذكر أن الصندوق هو جزء من مبادرة للحكومة الماليزية ومن المقرر أن يبدأ بالاستثمار بعد سنة من اطلاقه، مشيراً إلى أن المسلمون يدفعوا مبالغ زكاة ما بين 20 و30 مليار دولار سنويا وهي عبارة عن ضرائب بنسبة

* المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية "إسرا" التابعة للبنط المركزي الماليزي.

[1] انظر الموقع على الت: http://economy.akhbarway.com/news.asp?c=2&id=36361

5،2% عن كل مبلغ مر على ادخاره اكثر من سنة. وقال دار وهو ايضا الرئيس التنفيذي لشركة (بي أم بي) الإسلامية التي ستدير الصندوق أنه سيتم استثمار حتى 65% من الأموال التي ستجمع بعوائد سنوية متوقعة ما بين 10 إلى 15% بينما ستستخدم النسبة المتبقية في أعمال خيرية. وفي وقت سابق، أعرب رئيس الوزراء الماليزي نجيب عبدالرزاق عن تطلعه إلى ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي السنوي في بلاده بنسبة 8% على مدى السنوات العشر المقبلة وذلك لتحقيق الرؤية الماليزية التي وضعها رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد لعام 2020"[1].

وبناء على ذلك، فإنّ الحكومة الماليزية وما بذلته من جهد في إنشاء مؤسسات ممحضة لشؤون الزكاة، واستثمارها ما تحصل من أموال الزكاة كان له أثر فعّال في التخفيف من ظاهرة الفقر، والحدّ من انتشارها. ولقد ذكر الدكتور عبد العزيز بن محمد صاحب كتاب "الزكاة والتنمية الريفية في ماليزيا" (Zakat and rural development in Malaysia) أنّ الزكاة كان لها من الأثر الشيء الكثير في تطوير الأماكن الريفية، وتحقيق مستوى معيشة لائق بالحياة الإنسانيّة، لاسيما أنّ الزكاة في القرى والأرياف تعتمد أساسا على زكاة المحاصيل الزراعية، فكان للحكومة دور في تفعيل أموال الزكاة، والتشجيع على الاستثمار في أراضي القرى والأرياف مما كان له أثرا لاحقا في تحسين مستوى المعيشة في وتنميتها، وكانت مبادرة الحكومة بالاهتمام بقطاع الزراعة وإعانة الفقراء والمساكين على فلْح أراضيهم واستثمارها[2]. وهذا كان في مرحلة متقدمة قبل أن تبدأ مرحلة استثمار نقود أموال الزكاة، وتخصيص مؤسسات لتنمية أموال الزكاة عن طرق استثمارها لتحقيق تنمية شاملة، وتغطية حاجة الفقراء والمساكين في البلاد كلّها.

حضور إسلامي ولكن...!!

الأستاذ <مصطفى الدسوقي> الخبير الاقتصادي بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر يرى أن تجربة ماليزيا في التنمية لها خصوصية من حيث استفادتها من الظرف التاريخي للصراع العالمي بين الاتحاد السوفيتي . قبل سقوطه .

[1] انظر الموقع على النت: http://economy.akhbarway.com/news.asp?c=2&id=36361

[2] Abdul Aziz Bin Muhammad (1993). Zakat and rural development in Malaysia. Kuala Lumpur: Berita Publishing, p. 110.

والولايات المتحدة الأمركية. حيث ساندت أميركا دول هذه المنطقة من الناحية الاقتصادية لتكون هذه نموذجاً مغرباً لدول المنطقة التي رئنت إلى الاتحاد السوفيتي السابق والكتلة الاشتراكية. ولكن لابد أن نذكر هنا أن ماليزيا طوعت هذا الاتجاه لتبني نفسها وتوجد اقتصاداً قوياً. حتى مع سيطرة اقتصاديات العولمة وجدنا أن ماليزيا شاركت فيه بقوة، ولكن من منطق المشاركة أخذا وعطاءً وليس مجرد الحضور كما فعلت كثير من بلدان العالم النامي، وبخاصة البلدان الإسلامية. وبالتالي فإن تكرار نموذج ماليزيا في بلدان العالم الإسلامي لابد أن يأخذ في الاعتبار الظروف التاريخية المصاحبة لهذه البلدان وكذلك وضعها في طبيعة الخريطة السياسية الدولية حالياً. وإن كان يؤخذ على هذه البلدان أنها لم تستفد بشكل مباشر من فترة النظام العالمي ثنائي القطبية.

أما عن تجربة التنمية في ماليزيا ومدى ارتباطها بالإسلام فيذكر <الدسوقي> أن فكر رئيس الوزراء الماليزي قائم على أن النظام الإسلامي لا يوجد به نموذج للتنمية ولكن توجد بالإسلام مجموعة من القيم والأخلاق يستفاد منها في ترشيد النظام الرأسمالي. مثل حث المسلمين على العمل والإتقان والمساواة والعدل والتكافل الاجتماعي. مع الأخذ في الاعتبار أن شخصية رئيس الوزراء الماليزي <مهاتير محمد> من الشخصيات النادرة التي تتمتع بحس سياسي متفرد يتسم بالوطنية والوعي بالأوضاع السياسية العالمية.

ومع ذلك نجد أن ماليزيا تفردت في بعض التطبيقات الإسلامية في المجال الاقتصادي من وجود شركات للتأمين تعمل وفق المنهج الإسلامي ووجود بعض الآليات في سوق المال تعمل وفق المنهج الإسلامي وأيضاً وجود جامعة إسلامية متطورة في ماليزيا تتفاعل مع متطلبات العصر وتخدم قضايا التنمية. كما أن ماليزيا تفردت أيضاً بوجود صندوق الحج القائم على توفير مدخرات الأفراد المشاركين فيه في أعمار مبكرة لكي يؤدي هؤلاء الأفراد الحج عند بلوغهم سناً معينة، ولا شك أن هذه الأموال يتم الاستفادة منها في توظيفها في عمليات التنمية باعتبارها مدخرات إلى حد ما طويلة المدى. ويضيف الدسوقي أن انفصال سنغافورا كان حافزاً على أن

يثبت المالاويين ذاتهم و يهتموا بالسعي لتحقيق التنمية و استدامتها فكان لهم ذلك، أما عن الملاحظات على تجربة التنمية الماليزية فيرى، الدسوقي، أن هناك نقطتين رئيسيتين تعيبان التجربة الماليزية وهما ارتفاع معدلات الاستيراد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والأخرى ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي. مما قد يعرض التجربة لوجود مؤثرات خارجية تجعل الاقتصاد الماليزي يتأثر بها سلباً.

الفرع الخامس : الدروس المستفادة من التجربة الماليزية:

بعد هذا السرد يمكننا أن نخلص إلى مجموعة من الدروس يمكن لبلدان العالم الإسلامي الاستفادة منها وهي:

1. الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حض عليها الإسلام في المجال الاقتصادي وغيره ولا داعي لرفع لافتات إسلامية دون وجود مضمون حقيقي لقيم الإسلام.
2. إعمال مبادئ الشورى التي حض عليها الإسلام من خلال نظم ديموقراطية تحترم حقوق الأفراد.
3. في حال وجود عرقيات مختلفة يمكن التوصل إلى اتفاقات تتقاطع فيها دوائر المصالح المختلفة وبذلك يكون التنوع مصدر إنماء لا هدم.
4. الاستفادة من الظروف العالمية السياسية لبناء الاقتصادات الوطنية.
5. الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي.
6. الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصاديات المشاركة بما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي.
7. التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري فالإنسان هو عماد التنمية تقوم به وجني ثمارها.

8. أهمية تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف من خلال وجود مؤسسات تنظم عملها والرقابة على أدائها.

9. أن تتوزع التنمية على جميع مكونات القطر دون القصور على مناطق وإهمال مناطق أخرى، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات مثل التكدس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكرس الشعور بالطبقية وسوء توزع الدخل.

10. اعتبار البعد الزمني من حيث استيعاب التقدم التكنولوجي، وأن المعرفة تراكمية، وأن المشكلات مع الوقت سوف تزول في وجود أداء منضبط بالخطط المرسومة.

11. بخصوص التطبيق لمبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي قد تكون هناك فترات انتقالية لتهيئة المجتمع للتطبيق الكامل ولكن لا يعني ذلك التوقف عن البدء في التطبيق، فمالا يدرك جله لا يترك كله. ويفضل البدء بما تتوافر له الشروط والظروف الملائمة.

الفرع السادس : بيانات أساسية عن الاقتصاد الماليزي

- صادرات عالية ومتوسطة التقنية كنسبة من إجمالي صادرات السلع 67.4%.
- معدل الأمية بين البالغين (النسبة المئوية لمن تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر) 13 % في العام 1999م.
- ترتيب ماليزيا في دليل التنمية البشرية لعام 2001 م هو <65> (التقرير يشمل <162> دولة من دول العالم).
- عدد السكان في العام 1999م هو 21.8 مليون نسمه.
- المساحة الكلية 329749كم / مربع.
- سكان يستخدمون إمكانيات ملائمة من الصرف الصحي 98% في العام 1999م.

- سكان يستخدمون مصادر مياه محسَّنة النسبة المئوية 95 % في العام 1999م.
- الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج القومي 4.9 % خلال الفترة 95 . 1997م.
- الإنفاق على التعليم كنسبة من مجموع الإنفاق الحكومي 15.4 % خلال الفترة من 95-1997.
- الناتج المحلي الإجمالي في العام 1999م هو 79 مليار دولار.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العام 1999م هو 8209 دولار.
- صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي 122% الإجمالي في العام 1999م.
- واردات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي 97% في العام 1999م.

المطلب الثاني : التجربة التنموية في الصين

في العام 1976 توفي الزعيم الصيني ماو تسي تونج، وفي العام نفسه توفي رئيس وزرائه شوان لاي، وبعد عامين من الصراع على السلطة في الصين وصلت إلى الحكم قيادة تمتلك رؤية مختلفة عن الرؤية التي كانت تسود في الفترة السابقة. هذه الرؤية عمل بها ورسخها الرئيس دينج شياو بينج. تبعاً لذلك تغيرت الاولويات بالنسبة للقيادة في الصين ليتصدر الأولويات هدف الإصلاح الاقتصادي وتحقيق مستوى من العيش الكريم للمواطن الصيني وصولاً إلى رفاهية هذا المواطن.

إن استلام قيادة جديدة لزمام الأمور في الصين في عام 1978 كان قد اشر لبداية جديدة في مسيرة الصين والتي انتقلت فيما بعد بالصين إلى مستويات اقتصادية متقدمة قياساً لما كان عليه الحال قبل عام 1978.

وهذه القيادة تمتلك رؤية جديدة تختلف عن الرؤية الماوية والتي تذهب باتجاه الانفتاح على العالم الخارجي ولاسيما العالم الغربي، وأحداث إصلاحات اقتصادية تكون كفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي للصين ومن ثم تحقيق مستويات من الرفاهية مرضية للمواطن الصيني.

تعد التجربة الاقتصادية في الصين والتي قادها الزعيم الصيني دينج شياو بينج منذ عام 1978 واستمر على نهجه من جاء بعده، تجربة فريدة من نوعها وهي محط إعجاب العالم لما حققته هذه التجربة من نجاحات كبيرة استطاعت ان تنتقل بالمستوى المعيشي للمواطن الصيني إلى مستويات افضل.

وأيضاً تكتسب هذه الدراسة أهميتها كونها تدرس تجربة لدولة تعتبر من الدول الكبرى على المستوى العالمي ودولة عظمى على المستوى الآسيوي، وهي عضو دائم في مجلس الأمن والدولة الأولى من حيث عدد السكان، كما تمتلك الصين قوة عسكرية لا يستهان بها سواء كانت النووية منها أم التقليدية.

واستطاعت هذه التجربة من خلال نجاحاتها ان ترتقي بالصين إلى مكانة متقدمة بين الدول على الصعيد العالمي، ومكنت الصين من ان تلعب حالياً - ومستقبلاً - ادواراً عالمية على قدر كبير من الأهمية، فضلاً عن دورها المؤثر والفعال في المحيط الآسيوي. فللصين أهمية لايمكن اغفالها عند الحديث عن الدول التي تلعب دوراً فعالاً في تشكيل تفاعلات السياسة الدولية. وان كان هذا الدور يختلف باختلاف المنطقة - حسب أهميتها بالنسبة للصين - ونوع القضية المطروحة.

تعتبر الصين للفترة من 1949- 1978 دولة فقيرة اقتصادياً، حيث دخل الفرد متدني جداً وكذلك مجمل ناتجها المحلي ومعدل نموها الاقتصادي. أما الاستثمار الأجنبي فلم يكن له وجود في الصين قبل عام 1978، وكذلك إسهامها في مجمل التجارة العالمية كان نسبة قليلة جداً لا تتناسب مع حجمها.

لذا تناولنا في هذه الدراسة كيف تم تسخير السياسة الخارجية لتكون في خدمة السياسة الداخلية لتحقيق الأهداف المرجوة. فكان خيار الانفتاح على العالم الخارجي خياراً اساسياً بعد عام 1978 وتطرقنا بشكل سريع إلى خصوصية هذه التجربة التي كانت كفيلة بعدم تعرضها للفشل كما حصل مع تجارب أخرى في بعض الدول

الشيوعية. ومما ميز هذه التجربة هو إنها جاءت على عدة مراحل مما جعل لهذه التجربة حصانة من الفشل أو الإخفاق الذي يمكن ان يصيبها فيما لو تم العمل بها منذ البداية في عموم القطاعات ومختلف المناطق. ومن ثم استعرضنا نتائج هذه التجربة حيث سنرى الارتفاع الملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي والتي لم تتحقق في أية دولة أخرى.

إن أكثر ما يميز هذه التجربة هو إنها استطاعت المزاوجة بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاشتراكي بطريقة تمكنت من خلالها الاستفادة من المزايا التي يوفرها نظام اقتصاد السوق مع بقاء سيطرة الدولة على الاقتصاد.

. الأنفتاح على العالم الخارجي:

حتى نهاية عقد الستينات من القرن الماضي كانت الصين تُعد من الدول الفقيرة، إلا إنها استطاعت من خلال إتباع سياسات اقتصادية ناجحة أن تحتل مرتبة متقدمة ضمن ترتيب الدول الصناعية المتقدمة على المستوى العالمي.

وقد أدركت القيادة الصينية بقيادة دينج شياو بينج التي استلمت الحكم عام 1978 إن النهوض بالصين يتطلب اولاً النهوض بالاقتصاد الصيني. وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق من دون إتباع سياسة خارجية مفادها الانفتاح على مختلف دول العالم. فمثل هذه السياسة تكون كفيلة بتهيئة البيئة الملائمة - بيئة مسالمة - لسياسة اقتصادية ناجحة.

تأسيساً على ما تقدم، فأن صياغة جديدة لهيكلية السياسة الخارجية الصينية مفادها الانفتاح على العالم الخارجي بشكل واسع اقتضته عملية البناء الداخلي، وتسخير هذا الانفتاح لصالح عملية الإصلاح والتحديث في الصين.

لذا كان أول هدف من أهداف السياسة الخارجية الصينية يتمثل في ترتيب أوضاع الصين الداخلية، فهناك علاقة وثيقة بين ما حصل في الصين من تغيرات داخلية وتوجهات سياستها الخارجية[1] .

[1] صلاح سالم زرنوقة، الصين: التحولات الداخلية والسياسات الخارجية، مجلة السياسة الدولية،العدد 132، ابريل 1998، ص 53./ مورتن هالبرن، الاستراتيجية العسكرية المعاصرة، ترجمة: سليم شاكر الامامي، بغداد، مكتبة النهضة، 1987، ص 95-96.

فالتحديث الداخلي يحتل مكانة بارزة في السياسة الخارجية الصينية، وهذه المكانة ارستها القيادة التي جاءت بعد ماو تسي تونج، التي كانت تحمل توجهات للمستقبل تختلف عن التوجه الماوي[1] .

إن كل ما يجرب في الصين من إصلاحات اقتصادية وانفتاح على دول العالم وخصوصاً الدول الغربية، يستند إلى التجربة الاقتصادية التي كان وراءها الرئيس الصيني السابق دينج شياو بينج، وقد جسد هذا التوجه بمقولته الشهيرة " ليس المهم لون القط ابيض ام اسود.. مادامت القطة تصطاد الفأر فهي قطة جيدة " فهو يرى ان المهم هو ان تحصل الصين على التكنولوجيا ورؤوس الأموال التي تحتاجها الصين من اجل نهضتها. وأعلنت الصين " ان الانفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسية التي تتمسك بها الصين دون ثمة تغيير. بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، ودراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية، وتشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية[2].

فبعد وفاة ماوتسي تونج (عام 1976) بعامين وخلال انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني، تم الاتفاق على العمل للقيام بالإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال استمرار المساعدات الحكومية لرفع المستوى المعاشي للفرد الصيني[3]. ففي هذا المؤتمر الذي عقد في تشرين الثاني 1978، تم طرح برنامج التحديثات الأربعة. ويمكن أن نوجز هذا البرنامج بما يلي[4]:

1. جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي. وقد قسم احد مستشاري الأمين العام السابق للحزب الشيوعي

---

[1] د. محمد جواد علي، دراسة في تجربة البناء والتحديث الصينية 1985-1997، مجلة دراسات ستراتيجية، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، العدد الرابع، 1998، ص 15.

[2] د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية: دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية، القاهرة، ام القرى، 1997، ص 176-177 - 193.

[3] أحمد محمد فرج، الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في الصين، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، اكتوبر 1993، ص226.

[4] وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000، ص57-59.

زهاوزيانج الدول إلى أربع مجموعات من حيث القدرة على التعامل مع المتغيرات التي تصيب المجتمع الدولي في جوانب عدة وهي كالأتي:

أ- حكومات جامدة واقتصاد جامد: أي إن هيكل السلطة من ناحية وبنية الاقتصاد من ناحية ثانية ليسا مؤهلين للتكيف مع المتغيرات، ومثال ذلك الاتحاد السوفيتي.

ب- حكومات جامدة واقتصاد مرن: أي إن آليات التكيف في القطاع الاقتصادي أوفر منها في القطاع السياسي، ومثال ذلك الدول التي تدعي "النمور الآسيوية".

ج - حكومات مرنة واقتصاد جامد: أي إنه نمط مغاير للنمط السابق، ففي هذا النمط تكون الحكومة أكثر قدرة على التكيف من البنية الاقتصادية، كما هي الحال في الهند.

د - حكومات مرنة واقتصاد مرن: وهو النمط المتوافر في الدول المتطورة، حيث يتمتع كل من الحكومة والاقتصاد بوفرة لآليات التكيف مع التغيرات الدولية. ويرى المستشار أن الصين يجب أن تعمل على الانضمام إلى هذه المجموعة.

2. إعادة النظر في أولويات التنمية بحيث يتم الترئيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي وأخيراً الدفاع.

3. إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج، حيث جرى إقرار نظام المسؤولية العائلية (أقرها الحزب عام 1980) الذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية، والسماح بمشروعات خاصة. وتحتفظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين.

4. الإصلاحات الحضرية (أقرها الحزب عام 1984) وتقوم على لامركزية تسيير المشروعات العامة، وبخاصة فيما يتعلق بسياسات الأسعار والعمالة، وفتح المجال أمام بناء المشروعات المشتركة مع الاستثمارات الأجنبية أو السماح لها بإقامة مشروعات خاصة بها بعد الحصول على رخصة بذلك، وأصبح من حق المقاطعات أن يكون لها ممثلون تجاريون في الخارج، ويكون هؤلاء الموظفون مسؤولين أمام السلطات المحلية وليس أمام وزارة العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية.

5. منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلالية عن بيروقراطية الحزب.

6. تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الكمرئية.

7. السعي للانضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية.
8. تشجيع المرافق السياحية والشروع في عملية واسعة لبناء هذا المرافق.

إن ما يرمي إليه هذا الزعيم الصيني هو زيادة الإنتاج والوصول بالمجتمع إلى الرفاهية الاقتصادية، وفي سبيل تحقيق ذلك فإن على الصين أن تسير في الطرق الذي يوصلها إلى ذلك بغض النظر عما إذا كان اشتراكياً أم رأسمالياً.

شهد عام 1978 بداية النهضة الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية، هذه النهضة التي حققت الكثير من الإنجازات وما زالت تسعى لتحقيق المزيد منها. وما يشهده الاقتصاد الصيني من معدلات نمو كبيرة جداً، وارتفاع في الناتج القومي، وتحسين في مستوى المعيشة للمواطن الصيني دليل على ذلك*. ومما لاشك فيه إن مثل هذه التطورات الكبيرة على المستوى الاقتصادي تزيد من فرص الصين إن تحتل مكانة متميزة في القرن الواحد والعشرين[1]. فالرؤية الصينية للأصلاحات الاقتصادية تستند على اعتبار أن أجراء هذه الإصلاحات من أبرز أولويات السياسة الخارجية الصينية لارتباطها باستقرار المجتمع وتحسن مستوى المعيشة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بدون هذه الإصلاحات[2] " لقد خرج المارد الاقتصادي الصيني من قمقمه، وأنطلق مندفعاً منافساً للقمم الاقتصادية العالمية. وجميع التوقعات تشير إلى أنه سيتفوق على هذه القمم الراسخة خلال حقبة أو حقبتين وتصبح الصين القوة الاقتصادية الأولى في العالم. إن الثورة الاقتصادية التي حدثت في الصين وظهور سوق اقتصادية في أكثر بلدان العالم تعداداً يعد أهم حدث في نهاية القرن العشرين، وتفوقها على بقية الأسواق الاقتصادية سيكون أهم حدث في بداية القرن الحادي والعشرين "[3].

. خصوصية التجربة الصينية:

---

* حوالي 160 مليون صيني من دائرة الفقر المدقع.

[1] د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية: دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية ، مصدر سبق ذكره، ص 194.

[2] خير عزيز، الانفتاح والتحديث في الصين الجديدة، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 59، يناير 1980، ص 61.

[3] د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية: دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية ، مصدر سبق ذكره، ص 194.

في المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني 1982، طرح دينج شياو بينج " نظريته لبناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" التي تناولت كيفية العمل من أجل تطوير الاشتراكية، ومراحل التنمية، والظروف الخارجية[1]. وعندما شارف العقد الثامن من القرن الماضي على الانتهاء، كانت الصين قد " أذعنت أخيراً للمنطق الاقتصادي في التصنيع المتقدم... وقد قبلت الحاجة إلى الأسواق وصناعة القرار الاقتصادي غير المركزي "[2] غير إن السياسة الخارجية الصينية تتميز على سواها، خصوصاً، الدول الاشتراكية الأوربية والاتحاد السوفيتي، ذلك أنها لم تتعرض إلى تغيرات سياسية حادة، والسبب في ذلك يعود إلى ما يلي[3]:

1. إن الحزب الشيوعي الصيني قد حافظ على السلطة وتصدى لكافة المحاولات لزعزعة النظام.
2. إن القيادة الصينية لم تعتمد أسلوب الانفتاح بصورة مفاجئة كما فعلت دول المعسكر الاشتراكي.

وقد ساعد ذلك في التخفيف من شدة الضغط الاقتصادي والخروج من العزلة والانفتاح على العالم وامتصاص ردود الفعل المعاكسة وثبتت أركان حكم النظام بشكل أقوى من قبل[4].

. مراحل عملية الإصلاح الاقتصادي:

حددت القيادة في الصين ثلاث مراحل لعملية الإصلاح والانفتاح, وهي[5]:

1. تحقيق مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي خلال السنوات العشر من عام 1980 إلى 1990, من أجل حل مشكلة الغذاء والكساء للسكان.
2. تحقيق مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي مرتين أخرين عند حلول سنة 2000 مع وصول معيشة الشعب إلى مستوى الحياة الميسورة.

---

[1] سون بي سون، الصين تحت الإصلاح والانفتاح، بغداد، مجلة شؤون سياسية،العدد 4، 1995، ص 124.

[2] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة د: حسين احمد، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات والنشر، 1993، ص 115

[3] د. محمد جواد علي، دراسة في تجربة البناء والتحديث الصينية 1985-1997، مجلة دراسات ستراتيجية، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، العدد الرابع، 1998، ص 15.

[4] محمد فايز فرحات، الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، ابريل 1998، ص 91.

[5] . د. حميد الجميلي، الصين والعهد الاقتصادي الجديد، بغداد، مجلة شؤون سياسية، العدد 4، 1995، ص 35.

3. تتمثل في تحقيق عصرنة الاقتصاد الصيني في أواسط القرن الحادي والعشرين, والوصول بالاقتصاد الصيني إلى مصاف القمم الصناعية العالمية في كثير من حلقات الإنتاج الصناعي, فضلاً عن الوصول إلى مستوى الدول المتطورة فيما يتعلق بمؤشر نصيب الفرد من مجمل الإنتاج الوطني.

غير إن ذلك لا يعني إن الصين الماوية لم تشهد نمواً اقتصادياً, أو أنها عاشت في ظل ركود اقتصادي. فمعدل الزيادة في إنتاج الحنطة قد ازداد من عشرة ملايين طن في الثلاثينات إلى مائتين وسبعين مليون طن في السبعينات (على أرض أوسع) قد وفر الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان0 وأن كان هذا النمو قد تم بشكل توسعي وليس مكثفاً، ومستخدماً عدداً كبيراً من الأيدي العاملة[1].

استطاع الرئيس الصيني دينج شياو بينج الحصول على موافقة المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني على إجراء الإصلاحات. ثم حصل على موافقة المؤتمر الرابع عشر على الإسراع بعملية الإصلاح الاقتصادي. وتم استخدام مصطلح اقتصاد السوق الاشتراكي أو الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، فمصطلح الخصخصة لا يلقى قبولاً في الصين على مستوى القيادة. وكانت الإصلاحات المتجسدة في اقتصاد السوق هي[2]:

1. انخفاض مساهمة الوحدات المملوكة للدولة في الصناعات التحويلية من 53% عام 1991 إلى 34% عام 1994، وارتفاع نسبة مساهمة الوحدات الفردية من 6% إلى 13.5% لنفس الفترة.

2. نجاح جيانج زمن الرئيس الجديد في الحصول على موافقة المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي المنعقد في أيلول 1997 لبرنامجه القاضي ببيع النسبة الغالبة من الوحدات الصناعية المملوكة للدولة.

3. انضمام الصين إلى مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي المؤسسات التي تبدو فيها الهيمنة الأمريكية واضحة بشكل أو بأخر.

---

[1] فرانسوا غودومان، نهضة آسيا: القرن الواحد والعشرون آسيا تطل برأسها، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1994، ص310. كذلك: عبد العزيز حمدي عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص 163.

[2] د. عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية ـ الأمريكية، بغداد، مجلة قضايا سياسية، المجلد الأول، العدد الثالث والرابع، 2000، ص 63.

4. إن القيادة الصينية قد درست التجربة السوفيتية وتجربة دول أوربا الشرقية، والتي نجم عنها انتهاءاً سياسياً واقتصادياً. وبموجب ذلك فقد جاءت عمليات الإصلاح الاقتصادي من داخل وتحت مظلة الحزب الشيوعي الصيني نفسه وليس انقلاباً من فئات سياسية خارجة عنه كما حصل في أوربا الشرقية. كما لم تتخلى القيادة الصينية عن أولوية القطاع الزراعي لصالح القطاع الصناعي كما هو شأن التجربة السوفياتية والأوربية الشرقية، حيث أسهم ذلك في تعجيل الفشل الاقتصادي ومن ثم السياسي والأيدلوجي في هذه التجارب.

فالعمل بأسلوب الانتقال من مرحلة إلى أخرى بشكل تدرجي هو ما يميز التجربة الاقتصادية في الصين، حيث العمل بنظام اقتصاد السوق ومغادرة نظام التخطيط المركزي. فقد اقتصرت التجربة في البداية على مناطق محدودة والعمل على نقلها إلى كل المناطق في البلاد في حال نجاح التجربة. كما إن الأسلوب التدرجي كان واضحاً أيضاً في أن تقتصر تجربة الإصلاح على قطاع معين ثم تعميمها على القطاعات الاخرى. فتم اختيار قطاع الزراعة، ثم انتقلت إلى بقية القطاعات الأخرى. أن هذا الأسلوب قد ساعد على استمرار هذه التجربة وعدم فشلها[1].

. تطبيق آليات السوق في الاقتصاد الصيني:

بدأت مسيرة عمليات اقتصاد السوق منذ عام 1993 والتي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني[2]. ففي تشرين الثاني 1993، وأثناء انعقاد المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني أصدرت اللجنة المركزية قراراً يدعم هذا التوجه. كما تم دعم هذا التوجه أيضاً في المؤتمر الخامس عشر للحزب[3].

وقد أصبحت هذه التجربة نموذجاً للدول الأخرى لا سيما دول العالم النامي، بعد أن أحدثت تحولات كبيرة في شعب يزيد تعداده (1.2) مليار نسمة حيث استطاعت هذه التجربة توفير الملبس والمأكل لخمس سكان العالم.

---

[1] د. محمد السيد سليم، الصين في ظل نظام القطبية الثنائية، في: العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1994،ص 33.

[2] د. عدنان مناتي، النظام الاقتصادي بين الرأسمالية والاشتراكية: التجربة الصينية إنموذجاً، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2000، ص 72 - 87.

[3] سون بي سون، مصدر سبق ذكره، ص 127 – 128، كذلك انظر: ناصيف يوسف حتي، العرب والقوى الكبرى، المؤتمر القومي العربي الثامن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 122.

ومن المؤشرات التي تدل على ان الصين ماضية في هذا الطرق، إنشاء خمس مناطق اقتصادية* تطبق فيها سياسات اقتصادية خاصة، والتي يمكن توضيحها بما يلي[1]:

1. تعتمد تنمية اقتصاد المناطق الخاصة بشكل رئيسي على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستفادة منها ومن منتجاتها بشكل أساسي نحو التصدير. إن اقتصاد المناطق الخاصة هو وحدة جامعة مكونة من المؤسسات المشتركة الاستثمار والمؤسسات التعاونية بين الصين والأجانب والمؤسسات الأجنبية الاستثمار بشكل أساسي إلى جانب وجود الأشكال الاقتصادية المتنوعة الأخرى [2] ، ويخضع الاقتصاد في المناطق الخاصة لقيادة الاقتصاد الاشتراكي في عموم الصين.
2. ضرورة إظهار دور التكييف للسوق ضمن الحركة الاقتصادية في المناطق الخاصة.
3. تقديم الأمتيازات والتسهيلات الخاصة في مجالات الضرائب وإجراءات تأشيرات الدخول والخروج للتجار الأجانب القادمين إليها بقصد الاستثمار.
4. تطبيق نظام إداري مختلف عن نظام المناطق الداخلية، إذ تتمتع المؤسسات فيها بالحرية الاكبر.

وقد تكللت هذه التجربة بالنجاح، ففي عام 1992 بلغ حجم التجارة الخارجية للمناطق الخمسة الخاصة (24) مليار و (280) مليون دولار. وهي تشكل نسبة (14.65%) من حجم التجارة الخارجية للصين. وحققت فائضاً تجاريا قدره (490) مليون دولار. ودفع هذا النجاح الحكومة الصينية إلى فتح (14) مدينة اخرى على غرار المناطق الاقتصادية الخاصة. ومثال ذلك , مقاطعة (جوانج دونج) حيث حققت تطوراً اقتصادياً كبيراً للفترة 1979 -1990 فبلغ معدل النمو السنوي 11% سنوياً وبلغ متوسط دخل الفرد حوالي (1200) دولار سنوياً مقابل (240) دولار في

* هذه المناطق هي: شين، جوهاي، شيان، تووشيامن، هاي نان.

[1] سون بي سون، مصدر سبق ذكره، ص 125-126.

[2] Pierre Eric MANI L'Internationalisation de la Recherche-Développement et cycle de l'investissement étranger dans les pays émergents : le cas de la Chine, du Brésil, de l'Inde et de l'Afrique du Sud , 2013 ,Thèse en vue de l'obtention du Doctorat en Sciences-Économiques, UNIVERSITE DE NICE SOPHIA ANTIPOLIS ,p122 .

المقاطعات المجاورة، ومعدل نمو صناعي بلغ (27.2%) وناتج سنوي (31) مليار دولار[1]. وأيضاً مقاطعة فوجيان Fujian التي حققت زيادة في صادراتها بنسبة (21%) سنوياً للفترة 1989-1991 [2].

لقد حققت التجربة الاقتصادية في الصين تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني، ولنا ان نستدل على نجاح هذه التجربة من خلال معدلات النمو الاقتصادي العالية المتحققة (انظر جدول رقم 1) والتي انعكس بشكل ايجابي في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الصين (انظر جدول رقم 2) مما أدى بالنتيجة إلى تحسن ملحوظ في مستوى دخل الفرد في الصين (انظر جدول رقم 3). ومن نتائج هذه التجربة ارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية في الصين (انظر جدول رقم 4)، وكذلك زيادة مساهمة الصين في حجم التجارة العالمية (انظر جدول رقم 5).

جدول رقم(1):يوضح النمو الاقتصادي في الصين للفترة 1981-2003

السنة	النمو الاقتصادي في الصين
1981 - 1988	% 9.9
1990	%9.3
1991	%8
1992	%13.2
1993	%13.4

[1] محمد ابراهيم الدسوقي، رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين،القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، آبريل 1993، ص 153.

[2] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص 313.

1994	%14
1995	%14.5
1996	%15
1997	%8.8
1998	%7.8
1999	%7.1
2000	%7.1
2001	%7.3
2002	%8
2003	%9.1

المصدر: 1- The military Balance, London, O x Ford University press, 1999, P. 186.

2- The military Balance, London, O x Ford University press, 2000 , P. 194.

شبكة الصين: WWW. china. org. cn

جدول رقم (2): يبين ازدياد الناتج المحلي الإجمالي في الصين للفترة 1983-2003

السنة	ازدياد الناتج المحلي الإجمالي في الصين
1983	253 مليار دولار
1993	658 مليار دولار
1997	754 مليار دولار
2000	898 مليار دولار
2003	1090 مليار دولار

المصدر :1- د. حميد الجميلي، الصين والعهد الاقتصادي الجديد، بغداد، مجلة شؤون سياسية، العدد 4، 1995، ص .139.

2- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، في: العرب والعولمة، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 2000، ص .242.

-3

The military Balance , London, O x Ford University press, 2000 , P. 194

WWW. china. org. cn- شبكة الصين

جدول رقم (3): يوضح ارتفاع متوسط دخل المواطن في الصين للفترة 1984-2003

السنة	دخل المواطن في الصين بالدولار
1984	72 دولار
1992	241 دولار
1993	282 دولار
1996	528 دولار
1998	610 دولار
2003	1090 دولار

المصدر : 1- سون بي سون، الصين تحت الإصلاح والانفتاح، بغداد، مجلة شؤون سياسية،العدد 4، 1995، ص .127

2- محمد طاقة، العولمة الاقتصادية، بغداد، مطبعة السور، ص 94- .95

3- د. موريس اسعد شرل وكمال حنا، موسوعة العالم بالأرقام، بيروت، دار الفكر العربي، 1999، ص .192

4- سميح عبد الفتاح، انهيار الإمبراطورية السوفياتية: نظام عالمي جديد أحادي القطب، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996، ص 235.

WWW. china. org. cn- شبكة الصين

وارتفع نصيب الفرد من الدخل لسكان الأرياف من 16.3 دولار عام 1978 إلى 302 دولار عام 2002 بمعدل زيادة (7.2 %) سنوياً 0 أما نصيب الفرد من الدخل لسكان المدن، فأرتفع من 41.8 دولار عام 1978 إلى 939.4 دولار عام 2002 بزيادة قدرها (6.7%) سنوياً[1] (23).

كما شهد دخل السكان زيادة في تغيرات الودائع في البنوك فقد بلغت للسكان 2.57 مليار دولار عام 1978. وخلال أكثر من سنة بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، ازداد إجمالي الودائع المالية لسكان الأرياف خلال الفترة 1979- 1986 وبلغ 27.3 مليار دولار وفي عام 1994 بلغ 262.42مليار دولار لتصل عام 2000 إلى 784.54 مليار دولار. وفي عام 2001 وصلت هذه الودائع 899.54 مليار دولار، و 1059.9 مليار دولار عام 2002 [2](24).

جدول رقم (4): يبين ازدياد حجم الاستثمار الأجنبي في الصين للفترة 1984- 2002

السنة	مقدار الاستثمار الأجنبي في الصين
1984	1258 مليون دولار
1990	3487 مليون دولار
1992	18.8 مليار دولار

[1] الموقع الرسمي شبكة الصين WWW. china. org. cn

[2] المصدر نفسه.

1995	36.8 مليار دولار
1998	43 مليار دولار
2002	52 مليار دولار
2003	53 مليار دولار

المصدر : 1- د. حميد الجميلي، الصين والعهد الاقتصادي الجديد، بغداد، مجلة شؤون سياسية، العدد 4، 1995، ص .140

2- د. شانغ جين وبي، العولمة والتجربة الآسيوية في العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية، ابو ظبي، مطبعة شركة الفجر، 2000، ص 139.

WWW. china. org. cn- شبكة الصين

جدول رقم (5): يبين اسهام الصين في التجارة العالمية للفترة 1992-2002

السنة	مقدار إسهام الصين في التجارة العالمية
1992	163 مليار دولار
1997	325 مليار دولار
1999	360 مليار دولار
2000	474 مليار دولار
2002	620 مليار دولار

لمصدر: 1- الصين: الحقائق والأرقام، بكين، دار النجم الجديد، 2000، ص 144.

2- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، في: العرب والعولمة، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 2000، ص 236.

3 WWW. china. org. cn- شبكة الصين

من خلال ما تقدم، يتضح لنا إن التجربة الصينية تقوم على أساس إقامة سوق اشتراكي، ونشاط هذا السوق يخضع لسيطرة الحزب الشيوعي الصيني على الرغم من أن آليات السوق هي التي تحكم النشاط الاقتصادي في الصين[1].

غير إن هذا الانفتاح الذي شهدته الصين، وما زالت، على العالم الخارجي، لغرض الوصول إلى ما وصلت إليه من تقدم اقتصادي وتجربة فريدة من نوعها، لم يؤد إلى أن تستجيب الصين لما يريده الغرب من تغييرات في النظام السياسي الصيني[2].

فالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ترى " إن الاندماج الاقتصادي لا بد أن يصحبه اندماج سياسي - أي الاندماج مع الاقتصاد الرأسمالي - وبقدر ما يزداد اندماج اقتصاد الدول الأطراف، من موقع التبعية، في الاقتصاد الرأسمالي للمركز يزداد اندماج النظام السياسي لهذه الدول، من موقع التبعية , في النظام السياسي للمركز " وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يشير كولن باول في عام 1988 إلى أن هناك علاقة وثيقة بين " التقدم الاقتصادي والحرية الاقتصادية والحرية السياسية " [3].

وهذا الطرح يعني قيام نظام سياسي في الدول التابعة- التي تبنت الحرية الاقتصادية - يتلائم مع الحرية الاقتصادية - مما يؤدي بالنتيجة إلى تبني نظام سياسي على نفس النمط الذي يقوم عليه النظام السياسي في المركز، والذي لا يمكن الفصل فيه بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية [4].

والحقيقة، إن هذا الطرح الغربي أو الرؤية الغربية لما يجري في الصين, تعني إحداث تغيير جذري في النظام السياسي والاقتصادي، وهذا خلاف ما موجود في الصين.

---

[1] د. محمد السيد سليم، الصين في ظل نظام القطبية الثنائية، مصدر سبق ذكره، ص 331.

[2] . د. مازن الرمضاني، العراق والقوى الآسيوية الجديدة، بغداد، مجلة المجمع العلمي، الجزء الثاني، المجلد الثالث والاربعون، 1996، ص 174.

كذلك انظر: نجلاء الرفاعي بيومي، الصين، في: العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، تحرير: د. محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم مسعد، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1997، ص 148.

[3] . د. عبد الرضا الطعان، الايدلوجية والنظام الدولي الجديد، في: النظام الدولي الجديد، اراء ومواقف، بغداد دار الشؤون الثقافية العامة، 1992، ص 181.

[4] . المصدر نفسه، ص 181.

إن ما يدعم هذا الاتجاه، هو أن هناك مسارين قد ميز بينهما الأدب الاقتصادي لما جرى، ولا يزال، من متغيرات في دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي والدول النامية، في عملية الانتقال، هما [1]:

1. التحول Transformation:

ويشير مفهوم التحول إلى إعادة هيكلة النظامين الاقتصادي والسياسي بشكل مدروس ومخطط نحو إرساء نظام اقتصادي رأسمالي يستند إلى قواعد وآليات السوق، ونظام سياسي ليبرالي ديمقراطي، بمعنى آخر فأن عملية التحول هنا تنطوي على حدوث نقلة وتحول جذري مقارنة بالماضي سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي.

2. الإصلاح Reform:

يشير مفهوم الإصلاح إلى تغيير في السياسات أو إتباع سياسات جديدة من شأنها أن تسمح بالأفكار الديمقراطية والنظام الديمقراطي ونظام السوق إلى الحد الذي يضمن سيطرة واستمرار النظم القائمة سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي، ومن ثم فان الإصلاح لا يعني بالضرورة حدوث تغيير عميق في النظم القائمة.

وفي الواقع، إن التجربة الصينية هي نوع من الإصلاح الاقتصادي، ومرد ذلك عدم ارتباط هذه العملية التي تجري في الصين بتغيير في النظام السياسي[2].

إن الاقتصاد بدأ منذ النصف الثاني من القرن الماضي، يحظى بأهمية متزايدة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية[3]. وقد أدركت القيادة الصينية ذلك فانتهجت طرق الإصلاح، الذي سيحولها من " عملاق سكاني إلى عملاق اقتصادي تكنولوجي "[4] وفي فترة قياسية[5].

---

[1] محمد فايز فرحات، الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية ، مصدر سبق ذكره، ص 89.

[2] المصدر نفسه، ص 90.

[3] هارولدجي. كليم ,إدارة الأمن القومي: السياسة الاقتصادية الدولية للولايات المتحدة،بغداد،جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، 1976، ص 11.

[4] د. محمد جواد علي، مصدر سبق ذكره، ص 30.

[5] توماس كوترو وميشال هوسون، على أبواب القرن الواحد والعشرين أين أصبح العالم الثالث، ترجمة: نخلة فرنفر، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995، ص 7

دخلت الصين بعد عام 1978 مرحلة جديدة في مسيرتها والتي قطعت من خلالها شوطاً غير قليل في المجال الاقتصادي الذي مكنها فيما بعد من ترسيخ مكانتها الإقليمية والدولية.

كان وصول دينج شياو بينج إلى السلطة في الصين عام 1978 وتطبيقه سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم بداية مرحلة جديدة في مسيرة الصين الشعبية والتي حققت لها فيما بعد نتائج مرضية، بل أصبحت نموذجاً يشار إليه من قبل بقية دول العالم. هذه السياسة انتقلت بالمستوى المعاشي للمواطن الصيني إلى مستويات أفضل قياساً مع الفترة السابقة على تطبيق هذه السياسة. فهذه التجربة كانت ولا زالت تحقق مستويات غير متحققة في أية دولة أخرى مما كان له أثر إيجابي انعكس في عدة مؤشرات مثل معدل النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، مستوى دخل الفرد، حجم مساهمة الصين في التجارة العالمية وغيرها من المؤشرات.

ومن المميزات التي تميزت بها هذه التجربة هو انها سلكت منهج التدرج في تطبيق الإصلاحات، وهذا ما أعطاها حصانة ضد الفشل الذي أصاب غيرها من التجارب الاخرى. ولهذا فانها تعتبر من أرقى التجارب في هذا المجال.

المطلب الثالث : التجربة التنموية في افريقيا جنوب الصحراء

يلعب الاستثمار دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأمن والاستقرار؛ حيث يسهم في قيام المنشآت والمشاريع الإنتاجية والخدمية وغيرها من التكوينات الرأسمالية الأخرى. وإفريقيا صاحبة ثاني أكبر بساط أخضر في العالم تمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات، فهي غنية بمواردها البشرية والمادية، وتتميز بموقعها الاستراتيجي، واليوم تشهد نشاطاً اقتصادياً واسعاً وتدفقاً لاستثمارات كبيرة. لقد بلغت عملية التنمية فيها أعلى معدل لها منذ عام 1960م، كما حققت إفريقيا جنوب الصحراء في السنوات الأخيرة أقوى معدلات النمو وأدنى معدلات التضخم المسجلة منذ ثلاثين عاماً، وكثير من البلدان الأفريقية "... تجاوزت المرحلة الحرجة، وأنها في سبيلها للمضي على المسار لتحقيق معدلات نمو اقتصادية أشدّ

ثباتاً وأكثر سرعة، وهي معدلات ضرورية لتخفيض مستويات الفقر المرتفع[1]"، وقد أوضح نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة إفريقيا، أنه: "على مدى العقد الماضي، سجلت إفريقيا معدل نمو متوسط بلغ 5.4 في المائة التي هي على قدم المساواة مع بقية العالم[2].

من المتوقع أن تكون للتنمية الشاملة آثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة على العديد من المؤشرات الاقتصادية في الدول الأفريقية، مثل: ميزان المدفوعات، والموازنة العامة) الميزانية العامة(، والناتج المحلي الإجمالي، والطلب الإجمالي، ومستوى التوظيف) التشغيل(، والأسعار، وتوزيع الدخل والثروة، وتأثيرات واسعة في المجالات السياسية والاجتماعية والتقنية والثقافية، وعلى المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، يشير تقرير الأعمال للبنك الدولي لعام 2008 م إلى أن الدول الإفريقية تسير بمعدل جيد للإصلاح. إلا أن الأمر لا يخلو من مخاطر تهدد اقتصاد الدول واستراتيجياتها لضعف أسس النمو التي لا تزال هشة، والأهداف المستترة وراء الاستثمارات الخارجية، مما يمس سيادة الدول وأمن مجتمعاتها؛ بسبب التنافس العالمي وسعي بعض الدول الكبرى لبسط الهيمنة والنفوذ، وتلويحها باستخدام القوة إذا اقتضى الأمر.

إن السياسات الاستثمارية الحكيمة، وإيجاد شراكات استراتيجية عادلة، وتنويعها، وتمكين القدرات المحلية من المشاركة في التخطيط السليم للمشروعات وتنفيذها، وإيجاد المناخ المناسب، يمكن أن يسهم في احتواء الهجمة الاستثمارية العالمية، وتوجيه تدفقاتها المالية في مسارات التنمية بما يحقق تطلعات الشعوب الأفريقية وآمالها ويقلل من التحديات والمخاطر.

الفرع الأول : فرص الاستثمار في إفريقيا:

"ونحن ندرك أن البلدان الأفريقية تمتلك موارد كبيرة وفي جميع الميادين: الموارد المعدنية والنفطية، والموارد الزراعية، والموارد السمكية، وموارد الغابات، ولكن هذه

[1] تقرير مؤشرات التنمية في أفريقيا (ADI2007) 2007 الذي أصدره البنك الدولي ، ص17 .

[2] البنك الدولي ، توسيع نطاق النمو ومواصلته في أفريقيا،الموقع الرسمي للبنك الدولي ، http://go.worldbank.org/J7TZWQ6KG0

الموارد لا تجهز، للأسف، بطريقة مفيدة في إفريقيا. وهذا يشكل فرصة كبيرة ضائعة لإفريقيا[1]"، إن هذه الموارد تمثل مجالات استثمارية قوية، بجانب فرص أخرى متاحة في مجال بناء المنشآت الأساسية والبنى التحتية، كبناء الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، وتوليد الكهرباء والسدود والخزانات وإمداد الماء، ومنشآت أساسية أخرى في مجال الخدمات المختلفة، أو إعادة تأهيل وبناء لما تقادم عهده من ذلك.

إن الموارد البشرية تعد أهم مجالات الاستثمار التي تقاس بها ثروة الأمم، فهي على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، وقد أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم، وإفريقيا التي يبلغ عدد سكانها قرابة 934مليون نسمة، لا يزال الاستثمار فيها محدوداً في مجال التنمية البشرية، برغم اهتمام بعض الجهات المستثمرة بالتنمية الحضارية للمجتمع، والبيئة والصحة، وزيادة معرفة الفرد، والارتقاء بدرجة وعيه وقدراته عن طرق التعليم والتدريب.

وبالنسبة للموارد الأخرى غير البشرية، فإن إفريقيا التي تتميز بموقعها الجغرافي، وبمساحة إجمالية تبلغ 30.190 مليون كم2 تمتلك أكبر مخزون للعديد من الثروات والمعادن الاستيراتيجية، فمن بين 50 معدناً هاما فى العالم يوجد 17 معدناً منها فى إفريقيا باحتياطيات ضخمة. وهي تمتلك النسبة الأكبر من احتياطي" البوكسيت، والفروكروم، والكوبلت، والماس، والذهب، والمنجنيز، والفوسفات، والمعادن البلاتينية، والتيتانيوم، والفاناديوم[2]."

كما أنها تتمتع بإمكانيات هائلة في مجال الزراعة، تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي كما يرى كثير من الخبراء؛ فهي تشتهر بمواردها المائية حيث يجري فيها 13 نهراً، هي) :زامبيزي، شيري، بونجولا، لونجوا، أوجوي، نهر ساند، ليمبوبو، روفيجي، أوكافانجو، مارا، فكتوريا، النيل، أوليفانتس(، وأطولها نهر النيل الذي يبلغ

[1] البيان الوزاري الأفريقي إلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، المعتمد في المؤتمر الأفريقي التحضيري للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة المنعقد في نيروبي في الفترة من 15 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2001م، ص23 .

[2] تقرير تحت عنوان // البيئة الاستثمارية في افريقيا وكالة انباء الصين الجديدة / شينخوا، ص12.

طوله 6695 كم[1]، إضافة إلى ارتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعض مناطقها المناخية المتنوعة، ومخزونها الضخم من المياه الجوفية، وتقدّر الطاقة الكامنة للريّ في القارة الأفريقية بأكثر من 42.5 مليون هكتار، مع مراعاة الطاقة الكامنة للريّ لكلّ من الأحواض والموارد المائية المتجددة.

ونظراً لاتساع رقعة إفريقيا الجغرافية فإنها تتميز بتنوع أقاليمها المناخية، وبمستويات ونوعيات مختلفة من الترية الغنية، و بمواسم زراعية متنوعة، وهو ما يجعل منها " بيئة ملائمة لزراعة وإنتاج جميع المحاصيل والحبوب والخضروات، وتقدر نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها بحوالي35% من إجمالي مساحة القارة، يستغل منها 7% فقط في الزراعة بشتى أنواعها،... ولا تزيد مساحة الزراعة المروية في الجزء الواقع جنوب الصحراء من إفريقيا عن 50 كم2 من إجمالي 23 مليون كم2."

فالاستثمار في المجال الزراعي يعد من أفضل الخيارات التي تقدمها إفريقيا للمستثمرين للإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي في إفريقيا.

وفي مجالات الطاقة ومصادرها، فإنه برغم ضخامة الطاقة الكهرمائية الكامنة الهائلة في إفريقيا، والتي تناهز 750 1 تيراواط ساعة، ورغم إمكان ضمان أمن الطاقة من خلال توليد الطاقة الكهرمائية، لا يُستغلّ حالياً سوى نسبة 5 في المائة من هذه الطاقة الكامنة.

وهي بالنسبة للنفط والغاز تعد المنطقة الأخيرة في العالم التي يوجد بها احتياطي هائل، ويقدر الخبراء حجم النفط الأفريقي بين 7 في المائة و9 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي، ما يوازي ما بين 80 إلى 100 مليار برميل خام، حيث تنتشر حقول النفط داخل القارة في كثير من دولها وعلى شواطئها الغربية، وهو أسهل وأسرع في استخراجه، وسهولة نقل الخام المتدفق من الآبار إلى سفن راسية عند السطح تقوم بأعمال التصفية والتكرير، بحيث تصبح مشتقاته جاهزة للتحميل والتصدير

[1] د.علي محمد سعود ، المقومات الاقتصادية ومتطلبات الاستثمار في دول أفريقيا،ص38.

مباشرة، وهو ما يحقق وفراً اقتصادياً مشجّعً للمستثمرين، كما يعد النفط الخام المستخرج من إقليم خليج غينيا، من النوعية الممتازة.

وتحرص إفريقيا في مجال الصناعة على تعميق وتطوير شراكات استثمارية، وقد جاء مؤتمر القمة الأفريقية العاشر تحت شعار) :التنمية الصناعية في إفريقيا(، تأكيداً لأهمية التوجه نحو تطوير قطاع الصناعة الذي لا يزال الاستثمار فيه ضعيفاً؛ حيث إن "مخرجات القطاع الصناعي بالقارة لا يتعدى نسبة 2% من الإنتاج العالمي... وصادراتها الصناعية تبلغ نسبة 1% فقط من إجمالي الصادرات العالمية"، بالرغم من أنها كما تقدم "...خلافاً لما يحصل في أجزاء أخرى من العالم، تعتبر إفريقيا أغنى القارات من حيث الموارد والمعادن الطبيعية بما في ذلك الكثير من الموارد الصناعية والزراعية التي يمكن أن تكون محركاً للنمو الاقتصادي والتنمية إذا ما تم استخدامها على نحو فعال ومتوازن [1]."فالقطاع الصناعي في إفريقيا أكثر القطاعات حاجة إلى الإمكانات الفنية والمالية، والمعلومات والخبرات حول تنفيذ البرامج الخاصة بالتنمية الصناعية. وحرصاً على مشاركة المستثمرين في تسريع التنمية الصناعية في إفريقيا، نظّم المؤتمر الثامن عشر لوزراء الصناعة الأفريقيين24 . 28 أكتوبر 2008م في دوربان، بجنوب إفريقيا منتدى يجمع الفاعلين الأفريقيين وغير الأفريقيين،... قرابة 80 مسؤولاً تنفيذياً من الشركات الأفريقية الكبرى، والمتعددة الجنسيات العاملة في إفريقيا للحصول على مساهماتهم بخصوص التحول الصناعي الأفريقية واستراتيجية التنفيذ[2].

الفرع الثاني : تداع وتنافس عالمي محموم:

كانت ثروات إفريقيا من أسباب الهجمة الاستعمارية الغربية عليها في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، كما كانت من أسباب بعض الحروب الداخلية؛ فاستغلال ثرواتها الطبيعية لم يكن هدفاً للجماعات المتصارعة في الداخل فحسب، بل كان

[1] الاتحاد الافريقي ، مذكرة المؤتمر الثامن عشر لوزراء الصناعة الأفريقيين24 - 28 أكتوبر 2008م دوربان، جنوب أفريقيا. www.africa-union.org ، ص 5.

[2] الاتحاد الافريقي ، مذكرة المؤتمر الثامن عشر لوزراء الصناعة الأفريقيين، نفس المرجع السابق ، ص 13.

أيضاً هدفاً للقوى الخارجية التي تدخلت في النزاعات الأهلية مدفوعة بمصالحها الاقتصادية.

واليوم تتسابق الدول نحو إفريقيا في تنافس محموم، في مقدَّمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين وروسيا إضافة إلى إيران وتركيا وماليزيا والهند وكوريا وتايوان والبرازيل، جميعها تسعى للنفاذ إلى ثروات القارة، و خاصة مصادر النفط فيها. يحذر إيان غارب محلل السياسة النفطية بمنظمة) أوكسفام* (العالمية من أن "القارة أصبحت بقعة ساخنة لسباق دولي محموم للاستثمار في قطاع النفط[1]" ، و قد سارعت الولايات المتحدة في محاولتها لتعزيز السيطرة على النفط الإفريقي من خلال المجلس الاستشاري لإفريقيا، وهو تحالف يضم شركات أمريكية عملاقة، ويعد هذا المجلس شركًا أصيلاً للحكومة الأمريكية في كل ما يخص إفريقيا، وهو وراء تضخم الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط في غرب إفريقيا حتى تجاوزت سبعة المليارات دولار بعد أن كانت ملياراً واحدًا في بداية عقد التسعينات[2] .

الفرع الثالث : تحديات ومخاوف

لقد ولد هذا التنافس مخاوف من تدخلات عسكرية، تجعل إفريقيا خاضعة لبعض الدول ذات الهيمنة والنفوذ كفرنسا، أو أمريكا التي ترعى - بجانب مصالحها الخاصة - مصالح إسرائيل في إفريقيا وتتولى مسؤولية حمايتها. يؤكد هذه المخاوف ويزيدها الوجود العسكري الأجنبي وقواته وقواعده المنتشرة في مناطق متفرقة داخل القارة، وفوق المياه المحيطة بها، كالقواعد الفرنسية والأمريكية، كما تأتي تصريحات بعض المسؤولين والمحللين السياسيين لتقوي هذا التأكيد؛ يرى مؤلف كتاب) :حروب مصادر الثروة(، المحلل الأمني الأمركي) مايكل كلير" :(أن إفريقيا ستكون هي

* هي ائتلاف دولي من 13 منظمة تعمل مع نحو 3000 شريك في 100 دولة بهدف إيجاد حلول دائمة للفقر في العالم. يتحكم في المنظمة نحو 6000 شخص في العالم . ولها برامج تدريبية ودليل للتدريب على الجندر وهي من المنظمات الطوعية التي تم طردها من دارفور بالسودان

[1] النفط والدولار.. ومهمة تسليح الدول الكبرى إعداد: علي الطالقاني شبكة النبأ المعلوماتية-الخميس 20 آذار/2008 - 12/ربيع الاول/1429، ص 22.

[2] إفريقيا .... آتون الصراعات وبحر الثروات - مفكرة الإسلام: وحدة متابعة الشئون الإفريقية 18 - 07 – 2006 ، ص 31 .

الهدف، وستكون مسرحًا للحروب القادمة بين القوى المتصارعة[1]"، ويقول الدكتور جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة) الفاو :(إن السباق بين الدول المستوردة للغذاء على الحصول على أراضٍ زراعية في الدول الأخرى لتعزيز أمنها الغذائي يهدد بخلق نظام" استعماري جديد[2]"، لقد حذرت بعض المنظمات العالمية من الآثار والنتائج السلبية لتنافس المستثمرين على شراء مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في إفريقيا، كما دعا جامعيون أفارقة إلى إعداد إستراتيجية إقليمية وقارية للعلاقة مع الصين لتجنب الاختلال في علاقاتهما الثنائية مشيرين إلى أن "الاستثمارات الصينية مرتبطة بالاحتكارات الكبرى للدولة الصينية "و أنها ترتكز على قطاع المناجم والمسح الجيولوجي أو على البنى التحتية.

إن هذه المخاوف لا يمكن تجاهلها طالما هنالك وقائع تاريخية سبقت، ومؤشرات قائمة لاحتمال وقوعها ثانية، فهل تقبل إفريقيا بنظرية" السيطرة الحميدة "التي يطلقها بعض رؤوس المحافظين الجدد في أمريكا؟! أم تفضل الاستعمار الناعم القادم من بكين؟!

أياً ما كان الأمر، فإن إفريقيا أخذت تهيئ بيئتها الاستثمارية لاحتواء سيل التدفقات القادمة نحوها بقوة.

الفرع الرابع : تهيئة المناخ الاستثماري في إفريقيا

اهتمت الدول الأفريقية بتهيئة بيئاتها الاستثمارية، وخاصة جنوب الصحراء التي ظلت تعاني أوضاعاً سياسية غير مستقرة، إضافة إلى ضعف أسس النمو، وعدم ملاءمة كثير من السياسات الاقتصادية المطبقة فيها؛ لذلك سارعت الحكومات الأفريقية من خلال أجهزتها المعنية إلى إيجاد بيئات استثمارية مناسبة، فقامت بمراجعة سياساتها الاقتصادية، ونظمها الاستثمارية، وسنَّت العديد من التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح الجديدة التي تشجع الاستثمار وتدعمه، واستحدثت الهيئات والمؤسسات التي تخطط له وتنظمه. ووضعت امتيازات كثيرة، منها: تيسير

[1] وحدة متابعة الشئون الإفريقية ، إفريقيا .... آتون الصراعات وبحر الثروات،المرجع السابق ، ص 26 .

[2] د.جون اسفكياناكيس ، تحقيق الأمن الغذائي ، مجموعة ساب (البنك السعودي البريطاني) الرياض الاقتصادي الاثنين 24 ربيع الآخر 1430هـ - 20 ابريل 2009م - العدد 14910 ، ص 65 .

شروط الاستثمار وتخفيف القيود على تدفقاته، والتحوط لما يمكن أن تتعرض له الاستثمارات من مخاطر، والعمل على تقليلها، والشفافية في توفير المعلومات الضرورية للمستثمر وكسب ثقته، وتبسيط الإجراءات، وتقديم ضمانات بحرّية نسبة المساهمات ونقل الأموال إلى الخارج، إضافة إلى الإعفاءات من بعض الضرائب الجمركية والرحية وغيرها. في ظل هذه التوجهات الجادة للحكومات، وحرصها على جذب الاستثمارات الخارجية وتشجيعها، تسابقت الدول والشركات والمؤسسات نحو إفريقيا، وتدفقت الاستثمارات حتى بلغ حجم الاستثمار المباشر مستوى قياسيا قدر بحوالي 53 مليار دولار أواخر عام 2007م، يتوقع أن يصل إلى مئات المليارات من الدولارات، وهو ما يمكن أن تترتب عليه نتائج مدمرة لاقتصاد الدول الأفريقية إن لم تكن ثمة محددات لقبول تلك الاستثمارات وضوابط لتوجيه مساراتها.

<u>الاستثمار الخارجي:</u> سياسات الاحتواء

من التجارب الدالة على ما يمكن أن يسببه الاستثمار الخارجي في إفريقيا من آثار مدمرة لاقتصاد دولها تأثر التنمية مؤخراً بصورة سلبية في البلدان الإفريقية نتيجة ارتباط اقتصادها بالأسواق الأورية، والتضرر الذي حصل للدول التي فتحت قطاعها المالي بصورة أكبر في السنوات الماضية للاستثمارات الأجنبية مثل جنوب إفريقيا. فقد يتسبب الاستثمار في إشكالات اقتصادية كبيرة في الدول الأفريقية كانهيار الاقتصاد أو انكماشه في حال الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال أو التركيز على الاستثمارات قصيرة المدى، وكالتضخم النقدي، ورفع أسعار العملات، أو التسبب في زيادة حجم الفساد الإداري والمالي في المجتمعات، والتهديدات الأمنية فيما يتوقع من صدامات بين الدول المتنافسة. إن تجنب مثل هذه المخاطر من ناحية، وتحقيق الاستفادة القصوى من الاستثمار الخارجي في تطوير الاقتصاد وتحقيق ثباته واستقراره في الدول الأفريقية من ناحية أخرى، يتطلب وضع استراتيجية شاملة وسياسات راشدة توجه تدفقاته، ومن ذلك وضع محددات وشروط أساسية أهمها:

•التعاون مع الدول الأفريقية كمجموعة واحدة يتم التنسيق بينها من خلال استراتيجية تنموية متوازنة ومتكاملة للقارة عبر مؤسساتها القارية كمفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرها.

•ربط الاستثمارات الخارجية بخطط التنمية المحلية للاستفادة منها بصفتها موارد تمويلية، وتحقيق التوازن والتكامل بينها وبين الخطط الاستراتيجية للدول، وبينها وبين الاستثمارات المحلية.

•توظيفها للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة، وتنفيذ المشرعات الاستراتيجية، وخاصة ما يتعلق بالأمن الغذائي والبنى التحتية لإفريقيا.

•المشاركة في تنمية رأس المال البشري في الدول الأفريقية من حيث: التخطيط والتنمية والتوظيف.

•المساهمة في تحقيق الجانب الأمني للمجتمعات الأفريقية بمعالجة المشكلات المزمنة كالفقر، والبطالة، والمرض، وتوفير الخدمات الأساسية لحياة الإنسان.

•دعم السياسات والبرامج التي تزيد من إمكانية تحقيق الدولة للتنمية و الانخراط في اقتصاد متطور.

•وضع الموازنة السليمة لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية بالنسبة للناتج القومي العام، تجنباً لتعرض اقتصاديات الدول الأفريقية للانهيار في حال انسحاب هذه الأموال عند ظهور أية بوادر لعدم الاستقرار، مع التركيز على الاستثمارات طويلة الأجل.

•توريث وتوطين الخبرة والتجربة والتقنية، وبناء وتطوير المؤسسات المحلية.

•تطوير البنيان أو الهيكل الاقتصادي، ونقله من طرق الإنتاج التقليدي إلى طرق الإنتاج المتطورة.

•إتاحة الفرص على نطاق واسع للشراكة مع القطاع الخاص في التخطيط والتنفيذ لتلك المشروعات.

الفرع السادس : المبادرات والبرامج التنموية

ظهرت مبادرات ومشروعات وبرامج تنموية متعددة من جهات مختلفة، منها:

أ -تصميم آلية للتقييم الذاتي: أكد ذلك القادة الأفارقة في بيان مشترك، سعياً لتعزيز امتلاك إفريقيا لبرنامجها التنموي الخاص.

ب -مشروع" مشاورات من أجل صياغة استراتيجية للاستثمار في إفريقيا "وهو مشروع استشاري أصدرته مفوضية الاتحاد الأفريقي يهدف إلى اقتراح استراتيجيات الاستثمار وسياساته التي يجب أن تعتمدها الدول الأعضاء من أجل تطوير القارة الأفريقية... في ظل إستراتيجية شاملة تكون موجهة نحو التكامل الإقليمي) وذلك من خلال محاور أساسية أهمها ما يلي:

1- تحليل وضع سياسات الاستثمار في الدول الأفريقية، وعلى مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومدى تجانسها.

2- مراجعة أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجال مواءمة استراتيجيات الاستثمار.

3- تقييم قدرة الدول الأعضاء على اعتماد أفضل الممارسات لتسيير الاستثمار.

4-تقييم دور وكالات ترقية الاستثمار وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين في تيسير الاستثمار وتعزيزه.

5- صياغة الاستراتيجيات والممارسات المناسبة التي تحتاجها الدول الأعضاء جماعياً من أجل استثمارات مستقرة ومتطورة في إفريقيا.

ج -برنامج للعمل المشترك في مجال الزراعة والغذاء تم الاتفاق عليه بين الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي.

د -المنتدى العربي الأفريقي للتنمية. يشارك فيه مسؤولون وخبراء وأكاديميون والغرف التجارية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الجانبين، وستعقد الدورة الأولى لهذا المنتدى نفسه في أوائل عام 2010 في إحدى الدول العربية.

ه -مشروعات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا لتحسين الظروف المعيشية للسكان ورفع المعاناة عنهم، والتخفيف من حدة الفقر، وتطوير الخدمات المختلفة.

و -المؤتمر الخليجي الأفريقي: وهو مؤتمر يهدف إلى بحث القضايا والتحديات التي تعوق تعزيز العلاقات بين قارة إفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي وبحث آفاق التعاون الاقتصادي إضافة إلى الارتقاء بعلاقات الجانبين على الصعيد السياسي والأمني والاجتماعي.

ز -المشروعات الثنائية المباشرة بين عدد من الدول العربية والخليجية من جانب والدول الأفريقية من جانب آخر، مثل: المملكة العربية السعودية، وقطر، وبين الدول الأفريقية وبعض الشركات العربية.

ص -مصرف الاستثمار الأفريقي:

وهو من الأدوات المميزة وذات الأولوية لتمكين إفريقيا من المضي قدماً وتسريع عملية الاندماج والتنمية المستدامة، وسيساهم في تغطية احتياجات إفريقيا الفعلية للتمويل والمقدرة بين 54 و100 مليار دولار أمركي لسبع السنوات القادمة.

الفرع السابع : نحو شراكات عربية وإسلامية

هل يكون في ذلك تحقيق الطموحات، ودفع التحديات؟

هذا ما تطمح إليه إفريقيا، فقد جاء على لسان جان بينج رئيس الاتحاد الإفريقي: "إن الاستثمارات العربية للحد من الفقر في القارة أفضل وسيلة لتخفيف حدة التوترات بين العرب والأفارقة[1]"، كما أكد الرئيس السنغالي عبد الله واد على الاستفادة من الروابط الدينية لجذب استثمارات تقلل من الاعتماد على مانحين غربيين، وتطوير التعاون الشامل لمواجهة التحديات، يقول: "إننا نتجه بالفعل إلى تعاون شامل نعمل على أن يكتسي بعداً مؤسسياً كاملاً، يشد من عضدنا في مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية. وإنني كلي ثقة في حنكة وإدراك وتعاون الرئيس جان بينج الذي أعمل معه يداً بيد للوصول إلى هذا الهدف، هذا هو المدخل الحقيقي للحفاظ على أمننا وسلامة مجتمعاتنا، وتحقيق نمائها وتطورها والمشاركة بحق في لعب دورنا الطبيعي والتاريخي في بناء الحضارة الإنسانية [2]."لقد أثبتت تطورات الأوضاع التنموية والسياسية أن معالجة قضايا التنمية في كل من إفريقيا والعالم العربي، والتعامل مع القضايا الأساسية التي تثقل كاهل القارة الأفريقية،وتلك التي يتعرض لها العالم العربي، أصبحت متداخلة متشابكة في معظمها، الأمر الذي يجعل ممارسة التعاون العربي الإفريقي أمراً يدخل في باب حسن إدارة الأمور، ويتطلب التنظيم المباشر لهذا التعاون وإحياء آلياته.

[1] الجلسة الافتتاحية لقمة الاتحاد الإفريقي أديس أبابا: 2 فبراير 2009.

[2] الجلسة الافتتاحية لقمة الاتحاد الإفريقي أديس أبابا: 2 فبراير 2009.

كما يتوقع أن يكون للتمويل والاستثمار الإسلامي في إفريقيا دور فاعل بعد مؤتمر "عالم التمويل والاستثمار الإسلامي - إفريقيا 2009 "الذي يعد الأول من نوعه الذي يعقد في القارة،... وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية التي لفتت أنظار المجتمع المصرفي والاستثماري بشكل متزايد إلى صناعة التمويل الإسلامي باعتبارها نعمة الخلاص من الأوضاع السائدة، ومع التوقعات التي تشير إلى وصول حجم هذه الصناعة إلى تريليون دولار في عام 2010م[1].

خلاصة الفصل:

تتبعنا جميعًا مختلف النظريات المفسرة و المؤطرة لها هذا الذي –كثرة النظريات- يجعل من التنمية أمر يعتمد على الابداع و البحث و استمراريتهما و لا يوجد نظرية وحيدة على الكل انتهاجها للوصول ، و عمدنا أن نستعرض ابرز التجارب الناجحة في تحقيق التنمية السريعة على غرار ماليزيا و اليابان و افريقيا جنوب الصحراء و هناك من التجارب الكثير هناك ايظا أمركا اللاتينية و سينغافورة و كوريا الجنوبية و الكثيرا الذي لا يسعنا ادراجه ، فتعددها هو فرصة للدول النامة من أجل الاستفادة و

[1] صحيفة الاقتصادية - تاريخ النشر : 9 / 5 / 2009م بتصرف.

الاقتصادات القريبة من وضعها فرأينا فيما سبق كيف للمؤسسة الدور الأبرز في كامل التجارب ضف لذالك رأس المال البشري و التكنولوجي مع العادات و التقاليد و الديانات هذا و كان للقوانين و التشريعات اثر في حال تحيينها و الاتفاقيات و الشراكات الإقليمية و الدولية ، و في الاخير بقى على الدول الطامحة دراستها و العمل على تحقيقها.

الفصل الثاني

دور الصناعة في تحقيق التنمية الإقتصادية

يعد التطور الصناعي في أي قطر كان معيارا لمستوى التطور الاقتصادي و الاجتماعي و الحضاري. فقد دشن التقدم الصناعي عهدا جديدا في التاريخ البشري، و يعود له الفضل في التحولات الاقتصادية و الاجتماعية السريعة التي شهدتها أوربا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و غيرها من بلدان العالم المتقدم و التي يشار إليها عادة بالدول الصناعية، حيث أدى التطور السريع في قوى الإنتاج في الميدان الصناعي إلى تحول هذه البلدان من بلدان متخلفة اقتصاديا إلى بلدان متقدمة ضمن مرحلة النظام الرأسمالي الصناعي، وذلك بعد إن مرت هذه البلدان بمراحل الرأسمالية التجارية و الزراعية الخ.

و يتناول هذا الفصل المباحث الآتية:

المبحث الأول : الصناعة و تطورها

المبحث الثاني : أنماط التصنيع و متطلباته

المبحث الثالث: دور الصناعة في التنمية الاقتصادية

المبحث الرابع: قياس رأس المال في الصناعة

المبحث الأول : الصناعة و تطورها

يعود نشوء الصناعة و تطورها إلى فترة تاريخية طويلة ترجع بدايتها إلى المجتمع البدائي، ثم بلغت مستويات عالية في المرحلة المعاصرة. وقد مرت الصناعة في معرض تطورها بمراحل تاريخية نجملها بالآتي[1]:

المطلب الأول : تطور الصناعة

الفرع الأول : مرحلة الصناعة المنزلية:

نشأت الصناعة بشكلها الأولي على هيئة نشاطات منزلية ضمن نطاق القطاع الزراعي الريفي. فقد كانت المرأة في العائلة الريفية تقوم بصناعة و حياكة الملابس و الغزل و النسيج فيما مارس الرجل صناعة أدوات العمل و الطبخ و غيرها من المواد الضرورية للمنزل وللإنتاج وذلك إلى جانب عمله الأساسي في الزراعة. وقد اتسم هذا النشاط بالعمل اليدوي و الوسائل البدائية في العمل وكان الهدف الأساسي لهذا النشاط هو تلبية احتياجات العائلة من المنتجات الضرورية لإدامة حياة أعضائها دون أن يخصص منه شيء للسوق وذلك بسبب ضآلة حجم الإنتاج في تلك المرحلة. وقد استمر هذا النمط من الإنتاج الصناعي إلى مراحل متأخرة من تطور المجتمع البدائي، وتحول مع الزمن إلى مورد رئيسي لدخل بعض العوائل عندما تحول إلى إنتاج مخصص للتبادل في السوق أو على هيئة خدمات صناعية للغير. وقد احتفظ هذا النمط الإنتاجي بمكانة في العديد من البلدان سواء النامية منها أو المتقدمة بسبب طابعه التراثي و الشخصي و دقة الصنع و جمال المظهر بالمقارنة مع السلع المصنعة في المعامل الحديثة.

الفرع الثاني : مرحلة الحرفية

في هذه المرحلة تطور النشاط الصناعي بصورة تدريجية خلال السياق التاريخي لتطور العمل حيث تحول بعض المنتجين المنزليين إلى أفراد متخصصين بنشاط معين كحرفيين أو صناع كالحدادين و النجارين و الصباغة و الخزفيين و النساجين و غيرهم. وكان نشاطهم مخصصا للسوق وليس لإشباع حاجة العائلة فقط. ويتمحور عمل الحرفيين حول إنتاج سلع صناعية معينة بتوصية من المستهلك، ثم تحول النشاط فيما بعد إلى صنع المنتجات و عرضها للبيع في السوق دون الحاجة إلى توصية مسبقة.

[1] د .صائبابراهيم جواد ،د .حميد الجميلي ،د.فتحي الحسيني،ود .على محمد تقي ،الاقتصاد الصناعي، 1979.ص ص 305-307

وقد بقيت الحرفية حتى القرون الوسطى (الإقطاعية) النمط الصناعي السائد ووصلت أعلى مستوياتها في فترة البناء الورشي في الدول الأوربية. وتعتبر الحرفية مرحلة مهمة في تطور الصناعة و يعود لها الفضل في تطور قوى الإنتاج و تحسين أدوات الإنتاج و التي وضعت اللبنات الضرورية لمرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة. غير أن بعض الصناعات الحرفية، و خاصة في مجالات الغزل و النسيج و الخشب و الأثاث و المنتجات السياحية تعد حتى الوقت الحاضر، من النشاطات الرئيسية في الكثير من الأقطار مثل الهند وباكستان و إيران ومصر الخ.

الفرع الثالث : مرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة (المشغل الصغير).

و هي تهتم بأدنى شكل من أشكال تنظيم الإنتاج الصناعي الرأسمالي وهي عبارة عن مشغل صغير يقوم رب العمل أو المنتج المقتدر باستخدام العمال الحرفيين الآخرين لقاء أجور معينة لصنع المنتجات تحت سقف واحد بموجب تقنية يدوية . وقد مكنت هذه الوسيلة من بسط الرقابة داخل المشغل مما يخلق جوا من المنافسة بين العاملين إلى جانب الاقتصاد في نفقات الإنتاج ووسائط النقل. إلا أن هذا النمط من التعاون الإنتاجي بقي محدود الفائدة لغياب تقسيم العمل الذي يعود له الفضل الأكبر في رفع إنتاجية العمل وزيادة الإنتاج و تخفيض نفقاته و بالتالي زيادة الأرباح.

الفرع الرابع : مرحلة المشغل الرأسمالي

وهي تضم الشكل التنظيمي الأساسي للإنتاج الرأسمالي الذي تمثل في ورشة عمل أو أكثر يعمل فيها عدد كبير من العمال تحت إشراف رب العمل و القائم على أساس استخدام الأجهزة شبه الآلية وحيث هناك كثافة عالية للعمل مع وجود تقسيم فني للعمل. وقد انتشرت المشاغل في الدول الأوربية ابتداء من أواسط القرن السادس عشر حتى بداية الثورة الصناعية في انجلترا في عام 1780 واستمرت في بلدان أخرى حتى القرن التاسع عشر.

و يرتبط العمل في هذه المرحلة بتجزئة عملية الإنتاج يصاحبها تخصص في أدوات العمل المستخدمة. وقد أسفر ذلك عن زيادة كبيرة في إنتاجية العمل بالمقارنة مع المراحل السابقة، ولاشك إن لهذه المرحلة الفضل في تهيئة الأساس التنظيمي و التقني لنشوء الصناعة الآلية الضخمة بعد الثورة الصناعية.

الفرع الخامس: مرحلة الصناعة الآلية

قامت هذه المرحلة على أساس استخدام الالآت و المكائن بكثافة متزايدة بعد الثورة الصناعية، حيث أدى التطبيق العملي لمنجزات العلم و التكنولوجيا في الصناعة إلى إدخال أنواع من المكائن و الألآت التي لم تكن موجودة سابقا و التي تقوم على مصادر من الطاقة تطورت بوتائر متزايدة- بخارية و كهربائية و كهرومائية وحرارية وشمسية ونووية. وقد تكونت هذه الصناعة بعد عملية بناء اقتصادية وفنية طويلة لمصانع آلية بدأت من الصناعات الخفيفة و خاصة النسيجية وانتقلت بعدها إلى الصناعات الثقيلة.

المطلب الثاني : مفهوم المنشأة الصناعية و أهدافها

تمثل المنشأة الصناعية (Industriel Establishment) النواة الأساسية للصناعة مما يتطلب تفسير مفهومها قبل الانتقال إلى مفهوم الصناعة. وتعدد مفاهيم المنشأة الصناعية طبقا لتعدد الزوايا التي يمكن أن ينظر منها، حسب اختلاف اهتمامات الباحثين من الاقتصاديين أو الإداريين أو علماء الاجتماع ...الخ. غير أنه ينظر إلى المنشأة عموما على إنها تنظيم مملوك من قبل شخص واحد أو عدد قليل أو كثير من الأفراد يمارسون نشاطا إنتاجيا معينا لتحقيق الأرباح التجارية الخاصة و/ أو العمة وذلك حسب طبيعة الملكية و الإدارة و القيود (أو المحددات) التشريعية و المؤسسية. وهناك تعاريف أخرى للمنشأة الصناعية منها أنها الوحدة الأساسية التي يتألف منها قطاع الصناعة وفيها يجري الانتهاج الصناعي، كما يعرفها آخرون بأنها الوحدة الاستثمارية ذات الكيان المحدد المعالم فنيا[1] ولاشك بأن الهدف يشكل الأساس الذي تقيم بموجبه كفاءة المنشأة ووحدتها الإنتاجية وهذا يحكم أداءها ونشاطها في السوق.

ومن بين الأهداف[2] أو الدوافع المختلفة للمنشأة و التي نجدها عادة في الأدبيات ذات العلاقة مايلي:

1.تعظيم الربح (Profit Maximization)

إن تعظيم الربح يمثل الهدف التقليدي و الأوسع انتشارا بين الأهداف في نظرية المنشأة وفي الاقتصاد الصناعي، رغم إن هذا الأخير يعترف بأهداف أخرى لدى المنشأة إلى جانب الربح. أن مبرر مثل هذا الهدف للمنشأة يستند على فرضية إن المنشأة هي وحدة

[1] د.محمود الحمصي ، التخطيط الاقتصادي أن دار الطليعة بيروت 1979

[2] R .R .Barthwall,op.cit,p 49

اقتصادية مملوكة ومدارة من قبل المنظم الذي ينظر إليه كإنسان اقتصادي (Economic Man) يعمل من أجل الربح، و أن مجهوده بالنهاية يقيم من خلال الفائض الذي يحققه من المنشأة.

ومن خلال النظر إلى واقع الأمور في عالم اليوم فقد نجد دلائل كافية تؤيد هدف تعظيم الربح، حيث ينظر إلى المنشأة على أنها كفوءة إذا ما كانت تحقق مستوى جيدا من الأرباح.

إلا أن هناك العديد من الانتقادات التي توجه إلى هذا الهدف من الناحية العملية.فمن ناحية هيكل السوق،إذا كان وضع السوق يتسم بالمنافسة الشديدة فإن الأرباح سوف تختفي بسبب قوى المنافسة ولم يتبق سوى الأرباح العادية التي تسمح للمنشأة بالبقاء فقط. أما إذا كانت المنشأة مملوكة للدولة فإنها سوف لن تهتم بالأرباح التجارية المباشرة بالقدر المتوقع في ظل قيم الاشتراكية. وعليه ففي الحالتين(المنافسة و الاشتراكية) ليس هناك مكانا للأرباح الاقتصادية (غير الاعتيادية).

وهناك صعوبة أخرى تواجه هدف تعظيم الربح التجاري المباشر وهي مدى ملائمة هذا الهدف مع حالة الشركات المساهمة العامة الحديثة، حيث أن هناك فصلا تاما بين الإدارة و الملكية. فمن الصعوبة بمكان الاعتقاد بأن المدراء الذين يسيطرون على الشركات يتصرفون أساسا في ضوء مصلحة المالكين، وبدلا من ذلك فقد يميلون للعمل باتجاه خدمة مصالحهم من خلال تعظيم مصالحهم الذاتية و على حساب مصالح الشركة، وحتى بالنسبة للمالك الفرد أو الشركاء فقط نجد أمثلة على وجود أهداف أخرى غير هدف الربح التجاري السريع مثل تعزيز سلطة الفرد أو السمعة الشخصية (Prestige) أو تحقيق الحياة الهادئة من خلال تحقيق عوائد مستقرة لفترات غير قصيرة.

وهناك مشكلة أخرى تخص هدف تعظيم الربح التي تعود إلى إمكانية قياس الربح بشكل صحيح من قبل المحاسبين وخاصة في مجال تقييم العمل قيد الانجاز أو تقييم التكاليف الضمنية أو طريقة حساب الاهتلاك (Dépréciation).

فقد تقدم المنشأة بتخفيض تقديرات الأرباح من أجل تقليص عبء الضرائب المفروضة عليها.

2. تعظيم المبيعات (Sales Maximization):

إن نظرية المنشأة (Firm) هي بالأساس تفترض إن تعظيم الربح هو الهدف الأساسي. وعند النظر إلى واقع المنشأة التنظيمي و المؤسسي في هذه الأيام يلاحظ وجود عدة مقاربات (approaches) جديدة مقترحة تتمحور حول هدف تعظيم شيء ما في المنشأة مثل تعظيم عوائد المبيعات على سبيل المثال.

3.تعظيم نمو المنشأة

(Maximization of the Growth of the Firm)

إن هدا يمثل هدفا آخرا مقترحا للمنشأة حيث تقوم المنشأة في هذه الحالة بتعظيم معدل النمو لأحد مؤشرات النشاط مثل المبيعات أو الأرباح أو الأصول أو قيمة السهم، ضمن محددات و قيود معينة. وقد اقترح (Baumal) مثل هذا الهدف. أما (E.Penrose) فقد دعت إلى تعظيم الأرباح المحتجزة المتاحة لإعادة الاستثمار.

4. تعظيم قيمة المنشأة(Maximization of Value of the Firm):

تم اقتراح هذا الهدف على أساس أن المدراء يخضعون قراراتهم إلى مصالح حملة الأسهم (المالكين) للأمد الطويل و أن مقياس التعظيم هذا يؤخذ على أنه قيمة رأس المال في السوق بالنسبة لكل سهم. إلا أن قيمة المنشأة (معبرا عنها بزيادة سعر السوق لرأس المال المملوك) يعتمد بدوره على المستوى الحالي للأرباح و كذلك على الأرباح المستقبلية المتوقعة.

5.دوافع إدارية (Managerial Motivations)

إن نظرية المنشأة الواردة ضمن الاقتصاد الجزئي تفترض مفهوما مجردا للمنظم الذي يملك و يدير الأعمال ضمن المنشأة وفي مثل هذه الحالة لا نرى أي تعارض بين دوافع المالك ودوافع المنظم لأن المالك و المنظم هما شخص واحد. أما إذا كانا شخصين مختلفين كما هو الحال في الشركة المساهمة العامة فهناك مجال واسع للتعارض بين دوافعهما.

ولكل ما سبق فبينهما لا يعد تعظيم الربح التجاري و المالي المباشر الهدف الوحيد للمنشأة لكنه يعد الهدف الرئيسي و الأكثر ضرورة لبقاء المنشأة و تعزيز كفاءتها الإنتاجية. فكل منشأة تحدد الهدف في ضوء العوامل الداخلية و الخارجية وبما يتحكم في عملها و أدائها الإنتاجي و التسويقي إذ أن السياسة الإنتاجية و السياسة السعرية و قرارات الاستثمار كلها تستند على الهدف أو الأهداف المختارة من قبل المنشأة.

المطلب الثالث: مفهوم الصناعة

و إذ تحولنا إلى مفهوم الصناعة (Industry) فقد خضع إلى اجتهادات و تعريفات مختلفة من قبل المنظرين و الكتاب. وعلى العموم هناك ثلاث مفاهيم للصناعة أولهما المفهوم التاريخي وثانيهما المفهوم الإحصائي و ثالثهما المفهوم النظري الاقتصادي[1]. وسوف نتناول هذه المفاهيم الثلاثة تباعا.

الفرع الأول : مفهوم الصناعة في التاريخ الاقتصادي

حيث يركز مفهوم الصناعة في الجوهر على مسألة أسلوب الإنتاج. ويستند هذا المفهوم على النشاط و استغلال الأساليب المحسنة لإنتاج الثروة. فقد بدأت الحركة الصناعية حينما أصبحت الماكنة المسيرة باستعمال الطاقة المولدة مركزيا الأسلوب النموذجي في إنتاج المواد الصناعية. وفي ظل الظروف المبكرة للحركة الصناعية كان المصنع يشكل الوحدة الأساسية. و لضمان أقصى درجات الاقتصاد في الإنتاج ينبغي أولا جمع المصانع التي تتولى عمليات صناعية تكميلية في مجاميع وثيقة الرابطة تخضع لإشراف موحد لكي تحقق توفير في النفقات لنقل المنتجات الوسيطة أو لاستغلال الفضلات في عمليات صناعية لاحقة. وثانيا ينبغي توحيد الإشراف على الإنتاج لتقليل أصناف سلعة معينة و ثالثا ينبغي التخصص في الإنتاج و التوسع فيه.

وهكذا يتركز المفهوم التاريخي للصناعة بالدرجة الأولى على إدخال طريقة جديدة للإنتاج أو أسلوب جديد للعمل ضمن الفعالية الاقتصادية وهذا الأسلوب الجديد بتجسد في المكائن المسيرة بالقوة الآلية.

الفرع الثاني : المفهوم الإحصائي الصناعة

و تتألف الصناعة بموجب هذا المفهوم من عدة منشآت، و المنشأة هي وحدة اقتصادية تقوم بنطاق واحد من الفعاليات الاقتصادية. و المفهوم الإحصائي للصناعة هو تصنيف يعتمد على نوع النشاط الاقتصادي للصناعة وهذا يمثل جوهر مفهوم الصناعة المتبع في المقياس الدولي للتصنيف الصناعي (International Standard Industriel Classification) أو مايعرف اختصارا (ISIC).

[1] د.محمد سلمان حسن ،التخطيط الصناعي ،دار الطليعة ،بيروت ،سلسلة دراسات تقديمية ،حيزران ، يونو 1974

وهكذا نجد بأن المفهوم الإحصائي للصناعة هو مفهوم تصنيفي يقيم روابط بين مجموعات من المنشآت أو الصناعات وهذا المفهوم يعتمد على النشاط الاقتصادي أو نوع الصناعة.

الفرع الثالث: مفهوم الصناعة في النظرية الاقتصادية

بموجب هذا المفهوم تتألف الصناعة من عدد من المنشآت التي تنتج سلعة معينة أو عدد من السلع. و تتألف كل منشأة من وحدة اقتصادية تقوم بخلط عناصر الإنتاج لأجل إنتاج السلع ويديرها منظم واحد يقوم باتخاذ القرارات. و يكتنف هذا المفهوم النظري للصناعة صعوبات عملية حيث خضع إلى اجتهادات وتعريفات مختلفة من قبل المنظرين والكتاب. فقد عرف (B.D.G.Fortman) الصناعة بأنها مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقًا.[1] إلا إن الشرط الخاص بالسلعة الواحدة المتجانسة قد لا يكون دائما موجودا، حيث أن معظم المصانع تنتج عدة منتجات قد تكون أو لا تكون بدائل لبعضها. لذلك تعرض التعريف أعلاه إلى نقد من قبل مختلف الاقتصاديين وذلك لعدم وجود مثل هذا المفهوم في الواقع العملي. إذ لا توجد صناعة ومنشآت تنتج سلعا متجانسة بشكل مطلق، وحتى في حالة وجود منشأتين تنتجان سلعة واحدة ولو كانت بسيطة.

و الطريقة الأفضل لتعريف الصناعة هي أنها مجموعة من المنتجين لسلع هي بدائل قريبة لبعضها و يجهزون بها مجموعة من المشترين.[2] لذلك فقد عرف (Chamberlin) الصناعة بأنها مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع و أن لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا.[3] وعليه فقد تم التخلي عن فكرة التجانس المطلق.

هذا ويشار في هذا الصدد إلى أن السلع البديلة قد لا تأتي بالضرورة من نفس الصناعة، فقد تكون هناك سلعتان لهما نفس الاستخدام و لكنهما قد تأتيان من صناعتين مختلفتين. وعلى سبيل المثال فإن البطانيات الصوفية و أجهزة التدفئة الكهربائية في غرف النوم و لكنهما لا تعتبران سلعة لصناعة واحدة حيث أن طبيعة كل منتج من هذين المنتجين تختلف عن طبيعة المنتج الآخر وهما يستندان إلى تكنولوجيات مختلفة.[4] وعلى العموم من

[1] B .D.G Forman .Theory of Competitive Palicy, Vorth Hall and Publishing Co.Amesterdam 1966..P125
[2] J .S.Bain Industrial Organisation .John Wiley Sons 1968.P6
[3] E .H Chamberlin .The Theory of Monopalistic Competition 7 the edition ,Harvard University Press Cambridge .Oxford
[4] R .R Barthwal ,OP .cit.P50

الصعوبة بمكان تعريف الصناعة بشكل دقيق و أن التعريف يعتمد على الغرض من استخدامه في الصناعة.

وبشكل عام تشكل مجموعات من الصناعات المتناسقة في الأهداف فرعا صناعيا مثل مجموعات الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ ضمن فرع الصناعات الغذائية، ومن كافة الفروع الصناعية يتكون القطاع الصناعي الذي يمثل نظاما أو وحدة رئيسية ضمن الاقتصاد الوطني الذي يضم عددا من المنشآت التي تتوزع فيما بين فروع صناعية مختلفة منها ما تقوم باستخراج المواد الخام من الطبيعة أو المواد الزراعية ومنها تقوم بتحويل هذه المواد إلى سلع أو خدمات ذات طبيعة صناعية، وهكذا يضم القطاع الصناعي ثلاث مجموعات رئيسية من النشاطات هي :

1. مجموعة الصناعات الاستخراجية (Extracting Indutries) تتولى استخراج المواد الخام المتوفرة في الطبيعة، معدنية كانت أو غير معدنية فوق الأرض أو في باطنها.
2. مجموعة الصناعات التحويلية (Mznufacturing Industries) التي تقوم بمعالجة المواد الخام أو شبه المصنعة و المصنعة بإجراء عمليات تحويلية عليها مثل إنتاج الفولاذ من خامات الحديد أو إنتاج النسيج من القطن أو الصوف.
3. مجموعة الصناعات الخدمية (Service Industries) التي تقوم بإنتاج أو توفير خدمات ذات طبيعة صناعية كادامة و تصليح المكائن و الأجهزة و السلع المعمرة و إنتاج الطاقة الكهربائية

و السلع الصناعية تتوزع إلى ثلاثة أنواع:

أ. السلع الإنتاجية (Capital Good) وهي السلع التي تقوم بإنتاج سلع أخرى مثل المكائن و المعدات و الأدوات الإنتاجية الأخرى.

ب. السلع الوسطية (Intermediate Good) و هي التي تدخل في إنتاج السلع النهائية كالاسمنت و الفولاذ و الحبيبات البلاستكية و المواد الكيماوية الأساسية و القطن والصوف.

ت. السلع الاستهلاكية (Consumer Goods) والتي يتم استهلاكها بشكل مباشر من قبل المستهلكين مثل المنتجات الغذائية و الملابس و أجهزة التلفزيون و الثلاجات و الأحذية...الخ.

المبحث الثاني: أنماط التصنيع و متطلباته

يتضح لنا تعريف التصنيع الذي تم ذكره سابقا ان عملية التصنيع هذه ينتج عنها زيادة مضطرة في مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي زيادة في حجم هذا الناتج وفي تائر نموه, و من هنا فان عملية التصنيع لا بد ان تكون مصابة لعملية التنمية الاقتصادية. و لهذا لا يمكن تصور تحقيق التنمية الاقتصادية دون ان يؤدي ذلك إلى تطوير القطاع الصناعي ,لان الظاهرتين متلازمتين. و يعالج هذا المبحث المطالب الآتية :

المطلب الأول : مزايا الصناعة

المطلب الثاني : نمط النمو الصناعي

المطلب الثالث : التمويل الصناعي

المطلب الأول : مزايا الصناعة

ما هي المواصفات التي يتصف بها البلد الصناعي؟ او بعبارة أخرى ما هي الشروط التي يجب أن تتوفر في البلد لكي يكون صناعيا ؟ و هنا يجيب البعض[1] بأنه لكي يكون البلد صناعيا يتوجب أن يتحقق فيه ما ياتي :-

1. أن يكون ربع الناتج المحلي (كحد أدنى) ياتي من القطاع الصناعي.)
2. و ان تكون نسبة معينة من الإنتاج الصناعي (60% مثلا) تأتي من الصناعة التحويلية (Manufacturing Industry) وذلك لكي تستبعد حالات الدول التي يشكل قطاع التعدين (Mining) فيها معظم او كل النشاط الصناعي.
3. وان تكون نسبة معينة من القوى العاملة (10% كحد أدنى) تعمل في القطاع الصناعي .

[1] R .B .Sutcliff ,Industry and Underdevelopment , pp17

وعلى هذا الأساس فان تعريف البلد الصناعي يكون ذلك البلد الذي يشكل القطاع الصناعي فيه حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي , وحوالي 60% من إنتاج القطاع الصناعي يأتي من إنتاج الصناعة التحويلية , و حوالي10 من القوى العاملة في البلد يعملون في الصناعة. و تجدر الإشارة إلى أن مثل هذا التعريف يعتبر إلى حد ما تحكميا الا أنه شانه في ذلك اي تعريف آخر .

وتكتسب الصناعة أهميتها من المزايا العديدة التي تميز غيرها من القطاعات الاقتصادية مما يجعلها قادرة على ان تلعب دورا أساسيا و حيويا في التنمية الاقتصاد الوطني, و من ابرز هذه المزايا هي :

1. يتميز النشاط الصناعي بارتفاع متوسط إنتاجية العمل بالمقارنة مع مثيلها في النشاط الزراعي أو في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى[1]. كما ان مستوى الإنتاجية في الصناعة يرتفع مع تطور القطاع الصناعي .إضافة إلى ذلك فان استخدام التكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى رفع مستوى المهارة و ارتفاع مستوى التنظيم و الإدارة مما يؤدي إلى رفع مستوى المهارة و ارتفاع مستوى التنظيم و الإدارة مما يؤدي إلى انتقال هذا التحسن التكنولوجي إلى القطاع الأولي (الزراعة و الاستخراج) مما يساهم في رفع مستوى الإنتاجية في هذا الأخير.
2. أن و فورات الحجم (Economies of scale) تنطبق عن الصناعة أكثر مما تنطبق على القطاعات الأخرى الأمر الذي يمكن من جني ثمار هذه الوفورات من خلال الوحدات الصناعية كبيرة الحجم و بالتالي تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة
3. تتمتع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى بعلاقات تشابكيه ضمنية Intra-Sectoral ومع القطاعات الأخرى Intra-Sectoral مما يجعلها محفزة على النمو التراكمي . ويمكن للتشابكات أن تكون خلفية (Backward Linkages) عندما تحفز صناعة المنسوجات قيام استثمارات في إنتاج القطن والغزول والأصباغ لتجهيز الصناعة المذكورة , أو أن تكون هذي التشابكات أمامية صناعات إنتاج القطن والغزول و الأصباغ لتجهيز الصناعة المذكورة ,أو أن تكون

[1] د .توفيق إسماعيل ، مصدر سابق ص 53

هذي التشابكات أمامية (Forwart Linkages) عندما تحفز صناعة المنسوجات قيام صناعات إنتاج الملابس الجاهزة.

4. تتميز الصناعة في إمكانيتها على استيعاب الأيدي العاملة وخصوصا الصناعات كثيفة العمل (Labour Internsive) .

المطلب الثاني : نمط النمو الصناعي (Pattern of Industrial Growth)

لقد حاول الاقتصاديون معرفة ما إذا كان هناك نمط معين و ثابت للتصنيع في البلدان المختلفة, سواء كان في مجال توزيع العمالة أو توزيع النتاج بين القطاعات المختلفة. و في مجال آخر كان البحث ينصب على احتمال وجود نمط تاريخي للنمو الصناعي, أي وجود العلاقة بين درجة النمو الصناعي و بين معدل دخل الفرد على سبيل المثال, و فيما إذا كان بالإمكان تفسير هذه العلاقة و عندها يمكن تأييد الفكرة القائلة بأن التصنيع هو شرط ضروري لرفع معدلات الدخل في البلدان النامية.

أن وجود نمط ثابت و قياسي للنمو الصناعي مهم لسببين:

1. نوع التحولات الاقتصادية التي يمكن توقعها من التصنيع.
2. الأسباب و النتائج المحتملة من الحالات التي يختلف فيها النمو الفعلي عن النمط الطبيعي للنمو. وقد جرت دراسات عديدة للتحقق من نمط النمو الطبيعي للنمو. و قد جرت دراسات عديدة للتحقق من نمط النمو في القطاع الصناعي. و من أولى الدراسات هي تلك لتي قام بها (Hoffman) و التي تتضمن توزيع الإنتاج الصناعي بين السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية. فقد وجد (Hoffman) بأن السلع الاستهلاكية دائما تتطور أولا و أن السلع الاستثمارية تطور فيما بعد [1] و بمعدلات أسرع

إلا أن أكثر الدراسات أهمية هي تلك التي قام بها الاقتصاد المعروف (H.B.Chenery) و كذلك دراسة للأمم المتحدة (قسم الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية).و تستخدم هذه الدراسات أساليب متشابهة تشمل تحليلات الانحدار ذات المقطع

[1] R .B Suteliffe , op cit P 33

العرضي (cross section) لعدد كبير من البلدان. و تؤكد هذه المعادلة على أن الإنتاج في القطاعات الصناعية هو دالة لعدد من المتغيرات المستقلة كالدخل و السكان. و قد كان Chenery مهتما بالتغيرات الكبيرة التي تحصل في الهيكل الاقتصادي بعد تقدم عملية التصنيع. ومن مظاهر النمط الذي وجده Chenery هي زيادة حصة الإنتاج الصناعي من 17% عند مستوى دخل فردي يبلغ 100 دولار إلى 38% عند مستوى دخل يبلغ 1000 دولار.

وقد كانت نتائج دراسة Chenery بالنسبة لبلد يبلغ حجم سكانه عشرة ملايين نسمة كما يأتي [1]

أ- عند مستوى دخل يبلغ 100 دولار فان الفرق بين مرونات النمو بين السلع الاستثمارية و السلع الاستهلاكية كبير كما هو الحال بين الصناعة و الزراعة, وقد شكلت السلع الاستهلاكية نحو 68% من مجموع الإنتاج الصناعي فيما شكلت السلع الاستثمارية 12%.

ب- ب- أما عند مستوى من الدخل الفردي البالغ 600 دولار فان حصة السلع الاستثمارية تزداد إلى 36% من الإنتاج الصناعي بينما تنخفض حصة السلع الاستهلاكية إلى 43%. أما مجموعة السلع الوسطية فقد بقيت كما هي.

وبخصوص مصادر النمو الصناعي فقد أشار Chenery إلى وجود ثلاثة مصادر للطلب على السلع المصنعة:

1. إحلال الإنتاج المحلي محل الاستيراد (التعويض عن الاستيراد).
2. النمو في الطلب النهائي على المنتجات الصناعية.
3. النمو في الطلب الوسيط.

ويقاس التعويض عن الاستيراد بالفرق بين النمو في الإنتاج عند عدم تغير نسبة الاستيراد إلى الطلب الكلي و بين النمو الفعلي .و كقاعدة عامة فان حصة الصناعة في الناتج القومي تزداد معدل دخل الفرد.

[1] H .B Cenery ,Patterns of industrial Growth , American Economy Review ,sep .19960.PP637-638

و الاستنساخ هذا هو انه عدد حصول نمو في الإنتاج الصناعي (و الناجم عن زيادة حصة الصناعة في الناتج القومي) و الذي يرافق الزيادة الحاصلة في معدل الدخل من 100 دولار إلى 600 دولار, فعندها يكون الطلب النهائي يشكل فقط 22% من النمو في الإنتاج الصناعي بشكل مباشر, أو نحو 32% عند اخذ الإنتاج الوسيط (intermediate) بنظر الاعتبار. أما التعويض عن الاستيراد (أي عملية زيادة نسبة الإنتاج المحلي إلى العرض الكلي) فان له أثرا على النتاج يفوق أثر الطلب، حيث أنه يشكل حوالي 50% من الزيادة في الإنتاج . ويترك هذا حوالي 18 % والتي قد تفسر بالتغيرات الحاصلة في الأسعار أو أخطاء التقدير في المعادلة أو أسباب أخرى .ويؤكد Chenery بأن نتائجه تناقض الافتراض الجاري بأن التغيرات في تركيب الطلب هي السبب الرئيسي للنمو الصناعي.

إن التحليل الإحصائي لنمط النمو الصناعي في الأقطار المتطورة والنامية على السواء يظهر وجود علاقة وثيقة بين الصناعة من جهة وبين معدل الدخل

وحجم السكان من جهة أخرى وكما يلي:-

(1) الحصة العالية للقيمة المضافة في صناعات السلع الاستهلاكية إلى إجمالي الصناعة التحويلية و التي تصل إلى الثلثين.

(2) العلاقة الوثيقة بين الإنتاج الكلي لصناعات السلع الاستهلاكية ومستوى الدخل الفردي.

(3) النمو الأسرع نسبيا في الصناعة التحويلية في الأقطار ذات الدخل الواطئ عند حصول زيادة في الدخل ،بالمقارنة مع مثيلتها في الأقطار ذات الدخل العالي.

(4) في المراحل الأولى للتطور يقتصر نشاط الصناعة التحويلية على معالجة المنتجات الأولية (مثل طحن القمح وغزل الألياف الخ) والمنسوجات والسلع الاستهلاكية الخفيفة.

(5) في الوقت الذي تتضاءل فيه أهمية صناعات السلع الاستهلاكية الرخيصة في المرحلة الوسيطة للتطور الصناعي فإن صناعات السلع الإنتاجية ، كالمنتجات المعدنية، تحتل أهمية متزايدة في الصناعة التحويلية.

(6) وفي المراحل اللاحقة للتطور الصناعي تشهد صناعة الكيمياويات نموا متواصلا.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن النمو الصناعي الذي أظهره Chenery لا يمكن إن ينطبق على كل الحالات ولكل الدول، حيث إن نوع المصادر الطبيعية المتوفرة في بعض البلدان من شأنه أن يعمل تغيير نمط النمو عن النمو الاعتيادي الذي أظهره Chenery .وعلى سبيل المثال فإن الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية تبرز بشكل واضح في الدول المنتجة للنفط أكثر مما تبرز في الدول النامية غير النفطية وهكذا. كما أن حجم وأهمية الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي ونوعية ومستوى التخطيط الاقتصادي يتركان أثرهما المتميز على نمط النمو وعلى التغيرات الهيكلية التي تحدث مع النمو في البلدان المختلفة.

المطلب الثالث : التمويل الصناعي Industraial Financing

تحتاج المنشآت الصناعية على اختلاف أنواعها أو أحجامها إلى التمويل، سواء لأعراض التأسيس أم لأغراض التوسيع و التطوير أو لأغراض شراء المواد الخام و غيرها من مستلزمات الإنتاج. فالتمويل هو عامل مهم للمنشآت الصناعية، و إن التقدم الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الحالية وهذا يتطلب أموالا والتي يمكن أن تأتي من داخل المنشآت أو من خارجها، ولهذا تبرز الحاجة إلى التمويل[1].

وتمثل دراسات التمويل الصناعي جانبا مهما من جوانب الاقتصاد الصناعي، وهناك بعدان لمثل هذه الدراسات، الأول يخص مصادر التمويل و الثاني يرتبط بالاستغلال الأمثل للتمويل. وتواجه المنشآت الصناعية خيارا بين التمويل الداخلي و التمويل الخارجي. و لتغطية الجوانب المختلفة من التمويل يتناول ما يلي :

أهمية التمويل و الحاجة إليه

---

[1] R .R. Barthwal .op .cit .PP227-240

Alan Gilpin ,Dicitionnary of EconomicnTerms, Butterworths London ,1966,P219

هوشيار معروف ،الاستثمارت ، الاسواق المالية ،جامعة البقاء التطبيقية ،ص 28 .

Brian Atkinson and Robin Miller Business ,Economics ,Addison –wesley Longman ,1998

Fredric S.Mishkin and Stanley G.Eakins ,Financial Markets and instituations,Addison –wesley 1998,P53

د . منير ابراهيم هندي ، الأوراق المالية و أسواق راس المال ، منشأة المعارف الاسكندرية 1995 ، ص 116 .

أنواع التمويل

مصادر التمويل

الخيار بين التمويل الداخلي و التمويل الخارجي.

الفرع الأول : أهمية التمويل و الحاجة إليه

يتخذ المشروع الصناعي (أو المنشأة الصناعية) بطبيعة الحال، القرارات المختلفة حول التمويل، و أن لهذه القرارات تأثيرات و أبعاد واسعة، ذلك لأن نشاطات المنشأة مترابطة بعضها مع البعض الآخر و أن التمويل يدخل في كل هذه النشاطات. وعلى سبيل المثال فإن التمويل المطلوب لأغراض التوسع في نشاط المنشأة يمكن أن يأتي من خلال الأرباح المحتجزة أو من خلال تقليص الأنفاق على بعض نشاطات المنشأة. فعندما تقوم المنشأة بالاقتراض من السوق فسوف تضطر إلى إعادة مبلغ القرض مع الفائدة المترتبة عليها خلال فترة محددة. وهناك مخاطر بخصوص هذا الاحتمال، فالمنشأة قد تتعرض إلى ضغوط من الدائنين و التي تؤثر على كفاءتها، و إذا تم التمويل من الأرباح المحتجزة فان سعر السهم العائد للمنشأة قد ينخفض و بالتالي تخسر المنشأة سمعتها. وإذا تم تمويل المنشأة من خلال تقليص بعض نشاطاتها بهدف تدبير المبلغ المطلوب فسوف تخسر المنشأة وضعها التنافسي في السوق و التي تؤثر على عوائدها. وعند اختيار طريقة التمويل فان المنشأة سوف تتفحص كل هذه الآثار المحتملة لقراراتها على وضعها و أدائها.

وبالمقابل فلو كان للمنشأة حجم كبير من الأصول السائلة، ضمن هيكل التمويل لديها، فإنها قد تخسر بعض فرص الربحية،وعلى العكس من ذلك لو كان لديها كمية كبيرة من الأصول الثابتة فان المنشأة تواجه احتمال ظهور شح في الأصول المتداولة بسبب نقص السيولة. ولهذا فان على المنشأة أن تحتفظ بتوازن معقول في إجمالي الأصول لديها. أن الكيفية التي يتم بها عملية اتخاذ القرارات المالية لهذه الأغراض هي موضوع ينضوي تحت ما يسمى تمويل الأعمال

(Business Finance) أو الإدارة المالية (Financial Management)

و الذي يمثل جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الصناعي، لان السلوك المالي للمنشأة لا يمكن دراسته بمعزل عن العناصر الأخرى من سلوك المنشأة.

أن المنشأة الصناعية، مهما كان نوعها، فإنها تقوم بممارسة نشاطها الإنتاجي بتوقع الحصول على العوائد. وعند البدء بالنشاط فان المنشأة تقوم بالإنفاق قبل أن تحصل على العوائد. و التمويل مطلوب للقيام بكل النشاطات التي على المنشأة الإنتاجية أن تمارسها، من شراء المواد الخام أو المكائن و توفير الأبنية وما إلى ذلك، وتنتظر المنشأة حتى مباشرتها بالإنتاج وبيع المنتجات لكي تحصل على العائد، وعليه فأن التمويل شرط مسبق لممارسة النشاط سواء في بداية التأسيس أو لتأمين استمرار العمل و جريانه.

إن الحاجة إلى التمويل تعتمد على نوع الأعمال التي تمارسها الوحدة الإنتاجية ونوع المدفوعات التي يتعين عليها تنفيذها، و إن حاجة المنشأة الكبيرة إلى التمويل بطبيعة الحال تزيد كثيرا عن حاجة المنشأة الصغيرة كما ان طبيعة التكنولوجيا و مستوى حجم الإنتاج هي الأخرى تمثل محددات طبيعية لحجم التمويل المطلوب. وكذلك الحال مع فترة الحمل أو التفريخ (gestation period)فكلما تكون هذه الفترة طويلة كلما تحتاج المنشأة الصناعية إلى مقادير أكبر من التمويل، ومثال على ذلك مصانع الحديد و مصافي النفط و بناء السفن. إضافة إلى ذلك فان دورة الإنتاج(operating cycle) لها علاقة أيضا بحجم التمويل المطلوب، فإنها تعني السرعة التي يستطيع رأس المال التشغيلي إكمال دورته، أي التحول من النقود إلى الخزين من المواد الخام ومن هذه إلى الخزين من السلع المنتهية ومن هذه الأخيرة إلى الديون على الآخرين و أخيرا تحقيق النقود واستحصالها من المدينين.

وكلما طالت فترة دورة الإنتاج كلما ازدادت الحاجة إلى التمويل لتمشيه عمليات الإنتاج. و العوامل الأخرى ذات العلاقة بحجم التمويل المطلوب هي شروط الشراء و البيع، و سياسات النمو و التوسع للمنشأة وسياسة توزيع الأرباح وسياسات الإنتاج وتقلبات الدورة التجارية (trade cycle)ومستوى كفاءة الإدارة.[1]

وباختصار فان التمويل مطلوب لتأسيس المشروع ابتدأ، ثم لتغطية رأس المال التشغيلي لتمشية أمور الإنتاج اليومية بعد قيام المنشأة بعملية الإنتاج.

الفرع الثاني: أنواع التمويل

هناك ثلاثة أنواع من التمويل وذلك حسب طوب الفترة الزمنية، وهي:

[1] R.R.Barthwal,op,cit

التمويل قصير الأجل و التمويل طويل الأجل .

وسوف نتناول في أدناه شرحا موجزا لطبيعة استخدامات كل منها:

1.**التمويل قصير الأجل (Short Term Financing):**

تحتاج المنشآت للتمويل قصير الأجل عمليات الإنتاج اليومية وذلك للوفاء بمتطلبات رأس المال التشغيلي، وتتراوح فترة تسديد التمويل قصير الأجل حوالي السنة، و يتم تسديد التمويل قصير الأجل حالما يتم بيع السلع واستلام العوائد، وبعد استبعاد الأرباح وتخصصات الاهتلاك فان المنشأة تستخدم الباقي من عوائد المبيعات لتمويل الوجبة القادمة من الإنتاج. واذا ظهر أي قصور في التمويل، بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج أو بسبب إعادة النظر وزيادة أهداف الإنتاج، ففي مثل هذه الحالات فأن المنشأة سوف تحتاج إلى تمويل إضافي قصير الأجل، و الذي يأتي أما من الاحتياطات التي تحتفظ بها المنشأة أو من مخصصات الاهتلاك أو الاقتراض من الخارج.

و إضافة إلى حاجات المنشأة للتمويل قصير الأجل فقد تحتاج المنشأة التمويل لمواجهة عدم اليقين ومخاطر العمل التي تشمل الاحتيال و الاختلاس و السرقة و الحريق و التدمير الخ. لهذا فالمنشأة الصناعية تحتفظ عادة بالاحتياطات لمواجهة مثل هذه الحالات.

2. التمويل طويل الأجل(Long Term Financing):

تحتاج المنشآت الصناعية إلى التمويل طويل الأجل لمواجهة متطلبات تكوين رأس المال الثابت، أي شراء الأصول الثابتة ذات العمر لتوسيع الطاقات الإنتاجية القائمة أو استبدال بعض المكائن و المعدات بأخرى جديدة، ومن المعتاد إن لا تقوم المنشآت باستخدام التمويل طويل الأجل لأغراض قصيرة الأجل، وعلى سبيل المثال فإن المنشأة لا تستخدم رأس المال المملوك (equity capital)

والذي تم جمعه من سوق رأس المال لمواجهة متطلبات رأس المال التشغيلي، وذلك بسبب المخاطر الناجمة عن الخسارة في مثل هذه الحالة. وقد يظهر قصور في تمويل التوسع طويل الأجل (المخطط) للمنشأة ولهذا يتعين أن لا يتم اللجوء إلى التمويل طويل الأجل في مثل هذه الحالة و إن لا يتم الخلط بين النشاطات قصيرة الأجل و النشاطات طويلة الأجل.

3.**التمويل متوسط الأجل** (Medium Term Financing):

يمثل التمويل متوسط الأجل النوع الثالث من أنواع التمويل الصناعي. وليس هناك اتفاقا حول ما يشكل التمويل متوسط الأجل، فيمكن أن يكون مدى هذا النوع من التمويل يمتد بين سنة واحدة وخمس سنوات. و أن لهذا النوع من التمويل مرونة في الاستخدام، فقد يطلب لأغراض الاستثمار في المكائن أو المعدات أو للإضافة الدائمة أو شبه الدائمة للأصول الجارية (مثل خزين طويل الأجل) لبعض المواد الخام أو حاجات الشراء بالتقسيط أو تأجير معدات لاستخدامها في العمل).

الفرع الثالث : مصادر التمويل (Sources of Finance):

إن من الأمور المهمة التي تستحق البحث بخصوص التمويل الصناعي هي تحديد مصادر التمويل (قصيرة الأجل و طويلة الأجل) ومن أين تحصل المنشآت الصناعية على التمويل و بأي تكلفة ؟ ويمكن تقسيم مصادر التمويل الصناعي إلى أربعة أنواع وهي: التمويل الداخلي، و التمويل الخارجي (قصير الأجل) و التمويل الخارجي (طويل الأجل) و التمويل الخارجي (متوسط الأجل).

وفيما يأتي شرح لهذه الأنواع:

1.3.10 مصادر التمويل الداخلي او الذاتي (Internal Financing):

و تأتي هذه الموارد المالية من المنشأة ذاتها، و القسم الأعظم منها يأتي من الاحتياطات و الفوائض التي تقوم المنشأة بتجميعها سنويا من الأرباح المحتجزة و تخصصات الاهتلاك و تخصصات الضرائب ثم الاحتياطات الأخرى. و تستخدم الأموال الداخلية هذه بشكل رئيسي لأغراض طويلة الأجل، و تجدر الإشارة إلى أن حجم الأرباح المحتجزة لأغراض الاستثمار يعتمد على المستوى المطلق للأرباح السابقة و الحالية و كذلك على السياسة التي تتبناها المنشآت الإنتاجية بخصوص توزيع الأرباح و حاجاتها إلى التوسع. كما أن حجم التخصصات لأغراض الاهتلاك تعتمد على مقدار رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة و على طريقة احتساب الاهتلاك و على العمر الاقتصادي للأصول الثابتة و الخ أما الأنوال المتوفرة من تخصصات الضرائب فإنها سوف تعتمد بشكل رئيسي على سياسة الحكومة المالية و الاستثمارية ،إلا أن نسبتها إلى إجمالي المصادر الداخلية تكون عادة صغيرة و غير مهمة.

1.3.10 مصادر التمويل الخارجي (قصيرة الأجل)[1]

ان الأجل القصير في مجال التمويل الخارجي يمتد عادة لفترة سنة أو سنتين و التي هذه المصادر من القروض قصيرة الأجل .و من تسهيلات السحب على المكشوف ،و الائتمان التجاري و القروض فيما بين الشركات ،و الأوراق التجارية و تسهيلات الشراء بالتقسيط (كما مبين في الشكل رقم 1.10 أدناه).و فيما يلي شرح مختصر لكل من هذه الوسائل التمويلية:

الشكل البياني رقم (1) المصادر الخارجية للتمويل

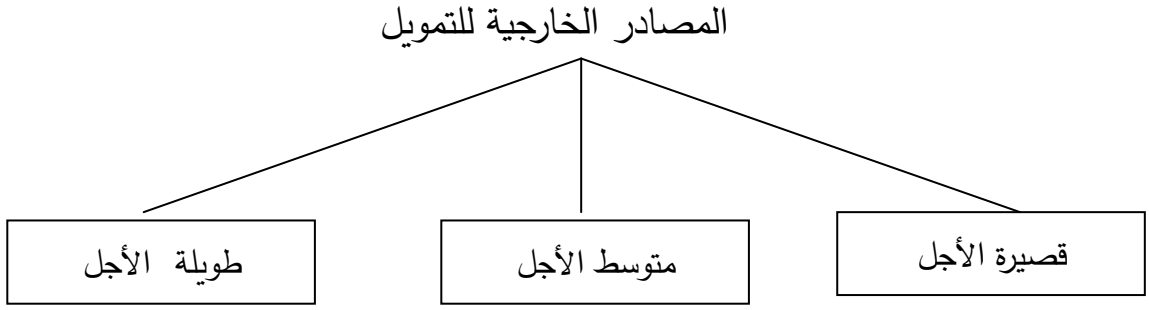

1.القروض المصرفية وتسهيلات السحب على المكشوف
2.الائتمان التجاري
3.الأوراق التجارية
4.تسهيلات الشراء بالتقسيط
5.القروض فيما بين

1.القروض لفترة محددة
2.الإيجار

1. القروض طويلة الأجل بأنواعها
2. الأسهم العادية
3.الأسهم الممتازة
4.المساعدات الحكومية
5.الرهون

1.القروض المصرفية و تسهيلات السحب على المكشوف: (Bank Loans Overdrafts)

[1] Brain Athinson and Robin Miller ,Buisiness Economics,op.cit..,PP294-300

و تمثل هذه الوسيلة شكلا مهما من أشكال التمويل قصير الأجل للمنشاة الصناعية ،فالمصاريف هي المصدر التقليدي للتمويل قصير الأجل حيث تحصل المنشآت على القروض لفترة لا تتعدى السنة الواحدة و ذلك لمواجهة متطلبات رأس المال التشغيلي ، و تدفع فائدة على هذه القروض و التي تختلف أحيانا حسب سمعة المنشاة (المقترض).فالمنشأة ذات القوة المالية تحصل على القروض بفوائد منخفضة بالمقارنة مع الفائدة العالية التي تدفعها المنشآت التي تواجه مصاعب مالية.و النوع الآخر من التمويل قصير الأجل هو السحب على المكشوف ،و الذي يعطي المقترض الحق في الاقتراض من المصرف لحد مبلغ معين ،لكن الفترة هنا ليست محددة و أن أسعار الفائدة ليست ثابتة بل تتقلب عبر الزمن و طبقا للقوة المالية للمنشأة ،و المشكلة في هذا النوع من التمويل هي أن المصرف قد يطلب التسديد في أي وقت .و السحب على المكشوف بمثل قرضا تمنحه على الحسابات الجارية لعملائها و يمثل وسيلة لتمويل الاحتياجات قصيرة الأجل للمنشآت.

2.الائتمان التجاري (Trade Crédit) :

إن هذا هو الشكل آخر من أشكال التمويل قصير الأجل و يمثل الأسلوب الأبسط بالنسبة للمنشآت لتمويل نشاطها ، و يتمثل هذا النوع من التمويل بتسهيلات الشراء و البيع على أساس الدفع الآجل (in arreas) بسلع و خدمات تم استلامها مسبقا من المجهزين .و المنشآت الصناعية ،هي الأخرى تقوم بمنح ائتمنات تجارية إلى الآخرين عندما تسمح لزبائنها فترة زمنية لدفع الفواتير.

و المنشأة الإنتاجية التي تمنح ائتمنات تجارية من هذا النوع تقوم بتسجيليها تحت بند حسابات قيد الاستلام (accounts recceivable) بينما تقوم المنشأة التي تستلمها بتسجيلها تحت بند حسابات قيد الدفع (accounts payable).

3.الأوراق التجارية (Commercial Papers):

و تتكون من سندات أذنيه (promissory notes) غير مضمونة لمنشآت كبيرة و تباع لمنشات كبيرة أخرى و للمؤسسات المالية .و الكمبيالة (bill of exchange) هي مثال لأوراق التجارية و التي تستخدم بشكل واسع في الأسواق المالية لأغراض التمويل قصير الأجل .و الكمبيالة هي أر من قبل شخص معين إلى شخص آخر و هذا الأمر

موقع من قبل المحرر يطلب فيها من المحرر له الدفع عن الطلب أو بتاريخ محدد مبلغا من المال لمحرر الورقة أو لشخص محدد أو لحامل الكمبيالة ..و ان الشخص الذي تحرر له الكمبيالة يقوم بتوقيع الورقة و بعدها تصبح الكمبيالة شرعية ووسيلة تمويلية قصيرة الأجل . و يمكن لمحرر الكمبيالة ان يحملها بنفسه حتى تاريخ الاستحقاق أو يمكن أن يخصمها لدى المصرف أو لدى مؤسسة مالية على قيمتها بعد خصم الفائدة عن الفترة المحددة عليها و كذلك عمولة المصرف لقاء قيامه بعملية الخصم .و تفضل المنشآت حاليا الشيكات المؤجلة على الكمبيالات.

4.**تسهيلات الشراء بالتقسيط** (Higher Purchase Facilities)

وقد أصبحت هذه الوسيلة مصدرا مهما للتمويل قصيرا الأجل .حيث تلجأ المنشآت إلى هذا الأسلوب لشراء المكائن و المعدات و تبقى هذه المكائن باسم المجهز لحين اكتمال دفع أقساطها .لكن هذا النمط من التمويل قد يكون مرتفع التكلفة و أنه أقرب للتمويل متوسط الأجل منه إلى التمويل قصير الأجل.

5.القروض فيما بين الشركات (Intercompany Loans)

تحصل المنشآت الصناعية أحيانا على تمويل قصير الأجل من منشآت صناعية أخرى .وقد بدأت هذه الوسيلة التمويلية في الولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى الدول الأخرى حتى وصلت القروض من هذا النوع في بريطانيا بحدود بلايين الجنيهات الإسترلينية في بداية التسعينات .و المنشآت التي تبحث عن هذا النوع من الائتمان تصدر سندات أدنية للمنشات الأخرى التي تملك أموالا فائضة لأغراض الاستثمار لفترات قصيرة .ان قابلية المنشأة على الاقتراض بهذه الوسيلة تعتمد على السمعة الافتراضية لها.

3.3.10 مصادر التمويل الخارجي (طويلة الأجل)(External Financing –Long –term)

وتتضمن هذه أنواعا متعددة أهمها القروض طويلة الأجل (بأنواعها المختلفة) و كذلك الأسهم (بنوعيها العادية و الممتازة) و السندات و نستعرض في أدناه كل هذه المصادر التمويلية :

1. **القروض طويلة الأجل:**

تحصل المنشآت الصناعية على القروض طويلة الأجل بأشكال مختلفة المسماة (Debentures) و التي تمثل سندات قروض صادرة من المنشأة و تحمل سعر فائدة ثابت و يتم دفع هذه سواء حققت المنشأة أرباحا أو خسائر . و تتعهد المنشأة بموجب القرض دفع الفائدة عن القرض كل سنة .كما تسدد الأصل بتاريخ محدد .لأن حامل القرض هذا هو دائن و ليس مالك للمنشأة ، و له أولوية على أصول الشركة إذا لم تستطيع التسديد .حيث يحق لهم بيع أصول المنشأة لتسديد ديونهم على المنشأة .و تفضل المنشأة الحصول على رأس المال عن طريق القروض ، لأن هذه الطريقة توفر لهم المال و تضمن مستوى محددا من الفائدة و لا تعمل على توسيع ملكية المنشأة . و تعتمد سعر الفائدة على هذا القروض على المستوى العام للفائدة في الاقتصاد المعني و ان سمعة المنشأة هي الأخرى تؤثر على مستوى الفائدة فالمنشأة ذات المخاطر العالية تضطر لدفع أسعار فائدة أعلى.

وهناك القروض التي تحصل عليها المنشات من المصارف التنموية المتخصصة مثل مصاريف الإنماء الصناعي أو من المؤسسات التمويلية الدولية كالبناء الدولي و البنوك التنموية الإقليمية .و ذلك من خلال القنوات الحكومية المعنية.

4.3.10 مصادر التمويل الخارجي (متوسط الأجل) External Financing- Medium Term

و تتراوح فترة هذا التمويل بين سنة و نصف الى خمس سنوات .و هناك نوعان من التمويل من هذا النوع و هما القروض لفترة محددة ،و التأجير.

1. القروض لفترة محددة (Term Loans) : و تمنح هذه القروض من قبل البنوك لفترة محددة ، تزيد عن السنة و تستخدم لتمويل الأصول الثابتة و رأس المال التشغيلي و تمنح هذه القروض عددا من الفوائد المقترض و أهمها معرفة المنشأة (بشكل مؤكد).بوجود الأموال لديها لفترة محددة كافية لاسترداد المنشأة لنفقاتها الاستثمارية . ورغم أن سعر الفائدة على هذا النوع من القروض أعلى من سعر الفائدة على القروض القصيرة الأجل الا أن تكلفة الاقتراض أدنى من البدائل الأخرى للاقتراض مثل إصدار الأسهم على سبيل المثال
2. الإيجار (Leasing) : و بموجب هذه الرسالة يستلم المقترض من الوسيط الأجهزة و المعدات ثم دفع فترة قيمة الأجهزة مع سعر الفائدة .و بهذا فهي

تشبه القروض لفترة محددة (term laons) و يمكن أن يأخذ الإيجار أشكالا مختلفة و أكثرها شيوعا عقد الإيجار.

و أخيرا هناك السندات (Bonds) التي تصدرها الشركات الصناعية و التي تمثل التزاما ماليا تعاقديا مكتوبا يتعهد بموجبه المقترض (Borrower) المصدر للسند ، بتقديم مدفوعات إلى المقرض (lender) المحتفظ بالسند ، و التي تمثل الفائدة و تسدد خلال عدد محدد من السنوات ، بالإضافة الى أصل المبلغ ، و يلاحظ بأن السندات و القروض (debentures) متشابهة من حيث وظائفها كونها وسيلة للحصول على التمويل ، عدا عن أن السند يصدر لفترة محددة في حين ان القرض ليس له وقت محدد.

3. الأسهم (Shares or Stocks):

وتمثل الأسهم رأس المال المكتتب من قبل المستثمرين و الذي يعكس مساهمتهم المالية في الشركة و يحدد ملكيتهم لها ،و لهذا يسمى هذا النوع من التمويل رأس المال المملوك (equity Capital) و هناك نوعان من الأسهم و هما [1]:

أ. الأسهم العادية (Ordinary Shares): يمثل هذا النوع من الأسهم غالبية حصص المساهمين و تعبر عن الحالة الطبيعية لاهتمامات الشركات .و السهم العادي عبارة عن وثيقة مالية تصدر عن الشركة المساهمة بقيمة أسمية ثابتة و هي قيمة الوجه () Par value تضمن حقوق وواجبات متساوية لمالكيها و تطرح على الجمهور عن طريق الاكتتاب العام في الأسواق الأولية (Primary Markets) و يسمح لها بالتداول في الأسواق الثانوية ، و تخضع قيمة هذه الأسهم لتغيرات مستمرة ، و لحاملي هذه الأسهم حصة في الكية الشركة و لخم حقوق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة و يستفيد أصحاب الأسهم العادية بطريقتين :

(1) من خلال استلام عوائد الأسهم (الأرباح)و (2) من خلال ارتفاع قيمة الأسهم و تقوم المنشآت الصناعية بإصدار الأسهم عندما تروم تخفيض حجم مديونيتها أو لتمويل إقامة مصانع جديدة و عند إصدار أسهم جديدة من قبل شركة قائمة فان هذه العملية تسمى (rights issues) .

[1] د.هوشيار معروف ،الاستثمارت و الاسواق المالية، مرجع سابق ص ص 92-100

ب.الأسهم الممتازة (Preference Shares) و تحمل هذه الأسهم سعر فائدة ثابت و تعطي لحاملها حق الأسبقية على حامل الأسهم العادية ؟، سواء فيما يتعلق بتوزيع العوائد أو بإعادة رأس المال عند تصفية الشركة.

و تلجأ الشركات الى إصدار هذا النوع من الأسهم عند محاولتها تحفيز المستثمرين و المساهمة في توسيع رأسمالها و تمويل مشروعاتها الجديدة أو مواجهة بعض صعوبتها المالية . و تشبه الأسهم العادية في أنها تمثل شكلا من أشكال الملكية في الشركة و يتلقى أصحابها حصصهم من العوائد و لكنها تتميز عن الأسهم العادية للخصائص الآتية الى جانب الخصائص المذكورة

(1) هناك فترات محددة للاحتفاظ بالأسهم الممتازة ، و ذلك بعكس الأسهم العادية التي تستمر حقوقها حتى نهاية (تصفية) الشركة.

(2) تضمن الشركة حقوق أصحاب الأسهم الممتازة بموجداتها الاستثمارية فيما لا يجري توفير الضمانة لأصحاب الأسهم العادية

(3) لا يحق لأصحاب الأسهم الممتازة للمشاركة في التصويت أو الترشيح لعضوية مجلس الإدارة أو المشاركة في الهيئة العامة أو التدخل في القرارات و الشؤون الإدارية المختلفة.

(4) وفي الوقت الذي يكون فيه معدل العائد على الأسهم الممتازة ثابتا ويدفع حتى في حالة تحقق الخسارة للشركة فإن معدل العائد على الأسهم العادية يتقلب تبعا لعوائد الشركة وسياستها المتبعة في توزيع الأرباح.

وبالنسبة للمنشأة الصناعية فإنها الأسهم الممتازة تعتبر جذابة لأنها توفر تمويلا إضافيا دون الحاجة لإدخال مالكين جدد للشركة والتأثير على القرارات.

3.المساعدات الحكومية (government assitance)

وتقوم الحكومات في العديد من الحالات بتقديم مساعدات للصناعات المختلفة وخاصة ضمن سياسات إقليمية تهدف إلى تشجيع وجذب المنشآت الصناعية إلى الصناعية الصغيرة التي تعاني من مشكلة الحصول على التمويل.إن مبرر قيام الحكومة بتقديم المساعدات هو حالات فشل آلية السوق وحركات السعار الجارية في تحقيق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

4.الرهون (Mortgages):

وتمثل الرهون وسيلة أخرى من وسائل التمويل طويلة الأجل حيث تستطيع المنشآت الصناعية رهن أصولها الإنتاجية من أجل إقراض الأموال لفترات طويلة, وأن هذه الأصول تمثل ضمانة بالنسبة للمقرضين

الفرع الرابع : الخيار بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي[1]:

من الناحية النظرية،عندما تتوفر بدائل التمويل الداخلي والخارجي للمنشأة الصناعية فعليها أن تختار أحد الخيارين ،وإذا كان المصدر خارجيا فعلى المنشأة أن تختار من بين الأشكال المختلفة للتمويل الخارجي. فالمنشأة يمكن أن تصدر أسمها جديدة في سوق رأس المال أو أن تحصل على قروض طويلة الأجل (débentures) أو بإصدار سندات أو أن تفترض من البنوك. وتجدر الإشارة إلى أن الاختيار هنا ليس سهلا. فبالنسبة إلى الخيار بين التمويل الخارجي أو الداخلي فان المنشآت عموما تفضل التمويل الداخلي لما له من بعض المنافع. ذلك لأن المخاطر تكون أسهل بالنسبة للتمويل الداخلي لأن المنشأة تتعامل مع مواردها الذاتية بنوع من المرونة ولا تخضع للضغوط والرقابة التي تخضع لها عادة مع التمويل الخارجي,ولا تضطر لمحاولة تحقيق أرباح كبيرة لمواجهة الديون الخارجية.

وبالمقابل فان الديون الخارجية تدفع المنشأة لأن تكون كفوءة في العمل وكذلك تكون مدركة لتكلفة التمويل بالنسبة لها. وبالمقابل يلاحظ مع التمويل الداخلي بأن المنشأة لا تجد نفسها مضطرة لأن تكون على درجة عالية من الكفاءة.

وعادة ما يقوم المنشآت الصناعية بالاحتفاظ بنسبة معقولة من الأموال الداخلية والأموال الخارجية,وأن هذه النسبة تعتمد على عوامل مختلفة مثل الغرض الذي يستخدم لأجله التمويل وسياسة توزيع الأرباح والتكلفة النسبية للتمويل الخارجي والداخلي, ومدى توفر التمويل وطبيعة العمل الذي تقوم به المنشأة وهيكل الأصول والخصوم لدى المنشأة ونمط الملكية....الخ وعموما لا يسمح للمنشات استصدار الأسهم بأكثر من حد معين, كما أنه لا يمكن لها استصدار السندات والقروض الطويلة أكثر من حد معين. هذا وأن مبدأ تكلفة الفرصة سوف يكون الأساس لاتخاذ القرار حول هيكل التمويل. فإذا كانت تكلفة الفرصة للتمويل الداخلي مرتفعة فان المنشأة في هذه الحالة تستخدم التمويل الخارجي بنسبة أكثر

[1] R .R .Barthwal ,op.cit..,PP230-234

والعكس صحيح. ففي دراسة أجرت في الهند حول التوزيع النسبي بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي لكل المنشآت والوحدات الإنتاجية, وجد بأن هذي النسبة كانت 60:40 خلال الفترة (1975/1976-1978/1979) ,أي أن التمويل الداخلي شكل نحم 40 بالمائة مقابل نحو 60 بالمائة للتمويل الخارجي , وشكلت فقرة تخصصات الاهتلاك كوسيلة للتمويل نسبة تتراوح بين 26-35% وفقرة الاحتياطيات و الفوائض بين 6-15% و القروض طويلة الأجل , والتمويل المؤسسي بين 4-15% والقروض المصرفية قصيرة الأجل بين 2-25% و الائتمانات بين 14-29% و القروض غير المضمونة و الودائع بين 3-12%

ومن جهة أخرى فإنه عند اتخاذ القرارات المالية فعلى المنشأة أن تأخذ في الاعتبار بأن لا يكون حجم رأس المال أكثر مما يجب , وتعرف هذه الحالة بـ (Overcapitalisation) أو أن يكون حجم رأس المال أقل مما يجب , وتعرف هذه الحالة بـ (undercapitalisation) ففي الحالة الأولى يكون التمويل متوفرا بأكثر مما هو مطلوب , مما قد يدفع المنشأة إلى الهدر في استخدام الأموال و عدم الكفاءة مما هو مطلوب ،مما قد يقود ذلك إلى انخفاض نسبة الدخل إلى رأس المال ، و ينخفض معدل الأرباح الموزعة ،وبالتالي يجعل من قيمة الأسهم العائدة للمنشأة منخفضة .وفي مثل هذه الحالة يصبح من الصعوبة بمكان الحصول على تمويل الخارجي مما يدفع بالمنشأة إلى الاعتماد بشكل رئيسي على المصدر الداخلي ، أما عندما يكون رأس المال غير كافي لتنفيذ المهام فإن ذلك يؤدي إلى عواقب غير حميدة ، حيث يبدأ الدائنون برفع سعر الفائدة لتغطية المخاطر المحتملة ،كما أن المجهزين للمواد لا يحصلون على أموالهم في الوقت المناسب مما يدفعهم لتأخير توريد المواد و يسبب مشاكل للمنشأة المعنية.

المبحث الثالث: دور الصناعة في التنمية الاقتصادية:

و بسبب هذه المزايا التي تتميز بها الصناعة عن القطاعات الاقتصادية الأخرى فإنها تلعب دورا متميزا في تحقيق عملية التنمية من خلال العوامل الآتية:-

1. إن معدلات الإنتاجية المرتفعة نسبيا في القطاع الصناعي تساهم في تعجيل وتائر نمو الدخل القومي من خلال علاقات التشابك والترابط بين الصناعة والقطاعات الأخرى .ولهذا فإن الدول النامية تنظر إلى التصنيع كوسيلة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والدخل القومي. وكثيرا ما يربط البغض بين كل من التقدم و الثروة في الدول المتقدمة وبين تقدمها في الميدان الصناعي,وكذلك بين تأخر وفقر الول النامية وتركيزها على الزراعة وإنتاج السلع الأولية. ويمكن تفسير ذلك بالإشارة إلى الإنتاجية المرتفعة للعمل في القطاع الصناعي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك بسبب قدرة القطاع المذكور على استيعاب منجزات العلم و التكنولوجيا و استخدام المكائن و المعدات المتطورة .

2. كما أن الدول النامية تلجا إلى التصنيع باعتباره احد الوسائل الأساسية لتوسيع فرص التشغيل و تخفيف وطأة البطالة و لا سيما أن معدلات نمو السكان تفوق معدلات نمو فرص التشغيل المتاحة في العديد من هذه البلدان .

3. و معلوم ان التطور الصناعي يسهم في خلق المهارات و الخبرات الصناعية و الفنية و التي تنعكس على معدلات الإنتاجية وارتفاع مستويات الدخول و بالتالي مستويات المعيشة, كما ان ارتفاع مستويات الدخول الناتجة عن الصناعة يساهم في إعادة توزيع الدخول و تقليل التفاوت فيما بينها .

4. ان التطور الصناعي يساعد على تخفيف ظاهرة عدم الاستقرار في الاقتصاديات النامية ويخفف من التقلبات في مستويات الدخول و في معدلات التنمية المتحققة و لا سيما في الاقتصاديات المعتمدة على منتج واحد او عدد قليل جدا من المنتجات الأولية . و يستند هذا الراي على حقيقة أن الإنتاج الزراعي يتعرض إلى تقلبات أكثر من الإنتاج الصناعي و ذلك بسبب انخفاض مرونات الطلب و العرض للمنتجات الأولية . ومعلوم ان الاعتماد على منتج واحد يعرض البلد إلى التقلبات في مستوى الدخول و يؤثر بالتالي على معدلات التنمية .

5. ان نمو و توسع الصناعة ,السريع نسبا ,لابد ان يؤدي إلى ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي يعمل على تعديل الهيكل الاقتصادي المشوه في معظم البلدان النامية و يحقق نوع من التوازن في الهيكل المذكور.

6. ان القطاع الزراعي من القطاعات الرئيسية و المهمة في اقتصاديات البلدان النامية ,من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ,وكذلك في التشغيل ,فان مهمة تطوير و استغلال هذا القطاع الحيوي أمر في غاية الأهمية بالنسبة لهذه البلدان. و يعتبر التصنيع من الوسائل الضرورية في تطوير الزراعة و رفع مستوى الإنتاجية فيها, و ذلك من خلال استخدام المكائن و المعدات و الآلات الزراعية و الأسمدة و المبيدات الخ. ولذلك لا يمكن تصور تطور صناعي بدون تطوير و توسيع الإنتاج الزراعي الذي يمد الصناعة بما تحتاجه من مواد خام و مواد غذائية .

7. كما ان الصناع الصناعي يمكن ان يوفر العديد من السلع الصناعية التصديرية و يقلل من استراد مثل هذه السلع مما ينعكس بشكل ايجابي على الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و يوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية . و قد كانت اعتبارات ميزان المدفوعات مهمة جدا كمبرر في حينها لتبني التصنيع المعوض عن الاستراد. كما ان التصنيع من شانه ان يوفر قدرا من المرونة للاقتصاد الوطني و القابلية على التكيف على العكس من حالة الاعتماد على عدد محدود جدا م السلع الأولية للتصدير.

8. و إضافة إلى ما تقدم فان التصنيع يساعد على تحسين نسب (معدلات) التبادل التجاري, حيث ان أسعار السلع المصنعة أعلى من أسعار السلع الأولية في التجارة الدولية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للبلد المعني و بالتالي يزيد من مستوى الرفاهية.

9. و أخيرا فان التصنيع يلعب دورا ايجابيا في التطور الحضاري للبلد و يعزز القدرة الدفاعية في حالة تطوير التصنيع الحربي, و بالتالي يقوي العزة القومية للبلد.

المطلب الأول : السلبيات التي رافقت تجربة التصنيع في البلدان النامية

رافقت تجربة التصنيع في العديد من البلدان النامية, خلال الخمسينات و الستينات, العديد من المشكلات و المعوقات التي انعكست على وضع الصناعة في هذه البلدان و على النتائج العامة المترتبة على هذه التجربة .و قد استخدمت العديد من هذه البلدان إستراتيجية التصنيع المعوض عن الاستيراد (Import Substitution Strategy) من خلال الحماية

و المحفزات المالية لتشجيع قيام المنشآت الصناعية التي تقوم بإنتاج المنتجات التي كانت سابقا ترد إلى هذه البلدان عن طريق الاستيراد. و قد استخدمت هذه الصناعات في غالب الأحيان نفس التكنولوجيات المستخدمة في الدول الصناعية و التي قد لا تكون ملائمة للبلدان النامية. و تم تشجيع التصنيع في المدن على حساب تطوير القطاع الزراعي و كذلك على حساب الصناعات الصغيرة التقليدية التي كانت قائمة آنذاك[1] .

و هكذا فقد استطاعت العديد من البلدان إقامة العديد من الصناعات المختلفة و تم تحقيق زيادات لا بأس بها في معدلات النمو في الدخل القومي و كذلك الناتج الصناعي. إلا أن هذا البلدان سرعان ما أدركت بأنها لم تفلح في تحقيق العديد من الأهداف التنموية (الاقتصاديـة و الاجتماعية) و التي كانت تأمل تحقيقها من خلال عملية التصنيع. و نستعرض في أدناه السلبيات و الإخفاقات التي رافقت عملية التصنيع و التي أثرت سلبا على تحقيق الأهداف المرجوة من التصنيع.

1. إن العديد من تجارب التصنيع في الدول النامية لم تفلح في استيعاب الأيدي العاملة المتزايدة و الناجمة عن المعدلات المرتفعة لنمو السكان من جهة و عن نمط التصنيع المتبع من جهة أخرى,و الذي لم يؤد إلى توسيع فرص العمل بالمعدلات المطلوبة. ذلك لان التصنيع ركز على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية بشكل رئيسي الأمر الذي يؤد إلى خلق الروابط الأمامية و الخلفية الكافية و بالتالي لم يفلح في توسيع

القطاع الصناعي و تنويعه. هذا من جهة و من جهة اخرى فان نمط التكنولوجيا المستخدمة و الذي يتسم بارتفاع الكثافة الرأسمالية, كان مسؤولا عن عدم توسع فرص العمل بالقدر المطلوب. و لهذا فان عملية لتصنيع في معظم الحالات لم تنجح في تخفيف مشكلة البطالة المتزايد في الدول النامية.

2. و بسبب ما تقدم فان عملية التصنيع لم تنجح في مواجهة مشكلة الفقر و الحد منها كما كان متوقعا و ذلك بسبب الارتباط القائم بين البطالة و الفقر.

[1] D .Sears, The Role of Industry in Development :Some Fallacies ,inEconomoc Policy for Development , Edited by I , Livingston ,Penguim Modern Economics ,Readings ,1971, pp250-255

3. و بسبب صغر حجم السوق فان الإنتاج الصناعي لم يتوسع بالمستوى المطلوب ليجني ثمار و فورات الحجم . و يعود سبب محدودية السوق غالى نمط الطلب القائم و الذي يعكس توزيع الدخل في البلدان النامية.كما أن الإنتاج الصناعي قام على أساس إشباع السوق الداخلي و لم يتوجه إلى الأسواق الخارجية . وبسبب انخفاض مستوى الدخول لدى الفئات الفقيرة الواسعة فان احتياجاتهم من السلع لم تنعكس على تركيب الطلب الفعال و بالتالي الإنتاج. أما نمط الاستهلاك لدى الفئات ذات الدخول العالية فقد تأثر بدرجة كبيرة بأذواق و تفضيلات المستهلكين في الدول الصناعية, و لهذا فان نمط النتاج اعتمد بشكل مكثف على المستوردات من مواد خام وكمائن خام و تكنولوجيا ,كما حدد بدوره نوع التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج و التي لم تكن ,بطبيعة الحال, ملائمة للموارد الاقتصادية المتاحة في هذه البلدان.

4. وبسبب ما ذكر أعلاه فان نمط التصنيع المذكور لم يفلح في إحداث التغيير المطلوب في الهيكل الاقتصادي المشوه , أي أن الصناعة لم تحقق ارتفاعا كبيرا في حصتها في الناتج القومي الإجمالي, كما أنها لم تحقق ارتفاعا كبيرا في حصتها في الناتج القومي الإجمالي , كما أنها لم تحقق التوازن المطلوب في بنية القطاع الصناعي ذاته.

5. و نظرا لاعتماد التصنيع على التكنولوجيا المستوردة و كذلك المكائن و المعدات و السلع الوسيطة فان عملية التصنيع هذه لم تفلح في تحسين وضع ميزان المدفوعات و لم تحل مشكلة الشح في النقد الأجنبي, كما أن نمط التصنيع المذكور لم يعالج مشكلة التبعية الاقتصادية التي كانت البلدان النامية تأمل في التخلص منها بعد استقلالها السياسي , من خلال عملية التصنيع.

6. إضافة إلى ذلك فان ضعف الترابط فيما بين الفروع الصناعية المختلفة و بين القطاع الصناعي و القطاعات الاقتصادية الأخرى, قد أدى إلى عدم قدرة الصناعة على رفع معدلات الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المذكورة, و لم تفلح في توسيع حجم السوق المحلية.

7. ومن جهة أخرى فان نمط التصنيع السائد في العديد من البلدان النامية, و الذي يركز على الصناعات الاستهلاكية البسيطة لم يساعد على حشد

المدخرات الكافية و التي يمكن توجيهها نحو الاستثمار الصناعي, كما لم يؤد إلى خلق المستويات المطلوبة من المهارات و القدرات الفنية و الإدارية اللازمة لعملية التصنيع.

لهده الأسباب مجتمعة فان عملية التصنيع في العديد من البلدان النامية لم تنجح في تحقيق الأهداف التنموية (الاقتصادية و الاجتماعية) التي كانت تأمل في تحقيقها. ورغم آن هذه السلبيات قد رافقت تجارب العديد من البلدان النامية إلا أن ذلك لا ينطبق على جميع تجارب البلدان النامية. فهناك العديد من التجارب الناجحة في مجال التصنيع و التي حققت نتائج جيدة و نجحت في توسيع قدراتها التكنولوجيا و خلق مهارات التنظيمية و الإدارية و الفنية بتضافر جهود الدولة مع القطاع الخاص في هذا المجال الأمر الذي انعكس على حجم الإنتاج الصناعي و تنويعه و إحراز تقدم لأبأس بت في مجال التصدير للسلع المصنعة

و هكذا نجد أن عملية التصنيع بحد ذاتها ليست بالضرورة الدواء الشافي للمشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها البلدان النامية إذا لم ترافقها سياسات الاقتصادية الملائمة ضمن الإستراتيجية واضحة تنسجم مع الموارد و الإمكانيات المتاحة و تتضافر فيها جهود قاطعين العام و الخاص و تلعب فيها الدولة دورا حيويا لتحقيق أهداف تنموية .

المطلب الثاني :علاقة الاقتصاد الصناعي بالنمو الاقتصادي

نعتبر الصناعة القاعدة المادية و التقنية الأساس لتنمية بقية قطاعات و فروع الاقتصاد القومي و خاصة قطاع الزراعة إذ لا يمكن تطوير الزراعة و تصنيعها بدون تنمية الصناعة لاعتماد هذا التطوير و التصنيع على منتجات صناعية أساسية كالكمائن و العدد و الأسمدة المبيدات و مشاريع الري و البزل ...الخ و بدون الصناعة كذلك لا يمكن تكوين و تطوير البنية التحتية (البنيان ألارتكازي)للاقتصاد ولا التجهيزات اللازمة لتقديم الخدمات الصحية و التربوية و الثقافية و غيرها.

حيث تؤكد التجربة التاريخية الدور الحاسم للصناعة في تنمية بقية القطاعات الاقتصادية و الاقتصاد القومي ككل أي خلق نمو اقتصادي متنامي و متطور، فبالنسبة للدول المتقدمة صناعيا، نجد إن وراء تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك الزراعة يكمن المستوى العالي من التطور الذي بلغته الصناعة في هذه الدول . بينما نلاحظ

في اغلب الأقطار النامية إن الزراعة مازالت متخلفة و ان معدلات نموها يكمن في أحد الأسباب الرئيسية لذلك في تخلف الصناعة و عدم نموها بمعدلات تكفي لتطوير قطاعات الاقتصاد القوي الأخرى و بالأخص الزراعة بمعدلات مرتفعة، و هذا يوضح لماذا يزيد نصيب الفرد الواحد في البلدان الرأسمالية التي هي صناعية بشكل رئيسي، وقد تبدو مفارقة إن البلدان النامية متخلفة عن البلدان المتطورة من حيث إنتاجية العمل في الزراعة اكثر بكثير منها في الصناعة.

إن الدول المتقدمة صناعيا تمتلك أعدادا كبيرة من العمال لإنتاج السيارات و الكمائن و الطائرات و الحديد الصلب و البواخر، و التقنيات الحديثة في مجال الاتصالات و غيرها من الخدمات الهائلة لتقديم التسهيلات لإنتاج الصناعات المعقدة و المركبة و البسيطة منها.

إن إنتاج الحاسوب الإلكتروني و الأجهزة الملحقة بها هي احتكار بيد العالم المتقدم صناعيا.[1]

إن ديناميكة نمو الإنتاجية في الصناعة أسرع من مثيلتها في بقية القطاعات الاقتصادية و ذلك يعود إلى قابلية القطاع الصناعي المتميزة على استيعاب المنجزات العلمية و التكنولوجيا المتقدمة و الأساليب الحديثة في إدارة و تنظيم العمل و الإنتاج و توفر مجالات أوسع و افاق ارحب لإقامة الإنتاج الكبير والمتخصص في فروعه المختلفة . أما بالنسبة للزراعة مثلا فإن طبيعة العملية الزراعية تجعل من المتعذر إدخال مكتسبات العلم و التكنولوجيا بالسرعة اللازمة.

و ما قبل عن الزراعة ينطبق بهذه الدرجة أو تلك على بقية القطاعات التي تتولى الصناعة تزويدها بمعظم مستلزمات تنمية الإنتاج ورفع الإنتاجية كما أشرنا أليها أعلاه.

و نتيجة لارتفاع مستوى الإنتاجية في القطاع الصناعي، فان التوسع في الإنتاج الصناعي و ارتفاع أهميته النسبية في تكوين الناتج القومي و في توزيع الموارد يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية على الصعيد الكلي . وان الإنتاجية العالية نسبيا في الصناعة و ارتفاع معدلات النمو ومن ثم في الدخل القومي يساعد على تكوين فائض اكبر بشكل ملحوظ سواء في القطاع الصناعي أم على صعيد الاقتصاد القومي ككل . و كلما كانت الإنتاجية كالصناعة أعلى و كلما كان للصناعة دور اكبر في الاقتصاد القومي كلما كانت إمكانات

[1] Fortman.B.D.G .Teory fo Competition Policy, North Holland co,.Amesterdam

تأمين مصادر التراكم أو الادخار من فائض الإنتاج اكبر، ولا يعني ذلك إن الزراعة عاجزة عن إن تكون مصدرا للتراكم ولا سيما في بعض البلدان إلا إن مصادر التراكم من الزراعة محدودة بصورة عامة، كما إن زيادة إمكانات و مجالات تنويع الإنتاج في الصناعة كبيرة و غير محدودة عمليا. و تتميز الصناعة بكثرة المراحل و العمليات الإنتاجية[1] ففي حين إن الزراعة مثلا تنتج مواد أولية من حيث الأساس ،فان المراحل و العمليات الإنتاجية التي تجري على هذه المواد تدخل ضمن القطاع الصناعي.

و يكمن ملاحظة ظاهرة مهمة في هذا الشان تتمثل في انسلاخ المزيد من الفروع و العمليات الإنتاجية من بقية القطاعات و تحولها إلى القطاع الصناعي أو اكتساب هذه الفروع و العمليات صفة صناعية متزايدة (معامل و حقول الدواجن ، معامل إنتاج الأعلاف ، معامل الألواح و الأبنية الجاهزة وما إلى ذلك).

فتنوع المنتجات الصناعية يؤدي إلى التنوع في السلع و الخدمات التي تنتجها و تقدمها بقية القطاعات والى اتساع مجالات العمل أمامها و ارتفاع كفاءة الأداء فيها و غير ذلك من الآثار المهمة في الاقتصاد الوطني . و تكتسب مسألة تنويع الإنتاج (Diversification Production)

كما هو معروف اقتصادياتها بالطابع المشوه الوحيد الجانب حيث تعتمد معظم هذه الأقطار على إنتاج و تصدير عدد محدود من المواد الخام و هو من ابرز و اخطر مظاهر و أثار السيطرة الأجنبية على هذه الاقتصاديات فترة طويلة من الزمن.

المطلب الثالث :علاقة الاقتصاد الصناعي بالعلوم الأخرى :

بات واضحا الاقتصاديين و غيرهم لا صيما في السنوات الأخيرة من إن الاقتصاد الصناعي علما اقتصاديا متخصصا : و يحتل إطار مهما و رئيسيا من الناحيتين النظرية و العلمية للدراسات الاقتصادية العامة و تجسيد التحليل الاقتصادي النظري العام و ذلك ليس غريبا أن يرتبط نشؤ علم الاقتصاد أساسا بالثورة الصناعية وان تشكل الصناعة أساسا لدراسة الاقتصاديين الكلاكس و كافة المدارس الاقتصادية اللاحقة .لذلك اعتبرت العلاقة ما بين الاقتصاد الصناعي و النظرية الاقتصادية هي علاقة الجزء بالكل و بكل إبعادها و تأثيراتها المتبادل، و على ضوء ذلك تبرز العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد الصناعي و

[1] Slomin .j .Econoinincs 4 the ED .(N.Y Prentics –Hall,2000 P.14)

القطاعات الاقتصادية الأخرى لكونه يرتبط ارتباطا وثيقا بكافة القطاعات الاقتصادية كالزراعة و النقل و التجارة ... الخ و ذلك من خلال منا يقدمه لها من منتوجات مختلفة تشكل أساس المادي و التقني لتطورها ، من خلال ما يوفره لها سوق واسعة لاستهلاك و تقديم الخدمات التي تتولى إنتاجها[1]

و من هنا تتضح العلاقة التي تربط الاقتصاد الصناعي ببقية العلوم المساعدة كالإحصاء و المحاسبة ...و غيرها وكذلك بقية العلوم الصناعية كعلم التقنية الصناعية و الإدارة الصناعية والتخطيط الصناعي و محاسبة التكاليف الصناعية و بهذا يشكل الاقتصاد الصناعي موضوعا مهما لهذه العلوم و هي تشكل بدورها أدوات للنهوض باقتصاديات القطاع الصناعي و تأدية هذا القطاع بدوره ووظائفه على النحو المطلوب ومن هنا نستطيع أن نقول أن الاقتصاد الصناعي يشكل الحجر الزاوية للاقتصاد القومي لكونه يحقق تنمية اقتصادية سريعة و متوازية من خلال رفع درجة الاستغلال موارد المادة و البشرية و النهوض بإنتاجية العمل و حجم ونوعية الإنتاج ،و كذلك تحقيق و تعزيز الاستغلال الاقتصادي لا سيما في الدول النامية و تمكينها من تحقيق مساهمة أكثر استجابة لمكانتها و طقاتها البشرية و مصادرها الطبيعية و أكثر انسجاما مع مقتضيات تطويرها و تحريرها و تأمينا لحقوقها و مصالحا المشروعة ، و هي في حقيقتها مهمة إستراتجية و مركزية ذات أوجه و جوانب مرتبطة فلا يمكن انجاز احدها إلا بالارتباط الوثيقة مع انجاز المهمات الأخرى.

فالتصنيع يعد هدفا وسيطا أو وسيلة مهمة قبل إن يكون هدفا بحد ذاته فهو وسيلة لتحقيق الأهداف النهائية كرفع المستوى المعاشي و النقلة النوعية و الحضارية و التعبير عن الموقع الاستراتيجي للدول و الشعوب على النطاق العالمي و هي بنفس الوقت وسيلة للنهوض ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى و تمكينها من تأدية دورها المطلوب في تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للشعب ، لذا فان قياس تقدم ورقي الشعوب يقاس بمقدار

[1] د.مدحت القريشي الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر ، عمان ط 2001 م ص 18 و د. الحميلي و اخرون .الاقتصاد الصناعي 1979 ايضا اقرأ د. علي مقدمة في اقتصاديات الصناعة جامعة قار يونس بنغازي 1990

تقدمها الصناعي و قدراتها على التطور و الإبداع و مواكبة تطورات العصر، الذي في كل يوم يتحفنا بالشيء الجديد[1].

و الواقع إن منظمات دولية عدة قد أشارت إلى معايير محددة لقياس القدرة التنافسية للاقتصاديات القومية في الأسواق العالمية، ومن أهم النتائج التي تم التوصل أليها مؤخرا في ا المجال هو الاعتماد على مجموعة واسعة من العوامل و المتغيرات التي تلعب دورا مهما في رفع معدلات النمو الاقتصادي و كذلك تعزيز درجة التنافس العالي ، حيث تم جمع هذه المعلومات من خلال استقصاء شمل المئات من الهيئات الحكومية و الإقليمية و الدولية فضلا عن مؤسسات الأعمال و مدراء من شتى دول العالم من دون الاقتصار على خصائص معينة يتسم به المنتج المحلي للحكم عليه في إطار الجودة و بالتالي القدرة التنافسية كما تم الاتفاق على تقسيم هذه العوامل إلى سبع مجموعات رئيسية[2] هي

1. الانفتاح الاقتصادي(Openness)
2. دور الدول في الاقتصاد (Gouvernance)
3. التمويل (Finencing)
4. البني التحتية (Infrastructure)
5. المستوى التقني (Technology)
6. الإدارة (Management)
7. سوق العمل (Labor)

ومن هنا نجد مكانة الاقتصاد الصناعي التشابكي من جميع القطاعات الاقتصادية ، و اهتمام الدول و المؤسسات لهذا العلم من أهمية بارزة في حياة الشعوب و مقدار تقدمها و تفاعلها مع التطورات التي تحصل في العالم نتيجة البحث المستمر من اجل الحصول على الأفضل في الرقي و التقدم.

المطلب الرابع : الإنتاج في القطاع الصناعي و طرق قياسه:

[1] د. توفيق زكرياء اسماعيل ،اسس الاقتصاد الصناعي و تقييم المشاريع ، معهد الانماءالعربي ،بيروت 1981، ص 210

[2] عرفان الحسيني ،نحو استراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للصناعات الامراتية،مجلة أخبار النفط و الصناعة ، العدد417 ،حزيران 2005م،ص15

أصبحت الإنتاجية هي الاستخدام الأمثل لموارد الإنتاج ومن ابرز القضايا التي تؤخذ في الاعتبار في الوقت الراهن وفي ظل المتغيرات و التكتلات الاقتصادية الدولية.

إن تحسين الإنتاجية و زيادة معدلاتها من حيث الكمية أو النوعية و الجودة يؤدي إلى خفض التكاليف ورفع القدرة التنافسية للمنتجات، و في هذا الصدد تعمل كافة المؤسسات المحلية الإقليمية و الدولية على تطوير أساليب قياس معدلات الإنتاجية و معالجة أسباب انخفاضها. و تعد الإنتاجية من أهم وسائل العصر لأنها الوسيلة الناجحة لإنتاج السلع و الخدمات بأسعار مناسبة في الوقت نفسه أحد مؤشرات التطور الاقتصادي وواحدة من الأعمدة الإستراتيجية لنمو البلاد، وتعد من الموضوعات الحيوية التي تساهم بشكل ملحوظ في التنمية الشاملة على محوريها الأفقي و الرأسي، وخاصة في القطاعات الصناعية التحويلية الصغيرة التي تتميز ببساطة خطوط الإنتاج و التقنيات غير المعقدة و التي تركز الإنتاجية فيها على السيطرة على أدوات الإنتاج و خاصة رأس المال و الخامات و الآلات.

إن مفهوم الإنتاجية في الحياة العامة موجود منذ أزمان عقيدة ولكن مفهومه كفاعلية أو مقياس لتطور الأداء و المعايير أو مستوى معيشة الأفراد ظهر حديثا، ويعتبر آدم سميث1776م أول من كتب عن أساليب تطوير إنتاجية العمالة لزيادة الأرباح و لخفض المجهود وزيادة الانتفاخ بالتكنولوجيا ، إن إدخال فكرة الكفاية الإنتاجية في العلوم الاقتصادية حديث العهد، حيث بدأ ذلك في القرن الماضي، ففي سنة 1850 توالدت الأفكار إن العلوم الاقتصادية لا قيمة لها ما لم تكن مصحوبة بدراسة آثار التطورات الفنية على العمل و الإنتاج. وفي نهاية القرن الماضي انتقلت الأفكار إلى نطاق القياس الكمي لأثر هذه التطورات وانحصر ذلك في أول الأمر وحتى الأربعينات من هذا القرن في ص23 الدراسات التي قام بها الفنيون و المهندسون حيث كانت مشكلات القياس و صعوبته هما السبب الرئيسي في الدراسات المختلفة و منذ سنوات قليلة بدأت الإنتاجية تأخذ شكلها كأداة للقياس في مجال الإنتاج و استخدام عناصره.

كما تعتبر الفترة التالية للحرب العالمية الثانية فترة انطلاق لمفهوم الإنتاجية و فيما تم إنشاء العديد من المنظمات الإقليمية التي تعمل على تطوير الإنتاجية.

المبحث الرابع : قياس رأس المال في الصناعة

المطلب الأول : رأس المال الثابت في الصناعة

يعتبر رأس المال الثبت في الصناعة الوسيلة المهمة في تطوير الإنتاج و معدلات نمو رأس المال الثابت تحدد حجم و معدل نمو الإنتاج إلى جانب مساهمته في رفع معدلات إنتاجية العمل و إحلال محل العمل في العملية الإنتاجية .

و ينقسم رأس المال الثابت في الصناعة إلى عدة فقرات هي[1]:

أ.الكمائن الإنتاجية و تمثل الكمائن الرئيسية في إجمالي رأس المال الثابت و هي كل الكمائن التي يتم بواسطتها التأثير المباشر على مادة العمل مثل كمائن النسيج و الخياطة و الخراطات المختلفة و غيرها من الكمائن .

ب.كمائن و أجهزة توليد الطاقة

ج.وسائل نقل الطاقة

د.الأدوات و العدد

هـ.وسائط النقل

و.الأبنية الإنتاجية

ز.الأثاث بكل أنواعها.

ومن جانب آخر فإن رأس المال الثابت الإنتاجي يصنف إلى صنفين تبعا لدوره في العملية الإنتاجية هما :

1.رأس المال الثابت الذي يؤثر بشكل مباشر على الإنتاج مثل الكمائن الإنتاجية و كمائن توليد و تحويل الطاقة ووسائط النقل و أفران الصهر ...الخ.

2.رأس مال الثابت الذي يؤثر بشكل غير مباشر في العملية الإنتاجية (أي عوامل تساعد للعملية الإنتاجية) أي تخلق ظروف مناسبة للإنتاج .

و بهذه تتصف خصائص الرأس المال الثابت في الصناعة إلى أنه يشارك في عملية الإنتاج بشكل عيني ومادي و يساهم في تكوين قيمة الإنتاج ، وكذلك ينقل قيمة المنتج الصناعي بتوسط رأس المال المتداول ، مما يخلق تراكم بشكل متواصل خلال عمره

[1] محمد محروس اسماعيل ،اقتصاديات الصناعة و التصنيع ،مؤسسة شباب الجامعة 1997، ص 18

الاقتصادي عن طريق الإهلال ، و يتم تجديد شكله المادي بعد استهلاكه التام و بعد انتهاء عمره الاقتصادي ، كما يؤدي نفس الوظائف في عملية الإنتاج خلال عمره الاقتصادي[1].

المطلب الثاني : معايير استخدام رأس المال الثابت في الصناعة:

يعد الاستخدام الأمثل لرأس المال الثابت من الشروط المهمة لرفع كفاءة الإنتاج الصناعي حيث يؤدي ذلك إلى زيادة في الإنتاج الصناعي بالنسبة إلى وحدات رأس المال المستخدم

وهناك العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياس كفاءة استغلال رأس المال الثابت

1.معامل استخدام وقت الكمائن المخطط و يساوي:

$$\text{x100} = \frac{\text{الزمن الفعلي لعمل الماكنة سنويا}}{\text{الزمن المخطط لعمل الماكنة سنويا}}$$

1. معامل استهلاك رأس المال الثابت = $100x \frac{\text{الاهلاكات المتراكمة}}{\text{القيمة الأولية لراس الما}}$

3.معامل صلاحيات رأس المال الثابت = $100x \frac{\text{القيمة المتبقية لرأس الما الثابت}}{\text{القيمة الأولية لرأس الما الثابت}}$

و يقيس هذا المعامل مستوى صلاحية الكمائن و العدد

4. معمل تحديد رأس المال الثابت = $100 \text{ x } \frac{\text{قيمة المكائن الجديد}}{\text{قيمة مجموع المكائن في المشروع}}$

5. الكثافة الرأسمالية = $100 \text{ x } \frac{\text{قيمة رأس الما الثابت}}{\text{عدد العاملين}}$

ويقيس هذا المؤشر المستوى التقني لإنتاج و حصة العامل في رأس المال الثابت.

المطلب الثالث : رأس المال المتغير (المتداول في الصناعة) (Working Capital)

وهو عبارة عن رأس مال عيني مؤلف من مواد العمل التي تستخدم في الإنتاج لمرة واجدة و لذلك في بعض الأحيان يسمى رأس مال التشغيل أو الموجودات المتداولة و التي تنتقل قيمتها كاملة إلى قيمة المنتج . وان هذه المواد تسمى متداولة لأنها دائمة التداول و

[1] د .مدحت القريشي ، الاقتصاد الصناعي ، مصدر سابق ، ص87

التحول من صيغة سلعية إلى صيغة نقدية خلال عملية الإنتاج و تكمل دورة واجدة مع انتهاء عملية الإنتاج و لدورة هذه المواد ثلاث مراحل هي (3).

1. تتحول النقود (رأس المال السائل)إلى مواد و عمل كالمواد الخام و الوقود و المواد المساعدة و ذلك عن طريق الشراء و إلى أجور و رواتب أي تحويل النقود إلى مستلزمات سلعية و قوة عمل.
2. دخولهما مرحلة الإنتاج و تحويلها إلى مادة جاهزة للبيع مكتمل أو إنتاج نصف مصنع مهيأ للبيع.
3. تسويق السلع و تحويلها إلى نقد مرة ثانية.

عليه فغن رأس مال التشغيل يمثل ذلك الجزء من رأس المال المطلوب لتمشية أعمال المشروع اليومية على الحزين من المواد و السلع الخام و السلع المكتملة و قطع الغيار و الوقود و كذلك العمل إلى جانب النقود في اليد و في ودائع البنوك و التي تستخدم في المدفوعات المختلفة .

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على حجم المتطلبات من رأس المال التشغيل و أهميتها :

أ. الدورة الإنتاجية (كما طالت الفترة كلما زادت الحاجة إلى رأس مال التشغيل).

ب. العرض و الطلب الموسمي : أي وجود قدر كافي من رأس مال التشغيل المواد الخام و المنتجات.....

ت. حجم المبيعات .

ث. سياسة الشركة ، فكلما تغيرت سياسة الائتمان من 15 يوم إلى 30يوم كما تغيرت سياسة الإنتاج بالزيادة كما يؤثر ذلك على رأس مال التشغيل بالزيادة .

و عند دراسة و تحليل رأسمال التشغيل يجب الانتباه إلى طبيعة كل صناعة وما يناسبها من وضع خاص بالنسبة لبنية رأس مال التشغيل الملائمة فعلى سبيل المثال

الصناعات التحويلية و الخفيفة على وجه الخصوص تكون دورة الإنتاج قصيرة مما يعني أن الحصة النسبية للحزين الإنتاجي تكون نسبيا و قد تصل في الصناعات الغذائية ربما إلى (90%) ن رأس المال المتداول و كما طالت دورة الإنتاج كلما زاد ذلك من الإنتاج غير المكتمل كما هو الحال في الصناعات التحويلية الثقيلة كبناء السفن و ما شبه ذلك ، و لكي يكون بنية تحليل رأس مال التشغيل مفيدا و مقبولا ينبغي مقارنة الأوزان النسبية للعناصر المكونة لرأس مال التشغيل مع مقاييس معيارية بكل صناعة مع مثيلتها و ذلك للحكم على كفاءة أداء تلك الصناعة و كفاءة إدارتها . و يمكن قياس كفاءة رأسمال التشغيل من خلال معامل الانحراف المعياري له و هو مقياس مهم و ذلك كما يلي:

معامل الانحراف المعياري لرأسمال التشغيل = $\frac{\text{توسط ارصدة الاصول المتداولة}}{\text{جموع الاصول المتداولة المعياري}}$

فكلما ازداد المعامل عن الواجد الصحيح كما كان ذلك دليلا علة زيادة رأسمال التشغيل بالمقياس إلى مستوى المعياري له و بالتاي يعكس سوء استغلال لأرس المال.و يقاس متوسط الأرصدة الفعلية الشهري على أساس مجموع الرصيد في بداية الشهر زائدا في نهاية الشهر مقسوما على 2 كما يلي:

متوسط الرصيد الفعلي الشهري = $\frac{\text{الرصيد في بداية الشهر+الرصيد في نهاية الشهر}}{2}$

أما متوسط الرصيد لثلاثة أشهر فيتممن خلال مجموع أرصدة الأشهر الثلاث مقسوم على ثلاثة أما متوسط الرصيد لسنة واحدة من خلال جمع رصيد لدايات الأشهر و نهاية الشهر الأخير و يقسم المجموع على 13 (13+1)

كما أن كفاءة رأسمال التشغيل تنعكس أيضا في مؤشر دوران الرأسمال التشغيل ، وذلك لأن استمرار جريان العملية الإنتاجية يعتمد على و جود وسائل محددة تحت تصرف المشروع . ويعتمد حجم هذه الوسائل عل سرعة دورانها، أي تحولها من نفيد إلى إنتاج و من ثم إلى نقد مرة ثانية و لهذا فالحجم معين من رأس المال ترتبط ارتباطا عكسيا مع دورانه و تحتسب هذه السرعة بالمعادلة التالية :

فترة الدوران بالأيام = $\frac{\text{الفترة المقاس لها} \times \text{توسط الرصيد للفترة المعينة}}{\text{قيمة المبيعات للفترة المعيتة}}$

وكلما ناتج القسمة كبير دل ذلك على تدني سرعة دوران رأس المال و زيادة سرعة الحاجة إليه ، و العكس صحيح كلما كان ناتج القسمة صغيرا أي الدورة الإنتاجية و فترة تداول المنتجات المكتملة قصيرة ، كلما كانت كلفة الإنتاج متدنية و كانت الحاجة إلى رأسمال التشغيل صغيرة.

إضافة إلى ما تقدم فإن كفاءة رأس مال التشغيل أيضا تقاس بإنتاجية رأسمال التشغيل و يمثل العلاقة بين قيمة الإنتاج الإجمالي و رأس مال التشغيل كما يلي :

$$\text{إنتاجية رأسمال التشغيل} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{متوسط الرصيد السنوي لراس مال التشغيل}}$$

و يعكس هذا مؤشر قيمة الإنتاج المحقق لكل دينار مصروف على رأسمال التشغيل و كلما هذه النسبة كلما دل دلك على ارتفاع مستوى استغلال رأسمال التشغيل.

أما معكوس هذا المؤشر هذا فيمثل قيمة رأسمال التشغيل الضروري لإنتاج ما قيمته دينار واحد من الإنتاج . وهناك مؤشر واحد لكفاءة رأس مال التشغيل و هو معدل العائد على رأس مال التشغيل و الذي يمثل العلاقة بين الربح الصافي و رأسمال التشغيل و كما في المعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد على رأسمال التشغيل} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{متوسط الرصيد السنوي لراس مال التشغيل}}$$

وكلما ارتفع هذا المعدل دل ذلك على ارتفاع إنتاجية و ربحية رأسمال التشغيل و بهدف تقليص متطلبات الصناعة من وسائل الإنتاج أي رأسمال التشغيل فينبغي على المشاريع الصناعية السعي لتخفيض كلفة المنتج و ذلك عن طريق خفض كميات المواد الخام و تقليص كمية العمل اللازمة للإنتاج مع السعي الحثيث أيضا لتقليص الدورة الإنتاجية و فترة تسويق المنتج و بالتالي تقليص فترة دوران رأسمال التشغيل .

ويمكن أن يتحقق مثل هذا الهدف من خلال جملة في الإنتاج الصناعي.

1. إدخال منجزات الثورة العلمية و التكنولوجية في الإنتاج الصناعي

2. تخفيض نفقات الإنتاج قدر المستطاع
3. تحسين إدارة المشتريات و تقليص فترة الدفع
4. تحسين و تطوير التسويق
5. العمل على خفض مواد الأسعار الأولية و الخام و غيرها
6. إزالة الاختناقات و التوقفات في الإنتاج
7. تحسين استخدام العمل و رفع مستوى إنتاجية العمل

وإذا ما تم ذلك فلا بد ان ينعكس على حجم رأس مال التشغيل المطلوب للإنتاج و بالتاي ينعكس على كفاءة أداء المشروع و ربحته.

المطلب الرابع : مقياس رأس المال في الإنتاج الصناعي :

كيف يتم قياس رأسمال و مساهمته في الإنتاج الصناعي ؟ و يقصد بذلك أسلوب القياس الذي تكون فيه نسبة العنصر (كمية رأس مال المتاح / للفرد المستخدم) مؤثرة في اختيار الأسلوب الفني للإنتاج ، و في سعر الفائدة و في معدل الأجر الحقيقي و بالتالي على توزيع النتائج بين رأس مال و العمل ، وقد اختلف العديد من الاقتصاديين في أسلوب قياس رأسمال ، فمنهم جين روبنسن (JR) حين قال : عند تناول ما يضاف من مقدار معين من المواد المنتجة التي تراكم الحاصل ، يجب علينا قياس رأسمال بوحدات لعمل (أي نسبة رأسا لمال المتاح / الفرد المستخدم) .

وهذه تؤثر في اختيار الأسلوب الفني للإنتاج و في سعر الفائدة و في معدل الأجر الحقيقي و بالتالي على توزيع الناتج بين رأس المال و العمل.

وهذا الرد أثار ردود فعل متعددة أهمها الاقتصادي (جامبرتن) في اعتراضه على هذا المقياس و تقديم بديل أكثر منطقية من الأول فيقول (بافتراضنا ان الإنتاج دالة لكميات من العمل و رأس المال المستخدمة في الإنتاج ، فليس من المناسب قياس رأس مال بوحدات (JR) أي وحدات العمل لكمية رأس المال اختصارا).

و يعزي ذلك إلى عدة أسباب الأول ان الرصيد الطبيعي لمعدات رأس مال و رأسمال التشغيل اللذان ينتجان نفس الزمن من السلع الاستهلاكية يمكن ان يظهر تحت حالتين مختلفتين للتوازن بالنسبة لسعر الفائدة و معدل الأجور الحقيقة كونا كميات مختلفة من

رأسمال .و الثاني غن معدل اجر العمل و مكافأة الوحدة الواحدة من رأس مال سيكونان مختلفين (في حلة المنافسة الكاملة) عند التفاضلات الجزئية للإنتاج بالنسبة لكميات العمل و رأس المال المستخدمة ؟ و الثالث أن متوسط الناتج / فرد قد يرتبط سلبا بكمية رأس المال (للفرد المقاسة بوحدات (JR)) و هو تخفيض مطلوب لغرض زيادة الإنتاجية . و في نموذجه يستخدم (جمبرتن) سلسة من الأرقام القياسية لقياس رأس المال يسهل شرحها و إلي تكون فيها طيف مستمر من الأساليب الفنية المتاحة ، ومن ثم توزيع الناتج إلى إنتاجية العمل L(à/à) و إنتاجية رأس المال K (à/à).يبقى هذا التوزيع في هذه الحالة .فيعرف نسبة مقادير رأسمال في نوعين منافسين من المعدات عند نفس سعر الفائدة . فأنها تساوي نسبة تكاليفها المحسوبة عند ذلك السعر (الفائدة).وإن مقدار رأس مال في مجموعة من المعدات مضمونة إلى بعضها البعض معا و هو المقدار الكلي من المعدات الأساسية التي تتكون منها.

و يلاحظ من ذلك جمبرتن في رده على JR تواق إلى المعالجات الكلاسيكية المحدثة . سواء في الحالة الساكنة أو المتغيرة ، حيث إن المناقشة التامة و التشغيل الكامل و عوائد الحجم الثابت و التوقعات المتحققة بالنسبة للفصول المستقبلية لعنصر الإنتاج و أسعار المنتجات ، و التكنولوجيا المتقدمة بشكل مستمر.

وكذلك هاركونت ولينك وغيرهم يملان إلى قياس جامبرتون لأنه يقدم وحدة قياس ثنائية مطلوبة لقياس رأس المال بسلسلة قياسية متجانسة . وهذا المقياس يسمح بإزالة اثر التغيرات في القيم التوازنية لمعدلات الأرباح و الأجور مقياس على قيم رأس المال (مقيمة بالسلع) من الوحدة التي كان بها رأس المال عند استخدام في دالة الإنتاج .

إن قيم رأس المال /الفرد المقترن بأزواج متعاقبة من الأساليب الفنية المقاسة بمجاميع معروفة من معدلات الربح و الأجور و النسب الناتجة من القيم و يتم ربطها بشكل اقتراني يبعضه البعض . وان هذا الاقتراح سمح أخيرا لرأسمال التجمعي بان يعمل و يخدم بالهدفين المشار اليهما . وقد اكتشف بذلك الظاهرة التي عرفت بالمفتاح الثنائي (Double Switching) وهي ظاهرة أمكانية ان يكون الأسلوب الفني نفسه أكثر ربحية عند قيمتين أو أكثر من قيم الربح حتى و لو كانت أساليب فنية أخرى هي أكثر شيوعا من غيرها عند تلك القيم الواقعة بين القيم المذكورة للربح.

لذلك فان تقدير رصيد رأس المال يتضمن مجموع ما قيمه بالأساس ثابتة لقيم كل الأبنية و المصانع و المعدات المتاحة حاليا للإنتاج و كذلك قيمة الأرض و الاختراعات و رأسمال التشغيل.

أما مقاييس هذه المفردات لأغراض الاستثمار الجديد مشتقة من ضبط قيمة الموحدات كلها و هناك طرق مختلفة لقياس رصيد رأس المال الحقيقي ، فمثلا استخدام الرصيد الإجمالي أو الصافي ، فالأخر تشتق تقديراته بطرح و تقليل قيمة الموجود باندثاره أما الرصيد الإجمالي فينشق من الإبقاء على الموجودات بالقيمة الكلية حتى أحالتها خارج الاستخدام ، و قد بينت الدراسات إن طاقة الإنتاج لأنواع مختلفة من المعدات تميل للعمل بالعمر الزمني الذي يتضمن تفصيل القيمة الصافية على الإجمالية.

و لأغراض تحاليل الإنتاجية فإن خدمات رأس المال بدل الرصيد هي المقياس المتصل في اغلب الحالات .فمقياس رصيد رأس المال لا يحسب من أجل الاختلافات في كثافة الاستخدام مع الزمن فقد تستخدم المعدات مثلا بتحويلات عديدة خلال التوسع الإنتاجي (التجاري) أو قد تكون عاطلة خلال التعاقد . وبذلك يكون جزء كبير من رأس المال متوقف و يستخدم فقط خلال الفترات لتي يعمل الاقتصاد فيها بمعدلات عالية.

أما مقياس وفق الخدمات فيعكس الاختلافات في الاستخدام و الكفاءة فيه .و كيف أنها تؤثر في المستويات المتغيرة للناتج . الذي هو أساس قياس الإنتاجية و بذلك توضح مقاييس التدفق لمقدار رأس المال المستخدم لإنتاج الناتج الحالي ، وللحصول على مقياس التدفق يستخدم تجميع لساعات رأس المال مرجحة بالقيمة التأجيرية لكل نوع في التركيبة و بيانات هذا القياس بشكل عام غير متاحة بالتفصيل المطلوب لقياس تدفق رأس المال في بعض الحالات يستخدم التخفيض أو الاندثار (dépréciation) مقياس لتفق رأس المال المستهلك و ليس لخدمات رأس المال.

المطلب الخامس : نماذج تراكم رأس مال التكنولوجي

لقد برزت في العقدين الماضيين نماذج في مجال خلق جديد و إبداع في مجال التطوير التكنولوجي ، مما حدا بالشركات الصناعية بالمشروع بالسباق الحميم من أجل الوصول إلى أحدث الطرق في مجال الابتكار التكنولوجي من أجل بقائها في الصدارة في الأسواق ، رغم اتفاق هذه النماذج في إبراز الطبيعة الذاتية لاكتشاف التكنولوجيا وان التمايز

أو التفاوت في السلع أو المدخولات الجديدة الناشئ عنها يعد أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي ، إلا إنها لم تتفق حول نوعية هذا التفاوت أو التمايز و قد خلص بعضها إلا انه يتعلق بسلع الاستهلاك إذ تؤدي هذه الاكتشافات إلى زيادة أنواع السلع الاستهلاكية – أي توضع تحت تصرف المستهلكين – بينما انتهى البعض الآخر إلى ان هذا التفاوت يتعلق بالسلع الرأسمالية ،إذ تؤدي التحديات إلى زيادة أنواع السلع الرأسمالية (Barro ;1- Martan,romer,1990) أي السلع الوسيطة التي تؤدي إلى ظهور طرق جديدة للإنتاج.

في حين ذهبت نماذج ثابتة إلى أنها تؤدي إلى زيادة كفاءة المدخلات الجديدة التي تحل محل المدخلات القديمة ، وهذا هو التحديد الذي ابتكره (HGhlon –Howiti1992) إذ عندهما الاكتشافات التكنولوجيا قد تتعلق بالنسق أو الأسلوب و بدلا من ان تضاف ببساطة إلى مخزن المعرفة القائم ، تؤدي إلى هجر سلع معينة قديمة لتحل محلها سلع تكنولوجية حديثة بحيث يصبح النمو وفقا لتعبير شومبيتر – عملية هدم بناء – ، ما يعني انحسار الآثار الخارجية للتكنولوجية داخل حيز زمني مؤقت ، بالإضافة إلى ذلك فان هناك أثار خارجية سلبية تتمثل في التجديد من هجر لأنواع عديدة من السلع القائمة التي تؤدي الاكتشاف التكنولوجي الجديد إلى إحلال سلع تكنولوجية جديدة تحل محلها نظرا لما تتسم به من كفاءة أكبر ، ومن ثم قد يعرف الاقتصاد تطورا دوريا مماثلا لتطور الدورات الاقتصادية العينية[1]

وعلى ذلك يوجد في الاقتصاد ثلاث قطاعات رئيسية و هي :

1. البحث و التطور
2. السلع الوسيطة
3. السلع النهائية

كما يوجد أربع مدخلات في الإنتاج ، رأس مال مادي العمل غير الكفء ورأس المال البشري و رأس المال التكنولوجي .

لكن يلاحظ ان مستوى رأس المال التكنولوجي يمكن ان يتزايد بلا حدود ، بينما مستوى رأس المال البشري ثابت لا يتغير و يتجسد في الأشخاص الطبيعيين الذين يفترض ثباتهم

[1] د.عبد الباسط وفا ،النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي:دراسة تحليلية نقدية ،دار النهظة ،2000 ، القاهرة ص 95

حتى لا يؤخذ في الاعتبار صفة النمو الخارجي المنشأ ، يبحث خلط بين افتراضات نظريات النمو الذاتي و نظريات النمو الكلاسيكي.

و يمكن القول أن المعرفة سلعة عامة ، أي ليست محلا للمنافسة فمخزون المعرفة يدخل مباشرة في إنتاج المعارف الجديدة من واقع ان لكل باحث الحق في الاطلاع على اكتشافات غيره من الباحثين و الحاليين و الماضيين لإنجاز بحوثه ، و تعتبر التكلفة المتصلة باستخدام هذا المخزون تكلفة محدودة للغاية (الاشتراك في المجلات المتخصصة ، شرائها ، تصوير البحوث).

لكن الشركات ينبغي عليها ان تدفع كي تكتسب أحق في إنتاج السلع الحديدة المكتشفة من ثم يحقق إنتاج المعارف نوعين من الإيرادات : إيرادات خاصة (تتمثل في بيع برئات الاختراع) و إيرادات الخاصة نظرا لما تؤدي إليه من آثار خارجية فالمعارف المنتجة كسلعة رأس مالية أو وسطية لا تستخدم فقط لزيادة إنتاجية قطاع السلع النهائية و لن أيضا لزيادة إنتاجية أو فاعلية قطاع البحث ، من هذا المنطلق فإن المساعدات التي تقدمها الدولة للبحث تعتبر فعالة نظرا لأنها تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي .

إن التصنيع هو العملية التي بواسطتها تصب الدول الغير صناعية .لكن ما المقصود بالدول الصناعية؟

لا يمكن تعريف النوعي مثل التصنيع بتعبير كمي خالص .ذل لان المقاييس الكمية نفسها قد تكون جمعت بطرق سيئة (غير صيحة) أو ربما لأنها تعرف بتعريفات مختلفة باختلاف الدول ,كما يمكن نسيان أو جاهل بعضها , إضافة إلى إن هناك أنشطة تعد صناعية لا تمثل إلا كمية قليلة من الأنشطة الصناعية مقابل عمليات سهلة لإنتاج أولي.

فالدولة لا تعتبر صناعية إلا إذا كان[1]:

1. ما لا يقل عن (25%) من الـ(GDP) يظهر في القطاع الصناعي.

من المعلوم القطاع الصناعي يضم (5) أجزاء حسب التصنيف الدولي الصناع المعياري(ISIC) وهذه الأجزاء :هي المناجم و التعدين (جزء 1),الصناعة (جزء 3,2),البناء (جزء4) , الطاقة و الغاز و المياه (جزء5).

[1] R .B.Suliffs"Industry and underdevelopment " Addison .Wesley publishing company ,London ,1982

2. ما لا يقل عن (60%) من النتاج الصناعي يأتي من التصنيع (ISIC جزء 3.2).

3. ما لا يقل عن (10%) من السكان يعلمون في قطاع الصناعة.

أي أن نسبة كبيرة من السكان متأثرين بوجود القطاع الصناعة.

فالدول التي لها نسبة (25%) من الـ(GDP) من القطاع الصناعي , و التي لها الأقل (60%) من الناتج الصناعي يأتي من التصنيع , ولا يقل عن (10%)من الناتج الصناعي يأتي من التصنيع , و لا يقل عن (10%) من العدد الإجمالي للسكان يعملون في الصناعة تعتبر دول صناعة .

فالدول التي لها نسبة (25%) من الـ(GDP) من القطاع الصناعي , و التي لها على الأقل (60%) من الناتج الصناعي يأتي من التصنيع , ولا يقل عن (10%) من العدد الإجمالي للسكان يعملون في الصناعة تعتبر دول صناعية.

و هذا المفهوم لا يبين العلاقة بين النمو في الدخل الفردي و التصنيع , فمن الممكن باستخدام هذا التعريف إن نطلق على دول بأنها صناعية, لان معدل الدخل الفردي بها منخفض.

والتنمية الاقتصادية ضرورية ليس لان السكان الآن يمارسون أعمالا في قطاعات اقتصادية معينة مقارنة بأخرى, و لن ببساطة أنهم فقراء ,فالتغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي ستعمل على تخفيف حدة الفقر, و هذا ما تهدف إليه التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

لذا فان المفهوم السابق للتصنيع لا يكس نموذج للنمو الصناعي المتبع في الدول المتطورة و يمكن اقتراح نموذج للتنمية يجسد حالة من التطور من خلال:

1. رأس مال أجنبي يطور المصادر التعدينية للبلد,و ذا ما حصل في معظم الدول النامية بعد منتصف القرن الماضي.

2. في بعض الدول مثل دول أمريكا اللاتينية و جنوب شرق آسيا و إسرائيل و شمال إفريقيا فان القطاع الصناعي بدء يتوسع بشكل مضطرد.

3. الآثار المترتبة على تطور التنمية الصناعية يعمل على تسارع عمليات النمو للغالبية العظمى للسكان.

الفرع الأول : ماهي الدول التي أصبحت صناعية؟

يمكن معرفة الدول التي تسمى صناعية,وتلك التي لا تسمى صناعية (غير الصناعية).

فالدول التي اجتازت الاختبار الأول , ي ثان (25%) من الدخل القومي يأتي من القطاع الصناعي ,و عدد هذه الدول(63) دولة من أصل (98) دولة, لذلك من الممكن أن يطلق عليها صناعية إذا كان هذا المعيار الوحيد[1]

ففي الدول ذات الدخل القومي المنخفض,يوجد قطاع صناعي صغير تكون نسبة مساهمته كبيرة في لدخل القومي ,و خاصة إذا تم تقدير الدخل الزراعي بطريقة منخفضة,بينما تم تقدير الناتج الصناعي بطريقة عالية.

أما الدول التي اجتازت الاختبار الثاني, حيث كان (60%) من الناتج الصناعي (GDP) من الصناعة فإنها في حالة نمو متزايد.

أما الدول التي اجتازت الاختبار الثالث,وان القطاع الصناعي يشمل أكثر من (10%) من الإجمالي السكان.

من هذا يمكن أن نبين ما يلي:

أ. هناك دول اجتازت الثلاثة اختبارات حيث تعتبر دول صناعية تماما,و عددها و يزيد على (55) دول و هناك دول من خارج أوربا و أمريكا (الأرجنتين, هونج كونج,ودول جنوب شرق آسيا اليابان و الصين).

ب. هناك مجموعة الدول اجتازت الاختبارين الأول و الثاني, حيث أن التصنيع كان غالبا من القطاع الصناعي,لكنه لم ينتشر بشكل واسع , ليؤثر في إجمالي السكان و

[1] Bruno ,M1967 "The optimal selection of export-promotion and import substitution projects,in planning the External sector :Technique problems policies ; U.N

هذا يشمل (15) دولة تقع معظمها من دول أمريكا اللاتينية , و معظم الدول الأكثر تصنيعا في الشرق الأوسط و آسيا.

ج. هناك مجموعة من الدول اجتازت الاختبار الأول و الثالث, حيث يوجد بها قطاع صناعي كبير نسبيا يؤثر بالسكان, و لكن الأهمية النسبية للتصنيع قليلة مثل دول شمال إفريقيا .

د.هناك مجموعة من الدول اجتازت فقط الاختبار الثالث,حيث يون قطاع صناعي صغير ,مثل إثيوبيا,كينا, الهند, لباكستان, شمال لكوريا, شمال فيتنام,تايلاند, الأردن,لبنان.

هـ.هناك مجموعة الدول اجتازت فقط الاختبار الأول ,مثل فنزويلا,غانا,ماليزيا العراق.

الفرع الثاني : الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد:

مما سبق نلاحظ أن :

1. الدول التي اجتازت الاختبارات الثلاثة كان متوسط الدخل القومي فيها أكثر ارتفاعا من الأول التي فشلت في اجتياز هذه الاختبارات , و معظم الاستثناءات (قليلة) كانت الدول البترولية.

2. الدول التي اجتازت الاختبارين الأول و الثاني كانت كمتوسط لدخل قومي أعلى من الدول التي اجتازت فقط الاختبار الأول,و الاستثناءات (قليلة) كانت الدول فيها صناعة استخراجية. وهذه الحقائق تبين اختلافات معنوية بين متوسط الدخل القومي و درجة التصنيع.

في دراسة أجراها سيمون كزنت(simen kuzent) تم تقسيم الدول إلى بعض المجموعات المختلفة حسب متوسط الدخل الفردي[1].

قد تبين له وجود انحراف (انخفاض) في مشاركة القطاع الزراعي في الإنتاج القومي بزيادة الدخل الفردي. و سمي مشاركة قطاع (+M) ويطلق عليه القطاع الصناعي,يزداد بزيادة الدخل القومي.

[1] مركز التنمية الصناعية (وثائق مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية ,بغداد 12-19 ديسمبر 1969, وثائق المؤتمر ,دراسة أساسية).
S .Kuznets ,1957 Quantitative Aspecte the Economic Growth of Nations,Economic Development and Cultural changeVol.(Supplement) No.4 July,P.23

و في الدول ذات الدخل المرتفع, فان متوسط الدخل القومي يرتفع بمعدلات تزيد عن (50%) في قطاع الخدمات(S).

الاختلاف في(GDP).

و نفس الاتجاه موجود في مشاركة قوة العمل في هذه القطاعات, حسب متوسط مستوى الدخل الفردي,فانخفاض النسبة لقوة العمل في قطاع الزراعة ,و ارتفاع نسبة قوة العمل في قطاع الصناعة (+M) غير واضحة في الأرقام المكونة للناتج, مع الإشارة إلى أن الإنتاجية تختلف بين الصناعة و الزراعة.

و الخلاصة التي توصل إليها كوزنيست هي:

1. في كل دولة باستثناء يوغسلافيا و الهند, و في أي فترة ,فان مشاركة قطاع الزراعة (A) في قوة العمل ينخفض وفي بعض الدول مثل بريطانيا و أمريكا, فان الانحراف الكلي يون غالبا ($\frac{8}{10}$) من المستوى الأولي للمشاركة.
2. في اغلب الدول,مشاركة قطاع (+M) في قوة العمل يرتفع , مع وجود بعض الاستثناءات في ايرلندا, يوغسلافيا , المكسيك ,نيوزلندا حيث تنخفض النسبة و هذا الانخفاض يكون بسبب المشاركة المبدئية المرتفعة.
3. مشاركة قطاع (S) في قوة العمل , في اغلب الدول , ارتفع نسبيا, و كان الارتفاع في قطاع (+M).

ففي معظم الدول كان الانخفاض في مشاركة قطاع (A) ناتج عن ارتفاع المشاركة في قطاع (S), و ليس من الارتفاع في مشاركة قطاع (+M).

4. من خلال قطاع (S) يمكن تمييز جزئيين رئيسيين هما: النقل و التجارة , و الخدمات الأخرى ,ويمكن ملاحظة ارتفاع مشاركة قوة العمل في النقل و التجارة في كل الدول باستثناء يوغسلافية , كما أن ارتفاع المشاركة في الخدمات الأخرى كان أكثر نضوجا وذلك لمجموعة من الأسباب:

أ. التطور التكنولوجي و نسبة التشغيل التي كانت متوقعة, نتج عنه زيادة في الناتج و النمو السكاني في الدول النامية الآن أكثر ارتفاعا (سرعة) من الدول الأوربية خلال فترة التصنيع.

ب. التطور الهيكلي لقوة العمل.

أما نموذج النمو في أي دولة يعكس الخبرة الاقتصادية السابقة في تلك الدولة, كما أن نموذج النمو في بعض الدول يعتمد على علاقاتها مع الدول الأخرى, و مثال ذلك الدول الأوربية الصغيرة و التي أخذت التصنيع عن جاراتها الكبار.

و في الاقتصاد الدولي,هناك مناطق يتم تصنيعها بسرعة اكبر من غيرها و هذا ناتج عن انخفاض تكاليف التصنيع, كما أن بعض الدول تصنع بسرعة اكبر من غيرها نتيجة لإيجاد أسواق خارجية لمنتجاتها و مواد أولية تحتاجها الصناعة .

الفرع الثالث : هل يوجد نموذج النمو؟

العمل الذي قام به التغيرات الهيكلية للناتج القومي,و قوة العمل كان لها الإجابة عن السؤال عما إذا كان هناك نموذج مثالي للنمو الصناعي .

و قد قام بعض الاقتصاديين بوضع نماذج للتصنيع باتجاهات مختلفة, و دراسة النماذج التاريخية للنمو تبدو للوهلة الأولى مهمة للتصنيع و التخطيط الاقتصادي و لكن هل معرفة نماذج النمو لقطاعات خارجية متشابها للدول المختلفة خلال فترة طويلة من الزمن؟ و هل هي مساعدة لعمل قرارات متخصصة للتخطيط الاقتصادي ؟و سنقوم بدراسة بعض النماذج للنمو الصناعي.ص

الفرع الرابع : نموذج هوفمان و النمو في الاقتصاديات الصناعية

Hoffman and the Growsh of Inelustrial Economics

من الدراسات الرائدة لنماذج النمو دراسة هوفمان و التي تتعلق بتقسيم الناتج الصناعي بين السلع الاستهلاكية و السلع الرأسمالية, كما وردت في كتابه "النمو في الاقتصاديات الصناعية" حيث يقول: "إن ناقشنا الرئيسي ما يلي: مهما كانت الكميات النسبية لعناصر الإنتاج,و موقعها "موطنها" و حالة التكنولوجيا, فان هيكل القطاع الصناعي للاقتصاد يتبع دائما فيها موحدا الغداء, النسيج, الغزل,الأثاث,و التي نعرفها بأنها صناعات سلع استهلاكية ,وعلى ما تطور من خلال عمليات التصنيع , أما صناعات الأعمال المعدنية, بناء القاطرات, و الصناعات الهندسية و الكيميائية , فهي صناعات سلع رأسمالية, وعادة ما تتطور بشكل أسرع من المجموعة الأولى و من الممكن مشاهدة ذلك من خلال عمليات التصنيع,و بالتالي فان نسبة صافي الناتج "القيمة المضافة" في المجموعة الأولى تتناقص باستمرار مقارنة من صافي الناتج في السلع الرأسمالية .

و قسم هوفمان العملية الصناعية إلى عدد من المراحل, و هذه المراحل يمكن تشخيصها في جميع الاقتصاديات الحرة و هي[1]:

في المرحلة I :نسبة ناتج السلع الاستهلاكية إلى ناتج السلع الرأسمالية تكون 5 (1+) إلى 1.

في المرحلة II:تكون النسبة 2,5 ($\pm$1) إلى 1.

في المرحلة III: تكون النسبة 1$\pm$ (0,5) إلى 1.

في كل هذه المراحل الناتج من السلع الرأسمالية يبدأ من قاعدة صغيرة جدا ثم يرتفع بسرعة أكثر من السلع الاستهلاكية حتى المرحلة الرابعة حيث يكون ناتج السلع الرأسمالية أعلى من السلع الاستهلاكية و نموذج النمو الصناعي عند هوفمان هو كما يلي :

المرحلة I: هيمنة صناعات السلع الاستهلاكية .

المرحلة II: تأخذ صناعات السلع الرأسمالية بالارتفاع بشكل مهم, و نتائجها تقريبا يساوي نصف

ناتج السلع الاستهلاكية .

[1] د. اسماعيل صبري عبد الله ،نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ،دراسة قضايا التنمية و التحرير الاقتصادي و العلاقات الدولية ،الهيئة العامة للكتاب سنة 1976

المرحلة III : توازن صناعة السلع الرأسمالية مع صناعة السلع الاستهلاكية ، مع وجود ميل

للتوسع في صناعة السلع الرأسمالية أسرع من الأخرى.

و يمكن ملاحظة تناقص النسبة لمدى واسع من الأقطار كما بينها هو فمان هنا عدد من الأقطار الصناعية اجتازت المرحلة الأولى من التصنيع قبل نهاية القرن التاسع عشر مثل: بلجيكا، بريطانيا، سويسرا، ومع نهاية القرن اليابان، وفي المرحلة وصلتها عدد من الأقطار مابين (1906–1948) مثل البرازيل، تشيلي، المكسيك، الأرجنتين، الهند، نيوزلندا.

واغلب الأقطار الأكثر تصنيفا وصلت المرحلة الثانية عند نهاية القرن التاسع عشر مثل ألمانيا، فرنسا، سويسرا،أمريكا، بلجيكا، بريطانيا، وهناك أقطار أخرى وصلت هذه المرحلة من التصنيع (الثانية) 1940 مثل: نيوزلندا، البرازيل،الأرجنتين، اليابان،الدانمارك، هولندا، كندا، استراليا...وبعض هذه الأقطار وليس كلها في منتصف القرن العشرين أو قبله قد وصلت المرحلة الثالثة من التصنيع وهي بريطانيا ، فرنسا ، سويسرا، الدانمرك، بلجيكا، ايطاليا، السويد، ألمانيا، أمريكا ،كندا، استراليا، وجنوب إفريقيا.

و تختلف هذه الأقطار في السرعة التي تحركت بها للانتقال من مرحلة لأخرى ، و بلغت نسبة الناتج الصافي : السلع الاستهلاكية – السلع الرأسمالية ثلاثة مجموعات من الأقطار وهي:

أ. دول ذات معدل حاد للتناقص مثل اليابان و ألمانيا.

ب. دول ذات معدل متوسط للتناقص مثل: بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، استراليا ،وجنوب إفريقيا.

جـ. دول ذات معدل منخفض للتناقص مثل: أمريكا ،كندا، الأرجنتين، الدانمرك.

وقد بين هو فمان بان دول مثل الولايات المتحدة من خلال سلسلة زمنية مستمرة لعشر سنوات بان النسبة أظهرت تناقص مستمر.

وصافي الناتج الإجمالي لقطاعين من الصناعة تم الوصول أليه بواسطة هوفمان بجمع نواتج الصناعات الفردية التي أشار إليها ضمن فئة أو أخرى، لكنه ليس لديه الكثير للقول

حول دور الصناعات المقسمة بدقة ضمن القطاع الصناعي، فهو يقترح إن صناعات جزئية خاصة كان لها هيمنة طبيعية خلال أشكال جزئية للنمو الصناعي.

إن نموذج نمو القطاعات الصناعية المقسمة بشكل ممتاز أكثر ارتباطا من الدراسات الأخرى لنموذج الصناعي التي سيتم تناولها باختصار، وسيتم استعراض بعض الانتقادات على نموذج هوفمان.

أولا هناك ثلاثة نقاط مهمة :

1.محدودية المصادر الإحصائية التي اعتمدها هوفمان خاصة للسنوات المبكرة.

2.هناك صعوبة لعمل مقارنة بين الأقطار المختلفة.

3.اجبر هوفمان علي تقدير صافي الناتج من الأرقام لاستخدامه بينها الإحصائيات تستبدل نسب صافي الناتج الخاص.

ثانيا.تحليل هوفمان يقوم بصرف النظر عن تشابه الإنتاج الصناعي،فاختياره للصناعات من اجل إدخالها في القطاعين الصناعي كان مضللا فبعض الصناعات كالصناعات الكيميائية تنتج كلا من السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والقيمة الدقيقة للناتج الصافي تم احتسابها بوضوح باعتمادها علي التصنيف العام الذي يصنف فيه صناعات خاصة.

وقد ناقش هوفمان بالتفاصيل تصنيف الصناعات بين القطاعين والصناعات التي يصعب تصنيفها تركت ،والصناعات الثمانية التي تم تقدير النسبة التي تنتج بالمتوسط ثلثي الناتج الصناعي الإجمالي ،وهذه النسبة تختلف تبعا لمرحلة التصنيف والصناعات الاستهلاكية الرابعة هي:

1.الغداء ،الشراب والتبغ.

2.الملابس وتضم الأحذية والجوارب.

3.السلع الجلدية.

4. الأثاث ولا تضم الصناعات الخشبية الأخرى.

صناعات السلع الرأسمالية فهي:

1.المعادن –الحديدية وغير الحديدية.

2. الآلات الكمائن .

3.بناء القاطرات.

4.الكيميائيات.

وطالما إن هذه الصناعات تنتج توليفات من السلع الرأسمالية والسلم الاستهلاكية أو واحدة منها فإنها سوف تسود وليس صحيا انه ضمن كل تصنيف صناعي هناك انتقال.

وبمقارنة الناتج بين تلك التي للمستهلكين وتلك التي للمنتجين .إن تصنيف ناتج كل صناعة فردية إلى استهلاكية ورأسمالية قد ينتج قيم مختلفة لنسب هوفمان .

ثالثا .الاعتراض الثالث على تحليل هوفمان وهو ليس أساسيا:استخدمه لمراحل التصنيع بين السلع الرأسمالية ولاستهلاكية ،ولم يعطي الأسباب التي دعته إلى اختيار هذه المرحل.كما إن قيم النسب التي يعرفها هي تماما عشوائية ،وقد تكون منطقية لو انه اختار عدد اكبر أو اقل من مراحل التصنيع.

المهم هو اتجاه تحرك النسبة،أو مدى النطاق التي يستمر فيه التحرك،أو النقطة التي تصل إليها النسبة أكثر من المراحل الاعتباطية.

وهذه نقود إلى أربعة محددات أساسية لتحليل هوفمان وهي[1]:

أولا. الاتجاه المتناسق في هبوط النسبة لناتج السلع الاستهلاكية إلى السلع الرأسمالية.

وهذا ينطوي على نوعين من الظواهر المختلفة:

1. النزعة ،لوجود تكنولوجيا معينة ،ووفرة الموارد الطبيعية ضمن الاقتصاد ككل ليصبح أكثر قدرة على إنتاج السلع الرأسمالية ،وذلك لمقدرة الأقطار على أنفاق المزيد من رأس المال الاجتماعي مع زيادة الدخل القومي.

[1] W .Hoffman 1960,The Growth of Industrial Economics Ammerican Review.P .635

2. اتجاه نسبة صافي الناتج للانخفاض بسبب التغير بالتكنولوجيا المتاحة .وهذه تأخذ شكل التطوير الإجمالي للمنتجات الجديدة ،أو تطوير تقنية جديدة للإنتاج تكون مكثفة لرأس المال.

ثانيا.من الواضح إن في سنوات ا لتصنيع الأولى لا يوجد ضرورة للدول الصناعية الجديدة للتتبع نماذج هوفمان ،فالتكنولوجيا الجديدة ،والمنتجات الجديدة متاحة.

ثالثا.ارمي بأن الهدف الرئيسي لكتابة هو إن يبين إن الاقتصاديات الحرة تمر خلال هذه المراحل المتأخرة لتصنيف هوفمان بدون إن تمر بمراحل سابقة للتصنيع.

رابعا. نموذج هوفمان العريض بقي عريض ، ويستعمل من قبل واضعي السياسات في الدول الراغبة في التصنيع ، فنموذج هوفمان يبين بان الحكومات إذا لم تقم بأي سياسة جزائية نحو التصنيع ،فان السلع الاستهلاكية ستتطور قبل السلع الرأسمالية ولكن ناتج السلع الرأسمالية ضمن القطاع الصناعي في الفترة الطويلة ستنمو بشكل أسرع.

الفرع الخامس : نموذج جنري في النمو الصناعي Chenerys patterns of industrial GROUIH

إن معظم المحاولات لإقامة نماذج للنمو الصناعي كانت من هذا النوع ،وكانت من أهم الدراسات دراسة جنري وتيلور(Chenery and Taylar) ، والأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية ولاجتماعية) وهذه الدراسات تستخدم أساليب متشابها تتضمن تحليل الانحدار لمقطع عرضي الإنتاج القطاعات الصناعية لعدد كبير من الدول ،كدالة لعدد من المتغيرات المستقلة.

وقد اهتم جنري بثلاثة متغيرات رئيسية في التركيب الاقتصادي كتقدم صناعي وهي[1]:

1.الازدياد في الأهمية النسبية للصناعات التحويلية.

2.التغير في التركيب المدخلات الصناعية.

3. التغير في الأساليب الفنية لإنتاج ،ومصادر عرض السلع الفردية.

[1] H .B Chenery and L Taylor, 1968 "Development patterns :Among Countries and Overtime Review of Economic and.Statistics ,Novembre ?New York, P.393

وفي دراسته التي أجراها سنة 1960 قدر معدل الانحدار الخطي للوغاريتم فيها للقيمة المضافة للفرد وتعتمد علي الدخل الفردي وعلى السكان.

Log vi=logBio+BillogY+Bi2logN

حيث :(Vi):القيمة المضافة في الصناعة أو قطاع (i)

(Bil):مرونة النمو

(Bi2): حجم مقدار المرونة

(Y): متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

N:عدد السكان

وانحدار القيمة المضافة للفرد في الصناعة التحويلية وفي كل القطاع الصناعي لها معاملات تحديد (R2)مرتفعة n(0.931)للصناعة التحويلية ،(0.963) لعمالة"ومرونة النمو (B11) للصناعة التحويلية (1.44) و للقطاع الصناعي كله (1.36)، ونتائج الانحدارات بواسطة القطاعات الرئيسية مبينة كما في الشكل التالي:

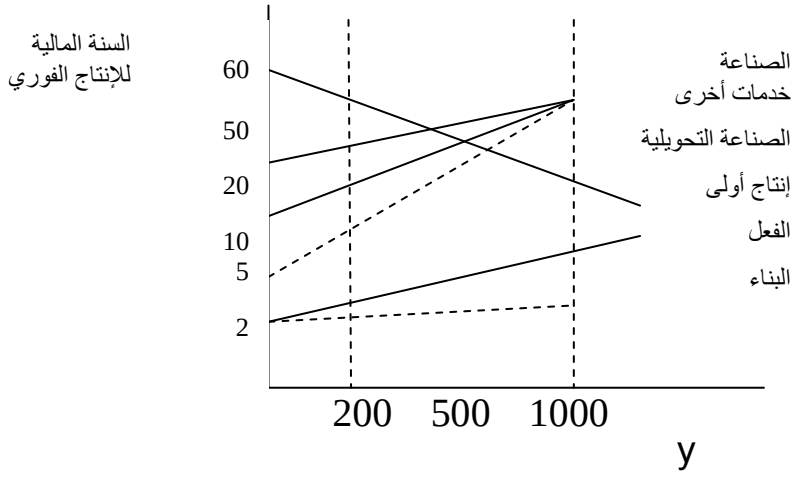

متوسط الدخل الفردي

وهذا النموذج يصف مايلي:

أ. ازدياد (ارتفاع) مشاركة الناتج الصناعي من (17%)(12% للصناعات التحويلية فقط) في مستوى الدخل القومي (100) دولار إلى (38%)(33% للصناعات التحويلية)،وعند مستوى (1000) دولار فان مشاركة النقل و البناء تتضاعف، بينما الإنتاج الأولي يتناقص من (45% – 15%).

ب. و تحليل الانحدار يؤكد نتائج كزنت (Kuznets)، وذلك لازدياد مشاركة الخدمات (باستثناء النقل) في الناتج القومي لا تتغير بشكل معنوي مع متوسط الدخل الفردي .

ج. بالرغم من ارتفاع معاملات التحديد بشكل مقارن فان اغلب الدول تنحرف عن النموذج لمدى معين، ولكن القيم المضافة للفرد في قطاع الصناعة تزداد بأكثر من (50%) عن المستوى الدخل الفردي.

وفي اقتصاد ينمو بشكل مستقر، فان الناتج الصناعي يزداد بهذا المقدار خلال فترة (20) سنة إذا نما متوسط دخل الفرد بمعدل (15%) بالسنة، لذلك فلا توجد دولة يكون فيها النمو الصناعي متقدما أو متأخرا بأكثر من (20) سنة.

وقد وجد جنري وتيلور تفسير أفضل لمشاركة الصناعة في الناتج القومي في دراسة احدث باستخدام معادلة انحدار أكثر تعقيدا، و المتغيرات كانت في الدراسة السابقة: الدخل الفردي، السكان، حصة تكوين إجمالي رأس المال الثابت في (GNP)، حصة الصادرات الأولية من الـ (GNP) ، وحصة الصادرات التحويلية من ال (GNP).

كما إن المعادلة تحوي حد غير خطي (مربع متوسط الدخل الفردي) وهذا يسمح بتناقص المرونات بارتفاع الدخل في اغلب القطاعات الصناعية .....لذلك فهناك تعارض معين في العلاقة بين النمو الصناعة ونمو الناتج الكلي.

وفي دراسة جنري لعام (1960) أقدم على تحديد مستويات الناتج الطبيعي من مجاميع مصنفة حسب طبيعة الطلب على منتجاتها وهي :

(A): الاستثمارات والمنتجات المتعلقة بها .

(B): السلع الوسيطة .

(C): السلع الاستهلاكية.

وهذا مماثل لما أجراه هوفمان ،ولكن جنري تغلب على الاعتراضات الثانوية على تحليل هوفمان من خلال تقسيم للصناعة أكثر إقناعا،فقد انقد هوفمان لأنه يقسم المجموعة (B)بشكل اعتباطي إلى مجموعتين ويحذف عدة قاعات مدموجة .

وبمغايرة نتائجه في هذه الدراسة لمجتمع سكاني عدد سكانه (10) ملايين نسمة توصل إلى النتائج التالية.

اختلافات مرونات النمو بين السلع الاستثمارية والاستهلاكية يكون كبيرا كلما زاد الاختلاف بين قطاعات الزارعة والصناعة ، وعند مستوى دخل (100) دولار للفرد فان (68%من الصناعات التحويلية تتضمن سلع استهلاكية، و(12%) سلع استثمارية.

وعند مستوي دخل (600) دولار زادت مشاركة مجموعة (A)إلى (35%) وجمعيها صناعات تحويلية بينها المجموعة (C) هبطت إلى (43%) ، بينما حافظت المجموعة (B) على مشاركة ثابتة من المجموع الكلي ونتائج جنري لم تقدم شيئا جديدا أكثر من مضاعفة نتائج كزنت حول تغير التركيب الاقتصادي ، هذا من ناحية، وتلك الخاصة بهو فمان حول تغير الناتج النسبي للسلع الاستثمارية والاستهلاكية.

وبسبب التصنيع ،فان جنري يعني ثلاثة مصادر للطلب على الإنتاج الصناعي :

1. إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات .
2. تنامي الاستخدام النهائي للمنتجات الصناعية.
3. نمو في الطلب الوسيط (من2 ،1) .

يقاس إحلال الواردات لفرق بين نمو الناتج بدون تغير نسبة الواردات والنمو الفعلي وتم احتسابها إحلال الواردات من تحليل الانحدار ،ومصدري الطلب الآخرين تم احتسابها بطريقة غير مباشر والنتيجة هي:نمو الناتج الصناعي الذي ينتج عن زيادة نصيب (مشاركة) في الناتج الكلي .نبين مستويات الدخل (100) دولار للفرد و(600) دولار فان النمو في الطلب النهائي مثل (22%) من هذا النمو ، أو (32%) إذا أضيف الناتج الوسيط ، والإسهام المتزايد للناتج المحلي في العرض الكلي (المعرف هنا بإحلال الواردات) أكثر أهمية من آثار الطلب البحث انه يمثل (50%) من التصنيع ،

وهذا يترك (18%) والذي يعزى إلي تغيرات في الأسعار وأخطاء التقدير وربما إحلال سلع تحويلية محل سلع أو خدمات أخرى خاصة في الأعمال (الحرف اليدوية) .

ومقدار إحلال الواردات يختلف بسب القطاع وهو يمثل (70%)من النمو النسبي للسلع الاستثمارية والوسيطة، ولكنه عامل ثانوي في قطاع السلع الاستهلاكية .

ويدعي جنري إن نتائجه تتناقض مع الافتراض: ً إن التغيرات في التركيب الطلب هي السبب الرئيسي للنمو الصناعي ً فإذا حصلت زيادة في دخل قطر معين بدون تغير في الميزة النسبية ، فالتحليل يقترح إن التصنيع الطبيعي سوف يأخذ مكانة كما إن التغيرات في شروط وظروف العرض الناتجة عن تغير التكاليف النسبية نتيجة لزيادة الدخل يسبب إحلال الناتج المحلي محل الواردات ، وبطريقة اقل مكان السلع المصنعة يدويا فتغيرات العرض هذه أكثر أهمية في بيان وتوضيح نمو الصناعة من تغيرات الطلب وهذه النتيجة ينبغي اعترضها على أساسين:

الأول . حسب التعريف فان إحلال الواردات هو انحرف عن النمو النسبي للواردات.

الثاني .يتعلق بمحددات تحليل المقطع العرضي.

وفي دراسة جنري سنة 1960 يوضح إن (70%) من النمو الصناعي من خلال الانحدار في مستويات الدخل الفردي وبين العوامل الأخرى التي أعطاها معظم الاهتمام لأثار الحجم الناتجة من الاختلافات في الحجم الدول ، والاختلاف وفرة المصادر . وهذه الدراسة لم تكن قادرة على أكثر من حساب وفرة المصادر (الموارد) .ولكن بأخذه السكان كمتغير توضيحي كان قادر على احتساب آثار الحجم.

ومن بين الصناعات التي أوجد لها جنري مرونة حجم السعة (B2) هي الورق (0.518) والمطاط (0.438) والمنتجات البترولية (0.670) والمعادن (0.419)، ومرونة الحجم كانت اقل لكنها تبقى معنوية للمنسوجات (0.401) وللصناعة (0.177) والكيمياويات (0.257) والمكائن (0.315) ومعدات النقل (0.256) رغم أن قيم مرونات الحجم هي أقل من تلك لان الفروقات في الحجم الدول وفي بعض المناطق تكون اكبر من الفروقات في مستويات الدخل الفردي.

وعلى أساس نموذج جنري يتوقع إن يكون للبرازيل ضعف الناتج الصناعي الفردي مقارنة بدول أمريكا المركزية ، بسبب عوامل الحجم وحدها، لكن في الحقيقة فان الفرق بين البرازيل ودول أمريكا اللاتينية الصغيرة أكثر من هذا.

وفي دراسة جنري يتلور فأن أهمية كل من الحجم ووفرة الموارد تم إخراجها وذلك بسبب التقسيم الأكثر تخصيصا للعينة إلى ثلاثة مجموعات من الدول : صناعة كبيرة وصغيرة ،وصغيرة أولية وعدم التجميع سم بتحليل الانحدار لمقطع عرضي أكثر تحديدا والذي اشتق منه جنري وتيلور ثلاثة نماذج للنمو . للدولة الكبيرة فان نسبة الصناعة في الناتج القومي ترتفع من (16%) عند مستوى الدخل (100) دولار إلى (32%) عند مستوى الدخل (400) دولار وتصل إلي (37%) عند مستوى (1200) دولار ومعامل التجديد (0.91=R2).

نموذج النمو لدول الصناعات الصغيرة يسمى نموذج الدول الكبيرة نتيجة تأثير مستويات الدخل، ولكن هناك عدد من التغيرات في النموذج (معادلات الانحدار) لها اثار مختلفة كثيرا.

و دراسة جنري وتيلور فشلت في اختبار الأثر في الهيكل الصناعي على أد المتغيرات و الذي اقترحه جنري في دراسته سنة 1960 لأهميته و هو توزيع الدخل , فان الاختلافات في توزيع الدخل لن يكون لها اثر على السلع ذات المرونة الداخلية الثابتة في الطلب.

و إمكانية احتساب الاختلافات الإقليمية في اختلال التركيب الصناعي اقل سهولة ,لكن في دراسة جنري سنة 1960 بين أن الناتج الصناعي في أوربا أعلى من ذلك الذي يمكن التنبؤ به في آسيا أو استراليا ,كندا.

و يمكن تلخيص نتائج جنري بـ:

1. يوجد نموذج طبيعي للنمو معرف بشكل جيد,حيث الاختلافات صغيرة للخدمات,الزراعية و معظم السلع الاستهلاكية التحويلية.
2. الانحراف اكبر في الآلات و النقل و السلع الوسطية. حيث أن وفرة المصادر أكثر وضوحا, و تعكس الفرو قات بين نسبة الواردات و الإنتاج المحلي.
3. قطاعات التغليف في الدول حيث التركيب الصناعي يختلف من النموذج الطبيعي عادة لنمو أكثر.
4. المعايير الاقتصادية ربما أكثر أهمية للإنتاج الصناعي, و المجموعات الإقليمية ستعمل على تسهيل النمو الصناعي لكل الدول الكبرى النامية صناعيا.

5. يوجد اختلافات معنوية في نموذج النمو الصناعي في القرن العشرين مقارنة بالقرن التاسع عشر عندما تكون أسواق التصدير متاحة بسهولة للدول المصنعة.

6. تحليل الجزء له منافع و ذلك لأنه لعب بمقارنة المنافع مع العوامل بالجزئية الأخرى في دول معطاة , و قد أعطى إضافة إلى المعرفة عن نماذج النمو العمة للوصول إلى أفضل توزيع للمصادر.

الفرع السادس : استراتجيات التنمية الصناعية

اقتصر الفكر الاقتصادي و لفترة طويلة لتطوره على الحديث عن نوعين من الاستراتجيات التي يمكن تبنيهما عند القيام بالتنمية الاقتصادية عموما, و التنمية الصناعية على و جه الخصوص في الدول الآخذة في النمو و هما إستراتيجية الإحلال محل الواردات, و إستراتيجية تشجيع الصادرات. و كثر اجدل حول ايجابيات و سلبيات كل من هاتين الإستراتيجيتين و مدى ملائمة كل منهما لمرحلة معينة من مراحل التطور دون أخرى و لهيكل إنتاجي دون آخر. إلا أن تفاقم النتائج السلبية التي أسفر عنها تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات بالنسبة لكثير من الدول الآخذة في النمو,و في مقدمتها(ج.م.ع) و الصعوبات العملية التي اعترضت تطبيق إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير قد أدت بالفكر الاقتصادي إلى البحث عن بديل لهاتين الإستراتيجيتين فكانت إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للإستراتيجيتين الأخريين و هو أمر الذي سنتعرض إليه في الصفحات القادمة.

أ. إستراتيجية الإحلال محل الواردات

على الرغم من كثرة استخدام هذا الاصطلاح في الفكر الاقتصادي فان معناه لا يزال يحيط به قدر الغموض .و بدون الدخول في تفاصيل ذلك فان الإحلال محل الواردات وفقا لمفهومنا يتحقق عندما ينخفض نسبة ما يتم استرداده من سلعة ما أو مجموعة من السلع إلى مجموع المعروض منها في السوق المحلية فضلا عن القيام بإنتاج سلعة ما أو مجموعة من

السلع إلى مجموعة المعروض منها في السوق المحلية عن القيام بإنتاج سلعة و لأول مرة بدلا من استردادها من الخارج.

و تتعدد الأسباب التي قيلت تبريرا لتبني إستراتيجية الإحلال محل الواردات ,كما تختلف أهمية هذه الأسباب من دولة إلى أخرى و من وقت إلى آخر . و فيما يلي أهم هذه الأسباب:

1. إن قدرا من الإحلال محل الواردات يتفق كنتيجة طبيعية للنمو, إذ أن مع اتساع السوق المحلية نتيجة التنمية الاقتصادية لا بد و إن نتوقع نشوء صناعات محلية جديدة لإشباع الطلب المرتبط باتساع السوق , و إن ذلك لابد وان يحدث سواء قامت الحكومة بتشجيع هذه الصناعات أم لم تقم . و بالتدريج يتحول هذا القدر من الإحلال محل الواردات مع زيادة النمو في الصناعات الصغيرة إلى الصناعات التي يتطلب لنجاحها توافر أحجام كبيرة نسبيا لوحداتها الإنتاجية . لذا فان الدول الصغيرة سرعان ما تستفيد هذه الإمكانية من إمكانيات الإحلال محل الواردات.

2. إن قدرا من الإحلال محل الواردات قد يتحقق نتيجة لضرورة اقتصادية تمليها ما يحدث من اضطراب وأزمات في العلاقات الاقتصادية الدولية كما حدث خلال الأزمة العمالية سنة (1930) و خلال الرب العالمية الثانية.

3. كثير من الدول الآخذة في النمو قد و جدت نفسها تندفع إلى تبني المزيد و المزيد من إستراتيجية الإحلال محل الواردات كرد فعل لما تعانيه من تزايد ضغط العجز في ميزان المدفوعات. و غالبا ما يكون تزايد ضغط العجز في ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الطلب على الاستيراد الذي يرجع بدوره و في جزء كبير منه إلى طموح برامج التمنية ونتيجة لجمود قطاع التصدير أو عدم نموه بالقدر المطلوب. إن الإحلال محل الواردات غالبا ما يكون أسهل تطبيقيا من العمل على تشجيع التصدير.

4. إن الإحلال محل الواردات قد يكون نتيجة لإتباع مخطط للتنمية الاقتصادية يهدف إلى المزيد من إقامة الصناعات محليا أو إلى توفير المزيد من العملات الأجنبية أو خلق فرص للعمالة أو تعظيم الدخل القومي في الأجل الطويل أو تحقيق هذه الأهداف أو بعضها مجتمعة.

إلا انه كانت هناك أسباب أدت إلى تبني إستراتيجية الإحلال محل الواردات سواء أكان ذلك نتيجة اختيار واع أو اضطرار فان التجربة العملية و إن أدت إلى تنمية و تطوير القطاع الصناعي إلى حد ما في بعض الدول الأخذة في النمو إلا انه إنها قد أسفرت في نفس الوقت عن سلبيات كبيرة, وفي مقدمة هذه السلبيات ما يلي:

1. لقد أدى تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات إلى المغالاة في الأهمية التي أعطيت لإقامة الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة و الصناعات الرأسمالية. الأمر الذي ترتب عليه زيادة استيراد الاقتصاد لهذه السلع الأخيرة وجعله أكثر حساسية لما يحدث من تقلبات في حصيلة العملات الأجنبية إذ إن النقص في هذه الحصيلة غالبا ما يؤدي إلى تقليل استيراد هذه السلع مما يؤدي إلي تعطيل الطاقة المتاحة.

2. إن الإحلال محل الواردات قد تم مع أخد النمط القائم للاستهلاك كأساس بينما قد يكون الهدف النهائي للتنمية هو تغيير هذا النمط,فضلا عن ذلك فان اخذ النمط القائم قد لا يتفق مع ما يتمتع به الاقتصاد, خاصة في الأجل الطويل,من مزايا نسبية. ومن شان ذلك إن يؤدي إلى عدم كفاءة استخدام الموارد.

3. إن الإحلال محل الواردات قد أدى إلى تبني أساليب إنتاج كثيفة رأس المال وتكنولوجيا متقدمة بما لا يتفق مع الوفرة النسبية لموارد الدولة الأخذة في النمو وخاصة ما يوجد بها من أيد عاملة عاطلة.

4. إن تطبيق هذه الإستراتيجية قد أدى إلى عجز قطاعات الصناعية التحويلية عن تزويد النشاط الزراعي بما هو لازم لتطويره وحل مشكلة الغذاء في كثير من الدول الأخذة النمو , كما أدت إلى حدوث اختلال في توزيع عائد التنمية بين الريف و الحضر.

ب. إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير.

الأصل في هذه الإستراتيجية إن يتم التركيز عند اختيار ما يتم القيم به من صناعات على تلك التي يتوافر لها فرصة تصدير منتجاتها أو قدر منه إلى الخارج.

ومبرر إتباع هذه الإستراتيجية يمكن أساس انه من الناحية النظرية في انه يصعب إن لم يستحل على أية دولة إن تقوم بإنتاج جل احتياجاتها. ومن ثم لا بد من إن تقوم باستيراد قدر أو أخر من السلع والخدمات الأجنبية , وفي ذلك لابد وان تحتاج إلى مزيد من العملات الأجنبية, وحيث إن القطاع التقليدي للصادرات من المواد الأولية في الدول الأخذة في النمو يعاني من تدهور شروط التبادل وعدم زيادة حجمه كميا بالقدر المطلوب, فمن الضروري اللجوء إلى تصدير المزيد من لمنتجات الصناعية.

يضاف إلى ما تقدم إن تجربة الكثير من الدول الآخذة في النمو في العشرين سنة الأخرى في تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات قد أسفرت عن تزايد ضغط عجز ميزان المدفوعات كما أوضحنا الأمر الذي يحتم ضرورة نقل الثقل الإستراتيجية التصنيع تجاه تصنيع المزيد من التصدير.

إلا إن إتباع هذه الإستراتيجية يصطدم بالكثير من الصعوبات وفي مقدمتها:

1. إن صناعات التصدير لابد و انه تكون قادرة على منافسة مثيلاتها من الصناعات الأجنبية الأمر الذي يتطلب توافر معدلات مرتفعة للكفاءة الإنتاجية والتسويق قد لا تتوافر في كثير من الدول الأخذة في النمو.
2. إن صناعات التصدير غالبا ما تصطدم بارتفاع حاجز الحماية الذي تصنعه الدول المتقدمة أمام استيراد السلع الصناعية من الدول الأخذة في النمو.
3. إن أحد وسائل تشجيع إقامة صناعة تصديرية يمكن في الدخول في اتفاقيات بشكل أو أخر مع الشركات الدولية الناشطة. ولأسباب كبيرة فان التعامل مع هذه الشركات يكون محفوفا بكثير من المخاطر لما تتمتع به هذه الشركات من قوة احتكارية خاصة لمصادر التكنولوجيا الحديثة. فالأفضل إن هذه الشركات ما لم تواجه بقوة تفاوضية معادلة من جانب الدول الأخذة في النمو إن تعمل على بقاء حركة التصنيع من أجل التصدير تحت سيطرتها بما يكفل استمرار تبعية الدول الأخذة في النمو للخارج.

4. غالبا ما تبقى صناعات التصدير ممثلة لجيوب داخل الاقتصاد القومي دون إن تندمج بشكل كامل ضمن بنيانه مما يؤدي إلى ازدواجية الاقتصاد ودون إن تحدث أثارها في خلق صناعات جديدة ترتبط بها من الخلف أو من الأمام . ويحدث ذلك بصفة خاصة عندما يتم تشجيع صناعات التصدير في إقامة مناطق حرة واستخدام رأس المال الأجنبي.

ج. إستراتيجية التصنيع من اجل إشباع الحاجات الأساسية للسكان.

تمكن الفكرة الأساسية لهذه الإستراتيجية في إن نقطة لأية تنمية يكمن في تحديد الحاجات التي يراد إشباعها. وفي هذا إبراز للجانب التقديري (Norma tine) في وضع إستراتيجية التنمية, إذ إن تحديد الحاجات التي يرد إشباعها. إنما يتوقف أساسا على القيم التي يؤمن بها المجتمع التي تحدد بالتالي سلم تفصيلاته و أولوياته. إلا أن هذه الإستراتيجية في محاولتها إشباع ما يعد انه قبيل الحاجات الأساسية للسكان لابد وان تستند إلى حقائق موضوعية متعلقة بما يتوافر من موارد في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية و ما توجد من علاقة بين نمط الاستهلاك ومعدل الدخل القومي وهيكل توزيعه بين الأفراد .

وبتعبير أخر فان تطبيق هذه الإستراتيجية يتطلب:

1. تحديد الحاجات الأساسية للسكان. ومع التسليم بان تحديد ذلك إنما ينطوي على أحكام تقديرية إلا انه لا يتم من فراغ. إذ إن تحديد الحاجات الأساسية يتم بعد استعراض المط القائم للاستهلاك و التميز بين ما يمس غالبية السكان وبين ما يمس قطاعا محددا بهم. كما إن تحديد ذلك يتم في ضوء تطور مستوى الدخل القومي وما يتعين يكون عليه هيكل توزيعه.

2. حصر شامل لجميع موارد المجتمع التي تستخدم أو يمكن إن تستخدم في العملية الإنتاجية بحيث يتم تحديد الحاجات الأساسية التي يراد إشباعها في ضوء الطاقات الإنتاجية التي يمكن أقامتها على أساس هذه الموارد.

وإذا كانت هذه الإستراتيجية تبدأ بتحديد نمط الاستهلاك الذي يراد توجيه لطاقة الإنتاجية لإشباعه فأننا لا نتجاهل ضرورة إن يتحقق التكامل بين تصنيع السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية للسكان وبين تصنيع السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية بما يكفل تطوير الهيكل الإنتاجي على النحو الذي يضمن إشباع هذه السلع الاستهلاكية وخلق التوازن بين الاستهلاك والتراكم الرأسمالي.

وحيث إن هذه الإستراتيجية لم تتح لها الفرصة بعد التطبيق العملي في الدول الأخذة في النمو في العالم الثالث فأننا سنقتصر هنا على تحليل بعض النقاط النظرية المرتبطة بما. وكما سبق إن ذكرنا فأننا سنحاول الإجابة على بعض الأسئلة التي تثيرها هذه الإستراتيجية في علاقاتها مع الاستراتيجيات الأخرى المعروفة وفيما تقوم عليه من فروض.

السؤال الأول: إلى أي حد تعتبر الإستراتيجية بديل حقيقي لإستراتيجية الإحلال محل الموارد

و إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير؟.

من اليسير تبين إن إستراتيجية الإحلال محل الموارد و إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير يعد كل منهما بديلا للأخر لان إنتاج ما يقام من صناعات محلية أما إن يستهلك محليا وبالتالي يقلل من الاستيراد القائم أو المحتمل و إما إن يتم تصديره, وان كان ذلك لا يتعارض مع وجود إستراتيجية مبنية على قدر من الإحلال محل الواردات وقدر من التصنيع من جل التصدير في نفس الوقت وعلى نحو ما يراه المجتمع محققا لأهدافه النهائية. أما فيما يتعلق بإستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان فانه يصعب تبيين إنها تعد بديلا لأي من الإستراتيجيتين المتقدمتين بالمعنى السابق إيضاحه لكلمة البديل. ولمزيد من شرح الفكرة دعنا نفترض انه تم تحديد الحاجات الأساسية للسكان المراد إشباعها في ضوء ما يوجد من موارد وما يتوافر لدينا من معلومات عن مستوى لدخل ونمط توزيعه وفي ضوء ما نؤمن به من قيم, فكيف سيتم الإنتاج اللازم لإشباع هذه الحاجات؟. إن الأمر لن يخرج عن أحد احتمالين، الأول: أننا سنقوم بتوفير هذا الإنتاج علميا ،والثاني :؟أننا سنقوم باستيرادها من الخارج ،ومن الواضح أن الاحتمال الأول يعني إقامة صناعات تحل الواردات حيث انه قد تم

تعريف هذه الإستراتيجية بأنها تقوم على لإنتاج المحلي للسلع التي كان يتم استيرادها أو تلك التي كان لابد من استيرادها إذ لم نقم بالإنتاج المحلي ، أما الاحتمال الثاني فانه يتطلب إقامة صناعات من اجل التصدير حتى نستطيع إن نستخدم عائدها لاستيرادها تلك الحاجات الأساسية التي نرى لسبب أو أخر عدم وجود جدوى إنتاجها محليا.

أي بتغير أخر فان إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية لا تعدو إن تكون محاول لتأكيد إن تتم إستراتيجية التصنيع على أساس تحقيق قدر من التوازن بين الإحلال محل الواردات والتصنيع من اجل التصدير وذلك كله على ما يتم تحديده من الحاجات أساسية للسكان وعلى نحو يتم تفادي ما تواجهه به إستراتجيتنا الإحلال محل الواردات والتصنيع من اجل التصدير من سلبيات وصعوبات في الواقع العلمي .فهي محاول لترشيد هاتين الإستراتيجيتين لتحقيق قدر من التوازن بينهما على نحو مخطط يتفق على طبيعة رحلة التصنيع ويحقق الأهداف التالية.....

1.القضاء على تبعية الاقتصاد للخارج .

2.تحقيق التوسيع المستمر في الطاقة الإنتاجية ولطلب على السلع المنتجة.

3. توزيع الموارد بين فروع الإنتاج المختلفة وفي ضوء ما يجري تحديده من حاجات أساسية وعلى نحو يحقق أعلى قدر ممكن من الكفاءة.

4.تحقيق النمو المتوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية وفي داخل قطاع الصناعة ذاته من ناحية أخرى.

ولاشك إن الدعوة إلى ترشيد استراتيجي الإحلال محل الواردات والنتاج من اجل التصدير وتحقيق التوازن الملائم بينهما يتفق مع الحاجات الأساسية والموارد المتاحة لا يكفي وحده للقول بأن هذه الإستراتيجية تعد إستراتيجية بديلة لأي منها وبالمعنى الذي تعد به هاتان الإستراتيجيتان للإحلال محل الواردات والتصنيع من اجل التصدير بديلين كل منهما الأخر ، وان كان كل دلك لا ينفي إمكانية القول بان إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية تعد إستراتيجية من نوع ما.

السؤال الثاني: ما هو المفهوم الدقيق لما تقوم عليه هذه الإستراتيجية من فروض وكيف يتحدد مضمون هذه الفروض في الواقع؟.

من أحد الفروض الأساسية التي تقوم عليها الإستراتيجية أن التصنيع إنما يتم لإشباع الحاجات الأساسية للسكان . وإذا كان هذا الفرض يعد مصدر قوة عند تقويم هذه الإستراتيجية من الناحية النظرية إذ انه لا يمكن الاختلاف حول أولية إشباع الحاجات الأساسية ، فانه يعد أهم مصادر ما يتعرض تطبيق هذه الإستراتيجية في الواقع العلمي من صعوبات. فا لقول بان الحاجات الأساسية إنما تشمل المأكل والملبس والمسكن ، كما يشير بعض الداعين لهذه الإستراتيجية ، أمر ينطوي على تجاهل أهمية الحاجات الأخرى وفي مقدمتها التعليم و الترفيه والصحة....الخ ، كما إن الحاجة إلى المأكل والملبس والمسكن تنطوي على أمور متعددة ومتنوعة. فالحاجة غلى المأكل تتنوع من الحاجة إلى مجرد رغيف الخبز إلى الحاجة إلى العديد من أنواع المأكولات والحلوى ولا يختلف ككل. بالنسبة للحاجة الملبس والمسكن ، فأي من هذه الأمور المتعددة والمتنوعة يعد أساسيا وأيهما يعد غير أساسي ؟. إن الأمر في النهاية لا بد وان ينطوي على قدر من التحكم والى احتمال فرض القائمين على التخطيط لأوليا تهم على المجتمع ككل . لذا فان ديمقراطية التخطيط تصبح امرأ لازما في مثل هذه الحالات حتى تتم تحديد الحاجات الأساسية على نحو يتفق مع الأولويات الحقيقة للسكان.

كذلك من الفروض الأساسية التي تقوم عليها هذه الإستراتيجية إن التوجه إلى الداخل والاعتماد على الذات ليجوز تفسيره بأنه دعوة إلى الاكتفاء الذاتي وإغفال المزايا التي يمكن إن تترتب على التخصيص الدولي. إلا إن الخيط دقيق بين الاعتماد على الذات وبين الاكتفاء الذاتي واحتمال إن تنزلق هذه الإستراتيجية إلى المغالاة في الاعتماد على الذات بالقدر الذي يتناقض مع ما تتمتع بت الدول من مزايا نسبية في الزمن الطويل وهو أمر لا يكمن التقليل من خطورته.

و أخيرا فان تحديد الحاجات الأساسية التي يتم إشباعها يرتبط بالضرورة بمستوى معين للدخل و بنمط معين لتوزيعه . ولا شك إن مقتضيات التنمية ستفرض ضرورة وجود حوافز و تفاوت في الأجور على حسب اختلاف مقدار و طبيعة العمل ، أي بتغيير أخر فان قدرا من التفاوت في الدخول لابد وان يوجد. وهنا تثور أسئلة عديدة حول تحديد الحاجات الأساسية ولأي مستوى من مستويات الدخول يتم التحديد. وكذلك فان من المتصور إن الإستراتيجية المقترحة لا تتناقض مثلا مع إمكانية تشجيع السياحة في الدول الأخذة في النمو وما يعنيه

ذلك من ضرورة إقامة صناعة تنتج ما يشبع حاجات السائح و ليس فقط مجرد الحاجات الأساسية للسكان. كما إن صناعات التصدير لابد من تشجيعها حتى يمكن توفير العملات الأجنبية لشراء ما لا يمكن إنتاجه ، من الطبيعي إن توجد لإنتاج ما يشبع حاجات أبناء الدول الأجنبية ومن بينهم أبناء الدول المتقدمة وهي حاجات غالبا ما تختلف في طبيعتها عن الحاجات الأساسية للسكان إلا أنه مع التسليم بان الاعتبارات العملية ستفرض بالضرورة إنتاج سلع خلاف ما بعد لازما لإشباع الحاجات الأساسية للسكان فان ذلك لا يجوز النظر أليه إلا في ضوء مجرد كونه استثناء من القاعدة العامة.

خلاصة الفصل :

المتتبع لتتطور المجتمعات وتقدمها وازدهارها يلحظ بشكل عام أو خاص توفر مجموعة من العوامل والخصائص والأسباب ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا التطور، وتعتبر الثورة الصناعية من أهم الأسباب التي ساهمت في التطور الحديث الذي نلحظه حاليا، فمن خلالها تم اختراع مختلف الآلات والمكنات التي سخرت لخدمة الفرد والمجتمع، ومع تطور الوقت ظهرت التكنولوجيات الحديثة التي بدورها لعبت دورا أساسيا في التطور الحديث في شتى المجالات والقطاعات.

وعامل التصنيع ونشوء المناطق الصناعية هو أهم الأسباب التي ساهمت في تطوير مختلف المدن والمناطق لما له من دور في التنمية الحضرية بمختلف أنواعها الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، ولما له من فعالية في تحقيق الحياة المتطورة والمزدهرة للفرد والمجتمع، بغض النظر عن تمويله و قياس انتاجيته على مراحل تطوره.

الفصل الثالث

تقييم التصنيع ودراسة البدائل المالية في الإقتصاد الجزائري

بعد أن أصبحت بلدا مستقلا عام 1962، اختارت الجزائر نموذجا تنمويا طموحا عرف بـ"الصناعات المصنعة"، كما اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا البرنامج.

لقد تم تنفيذ هذه السياسة عن طريق الاستثمارات الضخمة في كل من صناعة الحديد والصلب والصناعة الطاقوية والمحروقات والبتروكيماويات، لما لها من تأثير في باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة. وتم إنجاز جزء كبير من هذا المجهود التنموي، والمتمثل في إقامة مؤسسات وطنية عملاقة، سخرت لإنجازها إمكانيات مالية ضخمة تجاوزت 120 مليار دولار في الفترة الممتدة ما بين 1966-1990[1].

وبالرغم من النظام الاشتراكي والأعباء المتعددة التي جاء بها نمط التنمية المتبع، إلا أن الموارد البترولية سمحت بالقيام بإنجازات مادية معتبرة وارتفاع مستمر لمستوى المعيشة رغم التزايد الديمغرافي.

ولكن انخفاض الموارد البترولية المتكرر، كشف الستار على عيوب الاقتصاد وعلى الاختلالات التي كانت تخفيها وفرة الموارد، وهكذا لجأت الجزائر إلى أسواق المال الدولية لمواجهة أزمتها، مما أدى إلى ارتفاع مديونيتها الخارجية.

ونتيجة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية، قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية من أجل تأهيل اقتصادها للاندماج في الاقتصاد العالمي، كخيار واحد ووحيد للخروج من الأزمات المتعددة التي واجهتها.

جاء هذا الفصل ليقيم عملية التصنيع المنتهجة و دراسة البديل لها للوصول الى تحقيق التنمية المنشودة ن و ذلك من خلال المباحث التالية :

[1] مصطفى محمد العبد الله وآخرون، ***الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية***، ص 356.

المبحث الأول : واقع الصناعة الجزائرية

المبحث الثاني : استعراض لتجارب اعتمدت البدائل المالية

المبحث الثالث : دراسة البديل المالي كسبيل لتحقيق التنمية السريعة في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني : تقييم عملية التصنيع في الجزائر

المطلب الأول : واقع الصناعة الجزائرية

يعتبر التصنيع أحد الجوانب الأساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى مراحل متقدمة، إذ لا يمكن تصور تحقيق تنمية اقتصادية دون تطوير القطاع الصناعي، أي أن عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية متلازمتين، وبهذا فإن الصناعة تلعب دورا حيويا في دفع وتطوير الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول : خصائص قطاع التصنيع بالجزائر

حتى بداية التسعينيات كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80% من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية. غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبذلك تغير هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام وبروز القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية كما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (5): توزع المؤسسات الصناعية الخاصة حسب الفروع

عدد المؤسسات الخاصة / الفروع الصناعية	سنة 2008	السداسي الأول 2009
الحديد والصلب	8794	9010
مواد البناء	7154	7368

كيمياء- مطاط- بلاستيك	2205	2273
الصناعات الغذائية	17045	17376
صناعة النسيج	4291	4270
صناعة الجلود	1667	1649
الخشب- الفلين - الورق	11848	12274
صناعات مختلفة	3564	3600
المجموع	**56568**	**57820**

المصدر: نشرة اقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السداسي الأول 2009

من خلال الجدول السابق نسجل ارتفاع عدد المؤسسات الخاصة بصفة عامة من 321387 مؤسسة سنة 2008 ليصل نهاية السداسي الأول من عام 2009 إلى 335486 مؤسسة موزعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية وانتقل عدد المؤسسات الصناعية الخاصة خلال نفس الفترة من 56568 إلى 57820 مؤسسة موزعة على مختلف الصناعات وبهذا الشكل تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد المؤسسات ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تماشيا والتحول العالمي في هذا الاتجاه فضلا عن الفشل الذي آلت إليه بعض المؤسسات الكبيرة والذي استدعى إعادة هيكلتها وتفتيت بعضها إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة.

أما من حيث نوعية الصناعات فعكس ما كانت عليه الصناعات سابقا وخاصة في بداية السبعينيات والمتميزة بالصناعات التصنيعية، تتميز الصناعة الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الفلاحية والغذائية وصناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والإلكترونية.

الفرع الثاني : مزايا التصنيع

تشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني لما يتوفر عليه البلد من موارد طبيعية هامة في مجال التصنيع كما تعتبر قطاع استراتيجي تبرره جملة المزايا التالية[1]:

- تعتبر الصناعة القطاع الذي يقطر الجهاز الإنتاجي الوطني وهيكله فالتصنيع في واقع الأمر العجلة التي يتحقق بفضلها تعميم الأنشطة والتشغيل في سائر القطاعات الاقتصادية خاصة قطاعي الخدمات والفلاحة؛

- تعد الصناعة كذلك محضن تكنولوجي من حيث قدرتها على إنتاج التكنولوجيا الحديثة وتعميمها على الاقتصاد برمته؛

- إن الصناعة أفضل ضمان للنمو المستقر بعيدا عن التقلبات المفاجئة في إنتاج المحروقات وأسعارها؛

- تمد الصناعة بلادنا والمؤسسات الوطنية بأوراق رابحة في السوق العالمية في المفاوضات حول نقل القيمة المضافة.

الفرع الثالث : المناطق الصناعية بالجزائر

في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طرق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3[2].

أ-إدارة المناطق الصناعية

يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا.

- **تهيئة المنطقة الصناعية**

[1] مدحت كاظم القرشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزع، عمان، الاردن، 2000، ص-ص.23-26

[2] مخلوف بوجردة، العقار الصناعي، دار هومة، ط2، الجزائر، 2006،ص-ص-12-18

تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طرق هيئات ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي[1]:

*هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/9 ، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة.

*مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.

*عن طرق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدأين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

– **تسيير المنطقة الصناعية:** حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كيفيات محددة بالمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

*المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U

*مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I.

[1] مدحت كاظم القرشي، الاقتصاد الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 23-26.

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات والتهييئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط المنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالارتفاقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرتفقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية[1].

ب- أهم المناطق الصناعية في الجزائر

تتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية أدرار وواد سلي بالشلف، وعين ميلة بأم البواقي وأرس وجرمة بباتنة، وأقبو ببجايةوسيدي خالد بالبويرة، وواد السمار ةالحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج...الخ .

جـ-إعادة تأهيل المناطق الصناعية

يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005، وخصصت الدولة له غلافا ماليا قدر بـ 7.2مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

المطلب الثاني : مواطن الخلل في عملية التصنيع بالجزائر

[1] مخلوف بوجردة، مرجع سبق ذكره، ص،ص15،16

إن واقع الصناعة الجزائرية وماتتصف به من خصائص تشير بمجملها إلى ضعف هذه الصناعة وتأخرها عن مواكبة التطورات العالمية في بعض الجوانب ، مما يجعلها غير قادرة على الاستمرار والمنافسة ،إذا مابقيت على وضعها الراهن ،الأمر الذي يفرض ضرورة ملحة لإعادة هيكلتها بما يتناسب مع التطورات الحاصلة في هذا المجال ،لكي تتمكن من الاستمرار والصمود أمام التحديات المقبلة .

ويتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية ،ومنها بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت وكأنها من ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة في الجزائر وتتجلى هذه الخصائص في النقاط التالية :

الفرع الأول: ضعف الإنتاج الصناعي :

لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي ،لاتتعدى 13% ،وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة ، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية ،حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية ،إذ لم تستطيع التخصص بها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة ،بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية ،أي التوجه للداخل ،وهكذا اضطرت الصناعة التحويلية المحلية ،لأن تكون سجينة السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده ، محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية التي تتمتع بها ،حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه ،لأجل بقائها لأنها بقيت تنتج للطلب المتوفر فيه ، غير متجرئة على الذهاب أبعد من ذلك مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة ،وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا .

الفرع الثاني: ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية :

تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كميات الإنتاج ، القيمة المضافة ،الربح ..). وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل ،وهي تعبر عن النسبة بين كمية المخرجات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات ،سواء كانت كمية الإنتاج أم القيمة المضافة المتأتية عن هذا الإنتاج[1]

وتتصف الصناعة الجزائرية ،عموما شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية .

الفرع الثالث : الحماية وضعف القدرة على المنافسة :

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة ،وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة ،وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين ،بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق ، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته ، وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها ، لذلك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية في السوق المحلية ،بسبب المستوى المرتفع من الحماية وحتى السلع التي يتم استيرادها يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية ، يفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو ضرائب أخرى تحد من قدرتها على منافسة المنتوج المحلي ،بحيث يصعب في مناخ كهذا تقويم القدرة الحقيقية

[1] العلي إبراهيم ، الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات في سوريا ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 2002، ص.75

للمنتوج المحلي على منافستها .إن أسوار الحماية التي تمتع بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف والغاية التي وجدت من أجلها ، بل كانت النتائج عكس ما أرد وكانت نتائجها السلبية أكبر على القطاع الصناعي العمومي بحيث وصل إلى مرحلة يعاني من مشاكل عديدة أبرزها :

-تدني مواصفات السلعة المنتجة .

- الارتفاع في كلفة الإنتاج .

- آلية عمل اقتصادي وإداري سمتها الأساسية البيروقراطية

- تدني مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع السوق بقوانينها ومتغيراتها

وخير مايعكس هذه المشاكل وغيرها تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي ، وانخفاض حجم صادراته،إلا أن بدأت الدولة بتشجيع القطاع الصناعي الخاص وإعطائه دورا كبيرا أدى إلى كسر احتكار القطاع العمومي للسوق وأدخله في منافسة لم يكن مهيئا لها مع القطاع الخاص المحلي ،مما فاقم من مشاكله في البداية ،وبدأ يحاول تحسين قدرته على المنافسة ،وتطوير آليات عمله بما يتناسب وظروف المنافسة المستجدة ،لكن هذا لا يخفي حقيقة أن القطاع العام الصناعي مازال يعاني من المشاكل السابقة ، كما أن الوضع يختلف من قطاع إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى ، إلا أن وجود هذه المشاكل وتراكمها مازال واقعا يدل عليه ،ورما كانت بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص أفضل نسبيا من مؤشرات القطاع العام المشابهة إلا أن زيادة حدة المنافسة في السوق المحلية والعالمية أظهر بعض السلبيات غير المشجعة مثل :

- توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج وإجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة .

- المطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين

كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية وعدم قدرتها على الصمود والاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية .

الفرع الرابع : العلاقة مع السوق الخارجية :

إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاقا العملية التنموية وبخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة ،قد زاد من حجم المستوردات ،كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية والتجهيزات والمساعدة الأجنبية، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها ،مما فاقم من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها المجحفة في كثير من الأحيان .

الفرع الخامس : ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية :

تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية ،ومنها الدول العربية ، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية ،بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية ، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها :

- عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة ، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى اقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية .

- اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام

- الإنتاجية الضعيفة للعمالة .

– الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية

إضافة لذلك تعتبر العملية الصناعية عملية كمية ،وليست عملية نوعية ،أي أنها ترتكز اهتمامها على الإنتاج الكمي مع إهمال النوعية أو إلى اهتمام ضعيف بنوعية المنتوج ، والعمل على تطويره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين ، فالعالم يشهد تغييرا هائلا ومتسارعا في تطوير الإنتاج ومواصفاته ،ولا تزال مسألة التكلفة والنوعية قائمة وتشكل أحد أهم التحديات التي تقف أمامها الصناعة الجزائرية .

الفرع السادس : الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة :

لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة ،فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق ،وبخاصة في خلق سلع وخدمات جديدة ،ولا يقتصر أثر التكنولوجيا في إحداث تغيرات بنيوية واجتماعية فحسب ، بل تغيرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتهم الإنسانية وأسلوب عملهم وما يهمنا هو ما أحدثته وتحدثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغيرات جذرية عديدة تتعلق بـ [1]:

- الآلات والمعدات والتجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج .
- طرق العمل وأساليب الإنتاج ، وغرضها تحسين الإنتاج من حيث الكلفة والنوعية
- العلاقات العمالية المنظمة للعمل ورأس المال .
- خلق صناعات جديدة تنتج سلعا وخدمات عديدة لم تعرف من قبل.

وبذلك فإن تقدم الصناعة مرتبط بل مرهون بتقدم التكنولوجيا ، وما يرتبط بها من معرفة وبحث علمي ، كما أنها مدينة لها بكل ما حققته وستحققه ، لكن الصناعة في

[1] العلي إبراهيم ، الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودوره في تنمية الصادرات في سوريا ،رسالة ماجستير، مرجع سابق ،ص79

البلدان النامية مدينة إلى عملية نقل التكنولوجيا المكتشفة والمطبقة في البلدان الصناعية ،التي أخضعت عمليات نقلها إلى قنوات مختلفة تستطيع عن طريقها استغلال هذه التكنولوجيا للحصول على عوائد ومكاسب عديدة مكلفة جدا للبلدان المستوردة التي تنقل التكنولوجيا عن طرق الحصول على الآلات والمعدات والتجهيزات الحديثة ،أو وثائق براءة الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية ، إضافة إلى المساعدات والدراسات الفنية لكن عملية نقل التكنولوجيا ،لا تقتصر على إقتناء هذه الآلات والوثائق بل تتطلب تطويع هذه التكنولوجيا وتفهمها واستيعابها وتطويرها لتستثمر بكامل طاقاتها وبما ينسجم مع البيئة التي تعمل بها

إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك ، حيث أخذت عملية نقل التكنولوجيا شكل عملية التقليد ، ولم يتم في أغلب الأحيان اختيار التكنولوجيا حسب متطلبات البيئة ، بل تم اللجوء إلى جهات خارجية لدراسة المشروعات الصناعية وتحديد أنواع الآلات والتجهيزات وطرق التشغيل والصيانة ،وبالتالي لم يتم استيعاب وتطويع هذه التكنولوجيا بماياناسب البيئة المحلية ، والعمل على تطويرها أو إعادة إنتاجها بشكل آخر ،وبذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور تجريه أو حتى عملية الاستبدال والصيانة للتكنولوجيات المستوردة .

الفرع السابع : عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:

يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب ، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة ، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية المنتوج ،وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج ، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في إنتاج أكثر من منتوج وبنوعيات ونماذج مختلفة ،من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا ،وهذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة ،لاجرء أية تعديلات في عملية الإنتاج ،وإن حدث وحصل ذلك فإنه يتطلب تغييرات

كبيرة ومكلفة ، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحولها إلى الإستراتيجية الصناعية من اجل التصدير ،لأن هذا التحول في الإستراتيجية الصناعية يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول ، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها .

الفرع الثامن : العملية الصناعية المتجزئة :

إن العملية الصناعية بطبعتها عملية متكاملة متشبعة تشمل على جوانب عدة:

- عملية الإنتاج نفسها بمافيها من زيادة الإنتاج وخفض تكاليفه والأخذ بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه في الدورة الاقتصادية (الاستهلاك) ،وكذلك الدور التنموي (التراكم الرأسمالي)

- عملية نوعية تستوجب تحسين نوعية وجودة الإنتاج وتطويره باستمرار

- عملية محرضة لعمليات أخرى تكون مشتقة منها ومكملة لها ،تدعم العملية الأساسية فتضع لها مخرجات مختلفة وتزودها بمدخلات صناعية عديدة ، وتمكنها من لعب دور رئيسيا في مضاعفة وخلق صناعات جديدة .

- عملية مرتبطة بعملية الإعلام والتسويق التي أصبحت من الأهمية بمكان ،حتى أنها فاقت عملية الإنتاج نفسها ، لأن المهمة الأساسية والشاقة أصبحت تصريف الإنتاج وبيعه .

بينما نرى أن العملية الصناعية في الجزائر مازال ينظر لها على أنها عملية إنتاجية فقط ،همها تحقيق كمية معينة من الإنتاج دون الاهتمام بنوعية الإنتاج وتكاليفه أو حتى الكيفية والأسلوب المتبع في تصريفه ،بالإضافة إلى كونها عملية منفصلة عما حولها حيث نلاحظ ضعف الترابط والتكامل بين الصناعات القائمة ومنفصلة أيضا عن عملية الإعلام والتسويق التي أصبحت إنجازا متمما وملازما لعملية الإنتاج .

الفرع التاسع : اختلالات أخرى

الصناعة هي من القطاعات الأكثر أهمية من أجل إنعاش النمو، الذي ينبغي أن يرتكز أساسا على جهاز الإنتاج الوطني التنافسي. وبعد نسبة نمو 2,9 % سنة 2002 و 1,4 % سنة 2003، ارتفع الإنتاج الصناعي بحوالي 2,6 % سنة 2004.

ويعد التأخير في تطبيق إصلاحات المرافق العمومية والمعالجة النهائية لمسألة العقار الصناعي وعصرنة المنتوجات والخدمات المصرفية، عوامل تثقل سير جهاز الإنتاج الحالي وتكبح الاستثمارات.

حيث عرفت نشاطات القطاع العمومي تراجعا نسبته 1,04- % سنة 2004، مقارنة مع سنة 2003. ومن أهم الفروع التي سجلت نتائج سلبية نجد، فرع الخشب والورق، فرع الصناعات الغذائية، فرع النسيج والجلود، وفرع الكهرباء والإلكترونيك. بينما الفروع التي سجلت نتائج إيجابية نجد، فرع الميكانيك، مواد البناء الحديد والصلب، وفرع الكيمياء والصيدلة والأسمدة. أما القطاع الخاص، فقد سجل زيادة قدرها 3.1% خلال نفس الفترة.

إن السياسة الصناعية الجديدة ترتكز على نشاطات تأهيل المؤسسات، إعادة الاعتبار للمناطق الصناعية والاعتماد على التكوين، غير أنها تعاني من نقائص خاصة في مجال البحث عن الاندماج ما بين الصناعات، وفي جانب التصور المستقبلي لتعدد الخدمات الناجمة عن ذلك.

وفي الأخير، وحتى إن كانت النتائج المسجلة في بعض فروع القطاع العمومي ايجابية ومتباينة حسب طبيعة العلاقة بين السوق والمنتوجات، إلا أن الوضعية العامة لقطاع الصناعة تثير الانشغال بسبب الفارق بين الطلب المتزايد والعرض الذي يكون في غالب الأحيان غير قادر على تلبية حصة مقبولة، بالإضافة إلى التأخيرات المتراكمة في مجال تأهيل وسائل الإنتاج وتكييفها مع طلب السوق، وتطهير المؤسسات على مستوى إعادة الهيكلة، وإتمام عملية التصفية، وخوصصة المؤسسات القابلة لذلك.

المبحث الثاني : استعراض لتجربة الأسواق المالية في دول الخليج العربي

شكلت تنمية القطاع المالي أولوية للسياسات في العديد من دول مجلس التعاون خلال العقدين الماضيين. وارتبط تطوير القطاع المالي في المنطقة ارتباطا وثيقا بالأهداف السياسية للتنويع الاقتصادي، والخصخصة، والتحرر الاقتصادي وإلغاء القيود. وتلعب الأسواق المالية دورا مركزيا في هذه الإستراتيجيات: فالقطاع المالي المزدهر يضمن كفاءة توزيع الموارد على المؤسسات المحققة للنمو ويسهم بالتالي في توليد فرص العمل، والاستثمار الإنتاجي، ومن ثمّ التنويع الاقتصادي عبر هذه القنوات. وفي هذا الصدد، ارتفعت الطموحات لبناء مراكز مالية في الكثير من دول مجلس التعاون لاستقطاب المدخرات العالمية. والأهم من ذلك أن القطاع المالي التنافسي بوسعه المساعدة في تعزيز النشاط الاقتصادي في الأجزاء الأخرى من الاقتصاد، وخاصة من خلال الائتمان، وأسهم رأس المال، وتمويل أنشطة الأعمال بالدين، وكفاءة توزيع أصول المدخرات والاستثمار؛ وتوفير بنية تحتية للمدفوعات ومعاملات الأوراق المالية يمكن الوثوق فيها وفعالة من حيث مردود التكلفة.

ويكتسب تشجيع تنمية القطاع المالي في دول مجلس التعاون أهمية كبيرة في ضوء الأحداث الاقتصادية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة. فمن ناحية، خيّمت الأزمة المالية العالمية بظلالها على صناعة الخدمات المالية، وأرسلت موجات صادمة عبر القطاعين العام والخاص في المنطقة مُحدِثةً أثرا سلبيا على بيئة الأعمال والنمو. وعلاوة على ذلك، زادت الاحتمالات السياسية المجهولة وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن الناحية الأخرى، أسفر الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الشهور الأخيرة عن واقعٍ جديد في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من أن توقعات أسعار النفط على المدى المتوسط ما تزال غير مؤكدة، فسيتم تقييد الإنفاق الحكومي على الأرجح لعدد من السنوات. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي، على سبيل المثال، إلى هبوط إيرادات دول مجلس التعاون 300 مليار دولار عام 2015 فقط. ويعني ذلك أن نموذج النمو الراهن المرتكز على ارتفاع أسعار النفط والإنفاق الحكومي لم يعد نموذجا قابلا

للتطبيق. وبدلا من ذلك، تحتاج هذه الدول إلى تنويع اقتصادها وتمكين القطاع الخاص من أن يصبح محركا مكتفيا ذاتيا للنمو وتهيئة فرص العمل.

المطلب الأول: معطيات القطاع المالي في دول الخليجي

يرتكز القطاع المالي في دول مجلس التعاون الخليجي على المصارف، وباستثناء الإمارات والبحرين فإن معدلات الانتشار أقل كثيرا من مثيلتها في الدول المتقدمة. وفي نهاية عام 2013، كانت الإمارات والبحرين تملكان أكبر قطاعين مصرفيين (بما في ذلك وحدات المعاملات الخارجية "أوفشور"). وبلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي 144 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في الإمارات وأكثر من 5 أضعاف إجمالي الناتج المحلي في البحرين. وعلى العكس من ذلك، بلغت الأصول المصرفية الإجمالية في عُمان ذات القطاع المصرفي الأصغر حوالي 60 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ويعتبر القطاع المصرفي في السعودية صغير نسبيا بالمقاييس الإقليمية والدولية.

إن القطاع المصرفي مملوك محليا في غالبيته. وهذا يعكس الحواجز المفروضة على دخول السوق وعلى قيود ترخيص المصارف الأجنبية، بما في ذلك مصارف دول مجلس التعاون. فمع استثناء البحرين، تفرض دول مجلس التعاون الأخرى جميعا حدودا قصوى على الملكية الأجنبية. ولذلك، فإن الحضور العابر للحدود لمصارف دول مجلس التعاون والمصارف الأجنبية يعتبر حضورا محدودا وغالبا ما يكون في شكل فروع مصرفية وأكثرها فروع قائمة بذاتها. ويعتبر حضور المصارف الأجنبية مهما في البحرين والإمارات حيث تجعل الجهاتُ الرقابية القطاعَ المالي مفتوحا أمام المصارف الأجنبية وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل وعلى أساس انتقائي.

وهنالك اثنتان من السمات الهيكلية الإضافية المشتركة للقطاعات المصرفية في دول مجلس التعاون: الملكية العامة، والتركز. وتتفاوت ملكية القطاع العام وشبه العام ولكنها تتراوح من 13 في المائة في الكويت إلى 30 في المائة و35 في المائة في عُمان والسعودية على التوالي، وتصل إلى أكثر من 52 في المائة في الإمارات

(بيانات تقريبية). ويعزى الارتفاع النسبي لملكية القطاع العام في عُمان والسعودية إلى حد كبير إلى ملكية المؤسسات شبه الحكومية، في حين أن الملكية العامة للأصول المصرفية المحلية في الإمارات ترجع غالبا إلى الملكية المباشرة من قبل الحكومة (42 في المائة). ويتسم القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون بشدة التركز أيضا حيث يهيمن عدد قليل من البنوك على السوق: ففي جميع الدول، تمثل أكبر ثلاثة بنوك (وكلها بنوك محلية) 50 إلى 90 في المائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي. وتوجد الأنظمة المصرفية الأكثر تركزا في البحرين والكويت وقطر.

للمؤسسات المالية غير المصرفية حضور محدود في دول مجلس التعاون مع وجود استثناءات قليلة. وقد أخذت صناديق الاستثمار في النمو بوتيرة سريعة في عدة دول، ولكنها تميل إلى مواصلة التركيز إلى حد كبير على الأسهم المحلية والعقارات. ومعظم صناديق الاستثمار المشترك مملوكة للبنوك، وهي موجودة، ولكن بشكل محدود، في البحرين والسعودية والإمارات. ولدى الكويت 95 شركة استثمار تقريبا، أو ما يعادل 75 في المائة من أصول القطاع المصرفي (بيانات 2012). وأدى حجم الأصول الكبير نسبيا وزيادة الاعتماد على القطاع المصرفي في التمويل إلى زيادة مخاطرها داخل النظام وانتقال آثار التداعيات المحتملة إلى القطاع المصرفي. ومازال قطاع التأمين قطاعا صغيرا يركز بصورة رئيسية على خدمات التأمين على الممتلكات والتأمين ضد الحوادث. وثمة نقص في تنمية المدخرات التعاقدية التي تهيمن عليها أنظمة معاشات التقاعد العامة ذات المنافع المحددة بشكل رئيسي وهي أنظمة غير ممولة قائمة على خصم الاشتراكات من المنبع، وتسهم بصورة ضئيلة في تراكم موارد طويلة الأمد للاستثمار.

فيما يتعلق بالأسواق المالية، شهدت أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون تطورا قويا في العشر سنوات الماضية حيث وصل متوسط الرسملة إلى 107 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2007. وبعد إجراء تصحيح رئيسي في عام 2008، انخفض متوسط رسملة الأسواق إلى 44 في المائة من إجمالي الناتج

المحلي في عام 2013. غير أن أسواق الأوراق المالية لا تلعب دورا رئيسيا إلا في الكويت والسعودية باعتبارهما السوق الأكبر الذي يمثل أكثر من نصف كمية الأوراق المتداولة في المنطقة. ولكن عمليات القيد مازالت متركزة في عدد صغير للغاية من القطاعات، وخاصة قطاعات الصناعات الأساسية والخدمات المالية. ويهيمن على البورصات الخليجية المستثمرون الأفراد من المواطنين الذين يميلون إلى انتهاج سلوك استثماري أقل تطورا من المؤسسات الاستثمارية. وتعكس هيمنة المستثمرين الأفراد من المواطنين على أسواق دول مجلس التعاون القيود المفروضة على المشاركة الأجنبية في البورصات الخليجية.

وتمثل أسواق سندات الدين الشريحة المالية الأقل تطورا في دول مجلس التعاون. فمازالت السوق ماضية في مسار تصاعدي، وخاصة سوق سندات الشركات. وعلاوة على ذلك، تؤدي الصكوك الإسلامية دورا مهما بصورة متزايدة في إصدار السندات في دول مجلس التعاون بسبب النمو القوي – وإن كان منطلقا من قاعدة منخفضة نسبيا – للتمويل الإسلامي في المنطقة وازدياد الطلب في جميع أنحاء العالم على منتجات الاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتمثل دول مجلس التعاون واحدا من أكبر الأسواق المصرفية الإسلامية بأصول مالية تبلغ قرابة 300 مليار دولار أو حوالي ثُلث إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية في العالم.

الجدول رقم 06: القطاع المالي في دول مجلس التعاون الخليجي – المقاييس الهيكلية الرئيسية

البلد	السنة	الودائع المصرفية المحلية/إجمالي الناتج المحلي%	الائتمان الخاص/ إجمال الناتج المحلي%	رسملة أسواق الأوراق المالية/ إجمالي الناتج المحلي*%	أقساط التأمين/ إجمالي الناتج المحلي%	إجمالي قيمة إصدارات السندات/ إجمالي الناتج المحلي%
البحرين	2005	54.44	43.68	108.74	1.56	6.13
	2009	78.28	71.44	73.82	2.01	5.59
	2013	70.55	69.10	52.91	1.76	6.67
الكويت	2005	53.01	50.93	160.99	0.56	0.62
	2009	79.09	79.07	90.58	0.47	0.47
	2013	62.67	59.19	52.99	...	0.18
عُمان	2005	26.82	30.83	49.41	0.98	...
	2009	39.05	46.68	35.86	1.28	...
	2013	35.16	42.62	25.68	0.94	106
قطر	2005	46.91	33.72	196.08	0.96	5.31
	2009	58.83	51.73	89.83	0.97	15.79
	2013	60.36	39.11	66.53	...	3.13
السعودية	2005	39.42	35.42	196.71	0.31	0.36
	2009	59.08	45.63	74.29	0.45	0.65

	2013	50.56	40.12	50.87	0.44	1.73
الإمارات	2005	46.21	43.76	64.20	1.11	3.70
	2009	75.54	84.46	31.47	1.60	13.78
	2013	68.11	64.39	17.70	1.29	3.94
متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	2005	77.51	100.07	79.96	5.60	14.60
	2009	89.47	110.75	59.98	5.36	23.46
	2013	93.10	114.21	61.99	4.49	15.33

* أرقام خاصة بعام 2012

المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية

المطلب الثاني : نمو الائتمان المستدام قبل الأزمة متبوعا بتصحيح كبير وآفاق غير مؤكدة

شهد اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي تسارعا ملحوظا في نمو الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص بدءا من منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة. وفي الفترة 2003-2008، شهدت قطر والإمارات نموا كبيرا للائتمان المقدم للقطاع الخاص بما نسبته حوالي 45 في المائة و35 في المائة على التوالي، بينما بلغ النمو في عُمان حوالي 20 في المائة وهو أقل معدل للنمو في هذه المنطقة. ومما ساعد على تحفيز النمو في الائتمان للقطاع الخاص، ولكن بصورة غير مباشرة، زيادة أسعار النفط العالمية. فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإنفاق الحكومي وتعزيز نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، ونتيجة لذلك تدعمت ثقة الشركات وتعززت أنشطة واستثمارات القطاع الخاص المحلية والإقليمية.

ولكن مع توالي سلسلة الأحداث العالمية التي تفاقمت بانهيار بنك ليمان براذرز في سبتمبر 2008، ساهمت التداعيات التي شملت نضوب التمويل – محليا وعبر الحدود – في انخفاضات متماثلة في حدتها في نمو الائتمان. فعلى سبيل المثال، بعد وصول نمو الائتمان في البحرين إلى ذروته عند 26 في المائة في منتصف عام 2008، تراجع معدله إلى ما يزيد قليلا على 4 في المائة عام 2010. وفي الآونة الأخيرة، وبالرغم من ارتفاع نمو الائتمان من مستوياته المتدنية بعد الأزمة (وصولا إلى حوالي 10 في المائة للمنطقة)، فإن التعافي في هذه الدورة الاقتصادية لم يكتمل بعد. ومن المرجح أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تأخير أي انتعاش ملموس في توفير الائتمان نظرا لما لهذا الانخفاض من تأثير سلبي على الإنفاق الحكومي الذي يعد محركا رئيسيا للاستهلاك الخاص واستثمارات الشركات وبالتالي النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث : استقرار الأنظمة المالية

بصرف النظر عن ازدياد خدمات الوساطة المالية في دول مجلس التعاون وما لذلك من أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي كما يتضح من التجربة الدولية، إلا أن ارتفاع معدلات نمو الائتمان خلال الانتعاش الاقتصادي غالبا ما يؤدي دائما تقريبا إلى ارتفاع معدلات التخلف عن السداد عند بطء النشاط الاقتصادي. ولكن هذه المنطقة أثبتت مرونتها بصورة معقولة إزاء الأحداث الأخيرة للضغوط المالية. صحيح أن السلطات اضطرت إلى التدخل المباشر لإزالة الآثار غير المقصودة للأزمة المالية، غير أن استقرار الأنظمة لم يكن عرضة مطلقا للمخاطر. ويصدق ذلك من الناحية التاريخية أيضا: فاقتصاد دول مجلس التعاون تعتبر أقل ميلا إلى حالة عدم الاستقرار واسع النطاق مقارنة بالمناطق الأخرى. فباستثناء الكويت وحدها في أوائل الثمانينات، لم تتعرض أي دولة خليجية لأزمة مالية داخل النظام.

الشكل رقم 02: القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي – المقاييس المالية الرئيسية

القروض عديمة الأداء (%) من إجمالي القروض

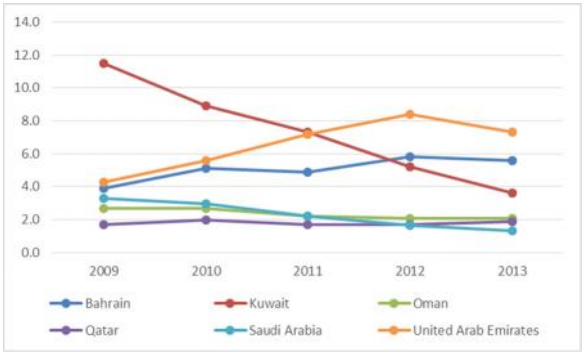

نسبة رأس المال الخاضع للرقابة (%)

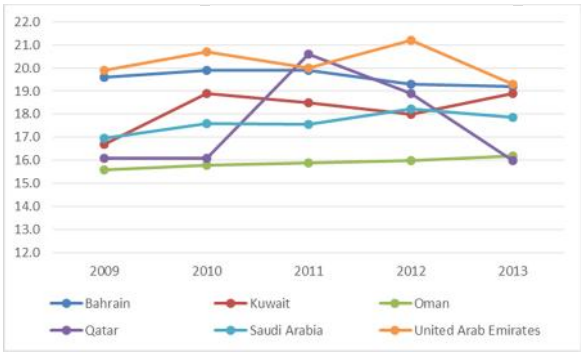

المصدر : قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية

تتسم البنوك بمعدلات رسملة وسيولة مرتفعة عموما، ولكنها ذات نسب تركز عالية. كما أن الأطر التنظيمية والرقابية مُتطوّرة جدا وتعادل مثيلتها في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). وفي عام 2013، تراوحت نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (معيار كفاية رأس المال) في دول مجلس التعاون من 16 في المائة في قطر إلى 19.2 في المائة في الإمارات. ويزيد هذا المعدل عن المستوى المقرر في القواعد التنظيمية لبنك التسويات الدولية (بازل 3). وعلى الرغم من هذا النهج التحوطي، فإن البنوك الخليجية تحقق ربحية جيدة، وإن كان ذلك يرجع جزئيا إلى النظم الضريبية المواتية وانخفاض نسبة القروض عديمة الأداء من إجمالي القروض (ما عدا الإمارات والبحرين حيث بلغت هذه النسبة لديهما 7.3 في المائة و5.6 في المائة على التوالي في عام 2013). ويقدم الشكل 1 بعض المقاييس المالية للقطاع المصرفي في دول مجلس التعاون.

وسيكون أثر انخفاض أسعار النفط على الأنظمة المصرفية خفيفا على الأرجح في المدى القريب، ولكن من المحتمل أن تزداد المخاطر غير المتوقعة بمرور الوقت. فمن الممكن أن تؤدي الآثار اللاحقة غير المباشرة لانخفاض أسعار النفط على النشاط الاقتصادي إلى إضعاف جودة الأصول، والسيولة، والربحية، ولكن سرعة التكيف تختلف على الأرجح من بلد لآخر. وسوف تتأثر الأنظمة المصرفية الخليجية بهبوط أسعار النفط نظرا لقوة الارتباط بين النمو غير النفطي والإنفاق الحكومي، ولكن هذه الأنظمة ستبقى مرنة بسبب ارتفاع نسب رأس المال.

المطلب الرابع : عمق الأنظمة المالية

على الرغم من دورة الانتعاش والكساد الأخيرة، شهدت دول مجلس التعاون عدة عقود من العمق المالي المطّرد – أي تزايد أهمية القطاع المالي في الاقتصاد. ونتيجة لذلك، تسجل هذه المنطقة معدلات مواتية عند مقارنتها بالمناطق الأخرى. فباستخدام المقاييس المتعارف عليها للعمق المالي –الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ورسملة سوق الأوراق المالية – يتضح أن مستوى التطور المالي كافٍ تماما في اقتصاد دول الخليج حيث يتجاوز المتوسطات السائدة في الأسواق الناشئة الأخرى بفارق كبير. وبقياسها كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، تسجل الائتمانات المقدمة إلى القطاع الخاص ورسملة أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون أعلى المعدلات بين دول الأسواق الناشئة. إضافة إلى ذلك فإن القدرة على توليد الودائع وخدمات الوساطة المعنية بها، مقاسة بنسبة الائتمان الخاص إلى الودائع، هي قدرة كبيرة أيضا.

ولا يمكن تأكيد عمق الأنظمة المالية في اقتصاد دول مجلس التعاون بمقارنته في المتوسط بالمناطق الأخرى فحسب وإنما يتأكد أيضا في سياق السمات والخصائص الهيكلية لاقتصاد هذه الدول. وقد استحدث البنك الدولي معايير مرجعية لعمق الهيكل المالي يمكن أن يُقارن بها مستوى التطور المالي لبلد ما في فترات زمنية مختلفة، إدراكا منه لإمكانية إرجاع جانب من التطور المالي في أي بلد إلى عوامل هيكلية مثل الدخل، وحجم وكثافة السكان، وتوزعهم العمري، ووجود الموارد الطبيعية، والأسواق المالية للمعاملات الخارجية "الأوفشور". ومن هذا المنظور، فإن المقاييس الفعلية والمتوقعة للعمق المالي في دول مجلس التعاون متسقة بصورة عريضة، والاستثناء الوحيد البارز هو رسملة أسواق الأوراق المالية حيث يبلغ مستواها الملحوظ حوالي ثُلث (نصف) المستوى الذي تنبئ به عواملها الهيكلية (انظر الشكل 2).

الشكل رقم 03: القطاع المالي في دول مجلس التعاون الخليجي – المستويات الفعلية مقابل المعيارية (نسبة مئوية، 2013)

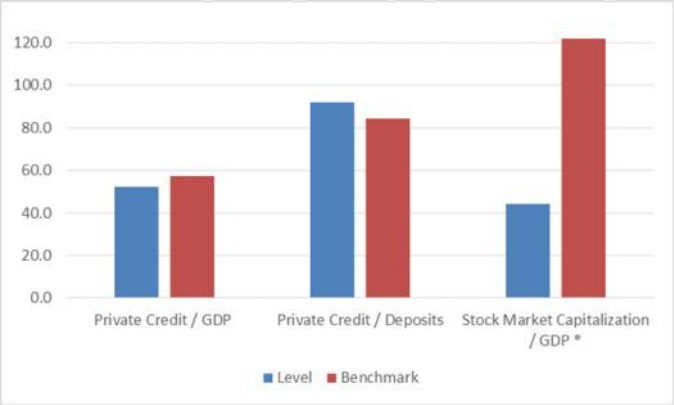

*الأرقام لعام 2012

المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية

المبحث الثالث : مقومات النمو الاقتصادي بالجزائر عبر البديل المالي :

المطلب الاول : تطور الأداء في بورصة الجزائر:

بلغ عدد الأسهم المتداولة في بورصة الجزائر للشركات الثلاث ما يعادل 4200000 سهم إلى جانب سندات شركة سوناطراك.وهذه الوضعية تعكس بوضوح تركز نشاط بورصة واقتصاره على عدد ضئيل من الشركات وابتعادها عن التنويع رغم إتاحة المشرع الجزائري الفرصة أمام الشركات في تنويع الأوراق المالية.علاوة على ذلك نجد أن بورصة الجزائر تنفرد بكون نشاط التداول يقتصر فيها على يوم واحد وهو يوم الاثنين لتشهد في الأشهر الأخيرة إضافة يوم آخر هو الأربعاء[1].ويمكن عرض إجمالي نشاط بورصة الجزائر من خلال الجدول التالي:

[1] حسان خاية،"بورصة الجزائر بين النظرية والتطبيق"،**مجلة العلوم الاجتماعية الانسانية**(العدد08:جوان2003)، جامعة باتنة ص 84،85.

الجدول رقم 07 ::نشاط بورصة الجزائر للفترة 1999 – 2004

الوحدة دينار جزائري

السنوات	عدد الصفقات المبرمة	حجم الصفقات المبرمة	قيمة الصفقات المبرمة﴿دج﴾
1999	1056	35.348	108.079.690
2000	4599	323.990	720.039.160
2001	2898	361.445	533.217.905
2002	2071	80.161	112.060.345
2003	393	39.693	17.257.700
2004*	30	5.710	3.368.560

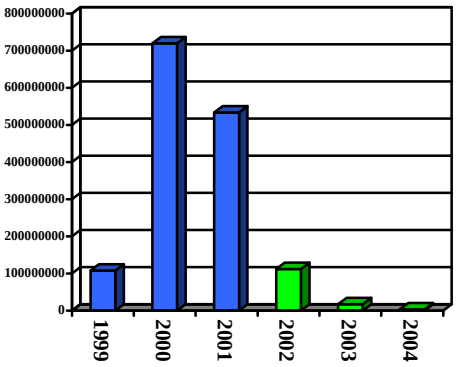

المصدر: بيانات شركة إدارة بورصة القيم.

*إلى غاية مارس 2004.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن القيمة الاجمالية للصفقات المبرمة في بورصة الجزائر خلال الفترة 99-2004 قد سجلت أعلى مستوى لها خلال نشاط عام 2000 بمبلغ يصل إلى 720039160.00 دج وهو رقم بعيد عن حاجات التمويل التي من المفترض من قبل البورصة خلال نشاط سنة كاملة.ونشاط بورصة الجزائر بعيد عن الواقع والوضعية الحالية ماهي إلا جمود وشلل، إن مساهمة البورصة في الناتج الداخلي الخام للجزائر لا تتجاوز 1%، بينما تفوق مساهمة البورصة في

المغرب 20 %و14% في تونس[1].وهي نسبة ضعيفة جدا وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 08 ::تطور رأسمال بورصةالجزائر 99-2003

السنوات	رأس مال البورصة ﴿مليار دينار﴾	التغيرات	الناتج المحلي الخام ﴿مليار دينار﴾	نسبة رأسمال االبورصة إلى الناتج المحلي الخام
1999	17,519	/	3.238,2	% 0,59
2000	21,495	% 12.10	4.098,8	% 0,52
2001	14,720	% 31.52	4.241,8	% 0,35
2002	10,990	% 25.34	4.455,4	% 0,25
2003	11,100	% 01.00	5.124,0	% 0,22

المصدر :بيانات شركة إدارة بورصة القيم

وقد صدر خلال هذه الفترة مجموعة من التشريعات المتممة المتعلقة بسير البورصة:

-قرار 01-04 المؤرخ في أوت 2001التعلق بتنظيم تسييرخوصصة المؤسسات العمومية.

[1] http://www.al-vefagh.com/1385/850629/html/eghtesad.htm#s167712

– صادق المجلس الشعبي الوطني بعد ظهر يوم الثلاثاء 14 جانفي 2003 بالأغلبية الساحقة على القانون المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 23 ماي 1993 والمتعلق بالبورصة و القيم المنقولة تهدف الأحكام الجديدة التي أدخلت على هذا القانون أساسا إلى تحقيق استقلالية لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وتحسين تنظيم نشاط الوسطاء في البورصة وإنشاء لأول مرة مؤمن مركزي للسندات.

–قانون تنظيمي لبنك الجزائر رقم2000–04 مؤرخ في 02 أفريل 2004المبين لشروط دخول وخروج رؤوس أموال غير المقيمين لغرض الاستثمار في الحافظة المالية.

ومن المرتقب أن يتعزز دور بورصة الجزائر نتيجة لقرار السلطات الجزائرية بخوصصة مجموعة من المؤسسات العمومية عن طرق البورصة، و للإدراج المرتقب لأسهم عدد جديد من المؤسسات ﴿سونلغاز،اتصالات الجزائر،الخطوط الجوية الجزائرية،نفطال....﴾.

المطلب الثاني :معوقات بورصة الجزائر:

هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تحقيق بورصة الجزائر الفعالية في تمويل الاقتصاد وتتمثل فيما يلي:

الفرع الأول :العوائق الاقتصادية:وتتمثل هذه العوائق تحديدا فيما يأتي:

– الوضعية الصعبة للمؤسسات الجزائرية التي عرفت إختلالات في توازنها على مستوى هيكلها المالي بسبب عجز الميزانية ،وهذا الوضع لا يشجع الأفراد على شراء أسهم هذه المؤسسات حيث تعتبر المردودية شرطا أساسيا لجذب المدخرات وتوجيهها نحو الأصول المالية.

- لم تكن السياسة الجبائية المطبقة على القيم المنقولة بالمحفزة، فقليلا ما كانت تشمل إعفاءات وهذا ما شكل عائقا بالنسبة لسوق مالية ناشئة[1].

- ضعف القدرة الشرائية لدي جمهور المواطنين وبالتالي قلة المدخرات الفردية،فمشكلة تدني الدخل الفردي وعدم استقرار أوضاع الفئات التي تحققه تحد من حجم الطلب على الأوراق المالية.

- عدم وجود سوق كفؤة،وسيطرة السوق الموازية

الفرع الثاني : العوائق التشريعية[2]: وتتمثل العوائق التشريعية عموما فيما يلي:

- عدم تجزئة البورصة.

- شروط قبول المؤسسات قاسية مع عدم فتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي القاعدة الأساسية لتحقيق عملية التنمية المستديمة، بالإضافة إلىالإطار القانوني المحافظ على عمومية كل من لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، وشركة إدارة بورصة القيم، وكذا الوسطاء في عمليات البورصة.

الفرع الثالث : العوائق التنظيمية:

إن الممارسة الميدانية لنشاط البورصة تشترط تكوينيا ماليا واقتصاديا عاليا لقراءة المعطيات المتاحة وتفسيرها وتحليلها واتخاذ القرارات المناسبة.وهذه الكفاءة يجب أن تتوفر في كل العاملين بالبورصة وحتى لدى باقي المتدخلين،وحتى لو اعتمدت

[1] نوال بن لكحل، نوال بن لكحل، "الأسواق المالية :آلياتها ودورها في التنمية الإقتصادية، دراسة حالة الجزائر"،(رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2001) ، ص 131-133.

[2] براق محمد، براق محمد،"محاضرة حول بورصة الجزائر ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، أيام:22و23 أفريل2003، ص 10.

البورصة في المرحلة الأولى من الانطلاق على إطارات البنوك والمؤسسات المالية وإطارات شركات المساهمة في إدارتها فهذا غير كافي.

ويعد غياب المتخصصين أكبر عائق لعملية سيرالبورصة فعمل البورصة يتوقف على وجود الوسطاء الذين يتقنون التحكم في بيع وشراء الأسهم والسندات ويكون لهم من الناحية القانونية الأولوية في ممارسة هذه العملية وهذا رغم كل الجهود المبذولة في هذا المجال.

الفرع الرابع : العوائق الاجتماعية والثقافية: يميل الفرد الجزائري نحو حيازة الموجودات كالعقارات أو تلك التي تتضمن السيولة ودرجة الأمان والعائد المضمون قبل أي اعتبار وذلك بفعل تأثير عوامل اجتماعية وثقافية تتمثل في:

- عوامل تاريخية ترتبط أساسا بالأمية، عدم الثقة في هذه الأداة والخوف من مراقبة مصالح الجباية.
- غياب ثقافة بورصية
- العامل الديني.

المطلب الثالث : آليات وإجراءات تأهيل السوق المالية في الجزائر

يرى بعض الاقتصاديين أن تطوير السوق المالية يتم إما في جانب العرض،وذلك من خلال تشجيع إنشاء شركات الأموال وخلق أدوات جديدة،وإما من جانب الطلب وذلك بتوفير المناخ الملائم اقتصاديا وسياسيا ونشر الوعي الادخاري لدى الأفراد وتوفير المعلومات الكافية عن قطاعات أعمال المختلفة ونشاطاتها،وفي البلدان المتقدمة يكفي التطوير من جانب واحد ،حيث أن المحيط الاقتصادي والاجتماعي السائد يتكفل بتطوير الجانب المتبقي.

أما في الدول المتخلفة فإنه ليس هناك فائدة من تطوير أحد الجانبين دون تطوير الجانب الآخر، فزيادة العرض دون مقابلة ذلك بطلب كاف لن يعطي النتيجة المرجوة ،من خلال ماسبق، يتضح لنا أن تطوير السوق المالي في الجزائر يرتكز على العناصر التالية:

1- توفير البيئة الاقتصادية الملائمة: ينبغي التحكم في المحيط المرتبط بالاقتصاد الكلي و ذلك من خلال مراجعة التشريعات والتأكيد على ضرورة الاستقرار والأمن، والقضاء على أسباب التضخم والسعي للحد من ظاهرتي التهرب والغش الجبائيين مع العمل على محو سوق الاقتصاد الموازية. كما ينبغي التأكيد على ضرورة الربط بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي مع مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي للبورصة كلما دعت الحاجة لذلك.

2- تنشيط السوق المالية خاصة ما تعلق بالسوق الأولي .بمعنى المساهمة في تسويق عدد كبير ومتنوع من الأوراق المالية التي حددها المشرع في عشرة أنواع باعتبارها السلع المتداولة في إطار سوق التداول .إن وجود البورصة مرهون بوجود سوق الإصدار علاوة على وجود وسطاء تداول لذلك فإنه ينبغي إسناد الأمر للبنوك التجارية للقيام بهذا الدور في فترة أولية مع إمكانية اللجوء إلى مكاتب الاستشارة المالية الأجنبية لإتمام العملية في إطار سليم بما ينعكس إيجابا على السوق المالية الجزائرية [1].

3- من المفيد للمؤسسات العمومية قبل دخولها البورصة إتمام عملية تطهيرها على المستوى التنظيمي والتسييري قبل خصخصتها، ويستحسن عند تحرير أسهمها التوجه للمستثمرين التأسيسيين لما لهم من قدرات تمويلية. ومع ذلك فإنه يتعين

[1] حسان خباية ، "بورصة الجزائر بين النظرية والتطبيق"،**مجلة العلوم الاجتماعية الإنسانية**،مرجع سبق ذكره،ص87.

تطبيق سياسة إدماج للمحيط، وذلك بإشراك عمال المؤسسة في رأس مالها. وبعد ذلك يمكن اللجوء إلى الجمهور العرض بغية صرف أسهم المؤسسة في أوساطهم . وفي حالة عدم قدرتهم وكفايتهم فإنه يمكن التوجه للشراكة الأجنبية مع ضبط سلوكيات هؤلاء المستثمرين بنصوص تشريعية وتنظيمية واضحة، تتولى مهمة تحديد الحقوق والواجبات لكل الأطراف على النحو الذي تتم فيه المحافظة على المصالح العليا. وينبغي الإشارة إلى أن توسيع قاعدة المساهمين تعطي حركية كبيرة في نشاط البورصة.[1]

4-تحفيز المؤسسات الاقتصادية لاسيما الإستراتيجية منها والتي تحقق نتائج ايجابية على الابتعاد عن أساليب التمويل بالوساطة المالية والتوجه أكثر نحو أسلوب التمويل باللاوساطة المالية.ويمكن لأصحاب القرار في الدولة تنشيط البورصة عن طرق المضي في برنامج التخصيص بانتهاج طريقة استبدال الديون بمساهمات في تلك الشركات سواء تلك الديون لدائنين محليين أو ديون خارجية بما يخفف العبء على ميزانية الدولة ويساهم في تنويع الأوراق المالية في بورصة الجزائر[2].

5- ضرورة مراجعة شروط دخول مؤسسات القطاع الخاص في البورصة لما يمكن أن تلعبه من أدوار أساسية في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، وتمكينها بالتالي من الاستفادة بالدعوة العمومية لادخار وتداول أوراقها المالية بهذه الهيئة.

6 – بعث الوعي الادخاري ولاستثماري لدى الفرد الجزائري.وذلك بتوعيته بأهمية هذه السوق بمختلف الطرق ووسائل التوعية والاعلام وعلى مستوى المناهج التعليمية والتربوية.

[1] براق محمد ،مرجع سابق، ص 11.

[2] حسان خلية ، مرجع سابق،ص88.

7-وضع رقابة شديدة وتشريعات وقوانين صارمة معاقبة التصرفات غير القانونية وغير الرشيدة للمتدخلين في البورصة،بالإضافة إلى إحكام وتدعيم الرقابة على الشركات المساهمة بحيث تعكس بياناتها المالية المنشورة وضعيتها الحقيقية تدعيما للثقة في نتائج أعمال الشركات مما يجلب المدخرين إليها.

المطلب الثاني : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

هناك أربعة مراحل أساسية مرت بها المؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر هي:

- المرحلة الأولى (1963 - 1980): إن سياسة التخطيط المنتهجة منذ العام 1967ركزت على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما كان ينظر إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة و تكثيف النسيج الصناعي الموجود لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة (les industries entraîner)، و أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة التابعة للقطاع الخاص، فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار للعام 1966، وموجهة حسب الأهداف العامة لسياسة التنمية[1].

- المرحلة الثانية (1980 - 1990): في هذه المرحلة ظهر تصور جديد للسياسة الاقتصادية و ذلك من خلال الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركز إلى اقتصاد مفتوح، فأصبح ينظر بذلك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كتوجه جديد و بديل، و من هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول (1980-1984) على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الاعتماد عليها في

[1] . بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2008، ص 768.

امتصاص حالات العجز الهامة المسجلة في العقدين السابقين، و كان يهدف من ذلك إلى تغطية الطلبات الآنية، و المساهمة الفعالة في تعزيز الوحدات العامة الكبرى، و شرع في الانتقال بالاستثمارات من الصناعات الثقيلة و وحدات الصناعة الخفيفة الكبيرة الحجم التي تتطلب تكنولوجيا عالية و متنوعة ومركبات ضخمة و مكلفة، إلى الاستثمار في الصناعة الصغيرة و المتوسطة (الانتقال من الصناعة الواسعة إلى الصناعة الكثيفة)[1].

- المرحلة الثالثة (1990 - 2001): تعتبر فترة نهاية التسعينات القفزة النوعية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، وذلك بشروع الحكومة في تهيئة المناخ الاقتصادي الذي يلائم و يساعد على نمو وتطور هذه المؤسسات، من خلال اتخاذ مجوعة من الإجراءات و التدابير والتي نذكر منها:

- إصدار قانون النقد و القرض في 14 أفريل 1990، يهدف إلى توجيه عمل البنوك و إعادة تحديد دور البنك المركزي؛

- إنشاء بورصة الجزائر لتبادل الأوراق المالية سنة 1993؛

- إصدار قانون مستقل لتوجيه الاستثمار و هو قانون عام 1993، و على إثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار حيث تم تجميع كل المصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية و متابعة الاستثمارات APSI؛

- إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 12 ديسمبر 2001، الذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

[1] بوزبان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 768.

- المرحلة الرابعة (ما بعد 2001): انطلاقا من سنة 2001 زاد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالإحصائيات الموجودة بين يدينا تشير إلى أن نصف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة في الجزائر أنشأت خلال الفترة 2001-2007، أي بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 12 ديسمبر 2001، ففي نهاية سنة 2010 عرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تطورا ملحوضا، حيث تم إحصاء أكثر من 737 606 مؤسسة، و التي تمثل حوالي ثلاثة أضعاف العدد المسجل في سنة 2003 (949 207 مؤسسة)، و خلاف ذلك فقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية انخفاض مسجل بـ 288 مؤسسة خلال 07 سنوات، أما المؤسسات الحرفية فقد ارتفع عددها من 850 79 مؤسسة خلال سنة 2003 ليصل إلى 085 162 في نهاية 2009. كما هو موضح في الجدول التالي[1]:

جدول رقم (09):تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2003– 2010.

مؤسسات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
خاصة	207 949	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	408 155	606 737
عمومية	788	778	874	739	666	626	598	560
حرفية	79	86	96	106	116	126	162	-

[1] Samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE : ETAT DES LIEUX, Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation, Université du Littoral Cote D'opale, France, Mars 2011 , P 08.

	085	887	347	222	072	732	850	
607 297	570 838	519 526	410 959	376 767	342 788	312 959	288 587	المجموع

Source: Samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE : ETAT DES LIEUX, Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation, Université du Littoral Cote D'opale, France, Mars 2011 , P07.

شكل رقم (09:تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2003– 2010.

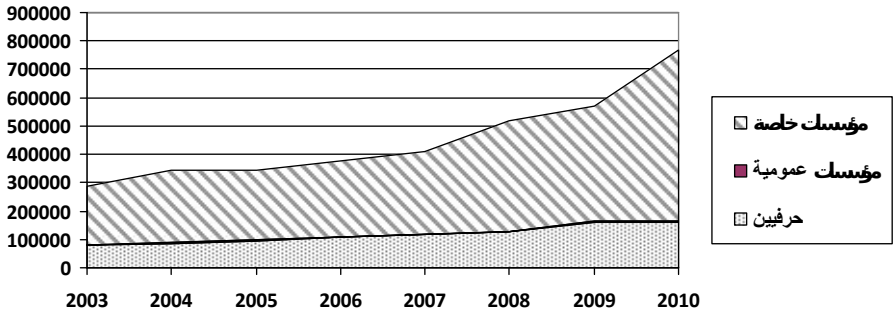

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ في زيادة عدد مناصب العمل في الجزائر من خلال زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الخاص وقطاع الحرفيين، بخلاف القطاع العام الذي سجل تناقص في عدد مناصب الشغل على طول الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى 2010، كنتيجة لخوصصة العديد من المؤسسات العمومية. و فيما يخص معدل البطالة في الجزائر

فانه يبقى يسجل انخفاضا في السنوات الأخيرة، فقد بلغ 12.2 % و 11.3 % خلال سنتي 2007 و2008 على التوالي .

المطلب الثالث: الهندسة المالية و تحقيق التنمية السريعة في الاقتصاد الجزائري

شهدت السنوات الأخير من القرن الحالي تحولات كبيرة في البيئة المالية والمصرفية ومع ما تعرفه البيئة العملية من تزايد في استخدام التقنيات الحديثة التي ساهمت بشكل أو بأخر في تحسين مجال التعامل المالي بهدف خلق ابتكارات مالية مستحدثة، وتوجه الدول إلى خلق حركية لتكامل في مجال الأسواق المالية التي أصبحت تشهد تجدد كبير في التعاملات المالية مع الإقبال الكبير على المنتجات المالية. تعد الهندسة المالية عملية تطويرية وتحفيزية لما تقوم بها المؤسسات المالية بغية تنشيط الأسواق المالية، ولتفعيل دور السياسات الاقتصادية، وتعد بمثابة ابتكارات جديدة في المؤسسات الاستثمارية بصورة متخصصة.

وتعد إستراتجية الهندسة المالية من أهم الاستراتجيات المساعدة على التشغيل الفعال لمصادر واستعمالات الأموال فضلاً عن التشغيل العادي للمنتجات المالية التي ترتكز على بناء المنظومة المالية من خلال تحديد فرص الاستثمار وعناصر القوة الداخلية للمشروع القائمة والسعي إلى تجنب التهديدات والمخاطر المالية في الأدوات والمنتجات المالية بإتباع سياسة التحوط من المخاطر أو المجازفة أو التورق.

وتوفر لدى المؤسسات المالية العديد من الأدوات المالية الكفيلة بتنشيط الجانب المالي، كما تسهم في تفعيل السياسات النقدية والمالية وتأثر الهندسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية التي يجب على المؤسسات المالية أن تضع استراتجيات بديلة في حل حدوث تطبيق خاطئ للهندسة المالية.

نقدم من خلال هذا المبحث محاولة بحثية لمعرفة الإطار العلمي المتعلق بالهندسة المالية ومختلف أدواتها وتوضيح طبيعة وشكل هذه الأدوات ومختلف الإستراتجية المناسبة لها ودورها في تحسين الصناعة المصرفية مع التركيز على معرفة أهم

انعكاساتها على السياسات الاقتصادية والمتغيرات الاقتصادية الأخرى من حيث مستويات النمو ومعدلات الاستقرار ...الخ،

الفرع الأول: التأصيل النظري للهندسة المالية.

يعتبر مفهوم الهندسة المالية من المفاهيم المتجددة في مجال التعاملات المالية الرامية إلى صناعة مصرفية جديدة تتماشى ومتطلبات متعامليها الماليين، لقد تعددت وجهات النظر لدى الباحثين لكن معظم تشير إلى فكرة تطوير وتحسين النماذج والنظريات المتعلقة بالمنتجات المالية، تلعب الهندسة المالية دوراً محورياً في تطوير المنتجات والأدوات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية، ولقد أصبحت ترتكز بشكل كبير على تقديم مساعدة فعالة لتحقيق أهداف ذات بعد استراتيجي.

- مفاهيم نظرية للهندسة المالية:

تعددت وجهات النظر في توضيح مقاصد ومعالم هذا الموضوع لكن تهدف جميعها إلى توضيح المقصد الحقيقي من الهندسة المالية، ومن أهم وجهات النظر في هذا ما يلي:

- نظرة الإدارة المالية للمؤسسة المستفيد من المنتجات المالية: تعتبر بمثابة مصادر مالية لتحقيق غاية العمليات المالية في المؤسسة من خلال تعظيم قيمة المؤسسة، الإدارة الجيدة للمحفظة المالية للمؤسسة، الحصول على مصادر تمويلية جديدة، معرفة الاستراتجيات المناسبة لضمان سياسة مالية جيدة للمؤسسة، السعي إلى تحقيق مصالح كل المؤسسة والعميل والمورد أثناء عمليات البيع والشراء وإبرام الصفقات.
- نظرة المستوحاة من السوق المالية: ينظر إلى الهندسة المالية في الأسواق المالية على أنها أداة تستخدم أثناء القيام بتحليل البيانات المالية حتى تضمن الفهم الجيد للمحلل المالي في السوق المالية لفهم الواقع المالي المعاش من قبل المؤسسة وتعتبر الورقة المهمة في تسيير تجارة العملات والأسهم مع ضرورة

الاعتماد على المعلومات الدقيقة والجيدة والقابلة للفهم حتى يمكن التجاوب معها ضمن معطيات السوق المالية للمسير المالي.

- النظرة الشائعة لمصطلح الهندسة المالية: ترتكز هذه النظرة على سياسة البحث عن أهم المنتجات المالية الحديثة الكفيلة بتحقيق غايات المؤسسات المالية وإيجاد الأدوات المالية المناسبة ومعرفة سياسات المحافظة والاستثمار وطرق التقليل من المخاطر المصاحبة لها.

ومن أهم هذا التعاريف الأخرى التي أشارت إلى مفهوم الهندسة المالية نورد بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

- تتضمن الهندسة المالية وفق نظرة الجمعية الدولية للمهندسين الماليين التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشكلات المالية المعقدة ولاستغلال الفرص المالية في الأسواق باعتبار الهندسة المالية مهنة وليست أداة، ويشير في هذا الصدد إلى أن الهندسة المالية تعني التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة ولاستغلال الفرص المالية[1].
- تعني الهندسة المالية " تصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول خلاقة ومبدعة للمشكلات المالية"[2] .
- أشار (الجلي) على أنها " توليد أدوات وأوراق مالية جديدة، لمقابلة طالبي التمويل أو احتياجات المستثمرين المتجددة لأدوات التمويل التي تعجز الطرق الحالية عن الإيفاء بها"[3].

انطلاقاً من ذلك يتبين أن الهندسة المالية تعنى التطبيق الفعلي لعملية إيجاد حلول للمشكلات المالية من خلال تصميم وتطوير وتنفيذ منتجات وأدوات مالية مبتكرة،

---

[1] إبراهيم سامي سويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، الطبعة1، 2007، ص 49

[2] منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر " الهندسة المالية باستخدام التورق والمشتقات"، دار المعارف، الإسكندرية، 1999، ص 14

[3] هاشم فوزي، دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتجيات الخيارات المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2008، ص 22

ويشترط في ذلك تقديم منتجات مالية تحقق مستوى جيد من الكفاءة والفعالية لم تحققه الأدوات المتداولة، فالهندسة المالية تعد أحد أدوات الإدارة المالية التي ترتكز على المعرفة في الجانب المالي وعلى القدرة على إيجاد الحلول لخلق منتجات مالية جديدة. يتحدد الإطار العام للهندسة المالية بثلاثة مجالات رئيسية وهي[1]:

- ابتكار أدوات مالية جديدة من خلال تقديم أنواع جديدة ومبتكرة من السندات أو الأسهم الممتازة والعادية وعقود المبادلة التي تغطي احتياجات منظمات الأعمال.
- ابتكار عمليات مالية جديدة من شأنها أن تخفض تكاليف المعاملات والتداول الالكتروني للأوراق المالية.
- ابتكار حلول خلاقة مبدعة للمشاكل المالية التي تواجه مؤسسات الأعمال كإنشاء استراتجيات لإدارة المخاطر، أو أنماط جديدة لإعادة هيكلة مؤسسات الأعمال للتغلب على مشكلات القائمة ...الخ.
- العوامل المساعدة على بروز الهندسة المالية:

ومن أهم العوامل التي ساعدت على ظهور الهندسة المالية:

- تعدد احتياجات المستثمرين وطالبي التمويل في السوق المالية أدى إلى عدم قدرة الوسطاء المالية على تقديم خدمات مالية تمتاز بالكفاءة والفاعلية، مما أدى إلى ظهور احتياجات أخرى دعت إلى البحث عن تطوير وابتكار وإبداع وسائل جديدة لمقابلة هذه الاحتياجات.
- الحاجة إلى الفعالية والكفاءة في السوق المالية لمعرفة مدى قدرتها على مقابلة احتياجات العملاء الماليين لتحقيق الفعالية، ومعرفة المدى الذي تستطيع فيه السواق مقابلة تلك الاحتياجات بتكلفة اقل وبعوائد كبيرة.

[1] منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر " الهندسة المالية باستخدام التورق والمشتقات"، مرجع سابق، ص 15

- تطور تقنيات الحاسوب قد أثرت على القطاع المالي بتجدد المفاهيم العامة للوظيفة النقود، وطرق علم التحويلات النقدية مع العملاء، ساعد هذا على توحيد الأسواق المالية تنعدم فيه الحواجز الزمنية والمكانية.
- زيادة تقلب الأسعار من خلال السلوكيات السياسية أو الاقتصادية مما أدى إلى وجود بيئة غير مستقرة بصورة تنعكس على المتعاملين الماليين من خلال التفكير في سياسة الحمامة أو التحوط أو التفكير في تحقيق الربح.
- أهداف الهندسة المالية:

ومن أهم الأهداف التي تسعى إليها الهندسة المالية الموافق لمبتغيات المدير المالي والمتماشية مع البيئة المصرفية المحيطة ما يلي[1]:

- رسم سياسات مالية جيدة وابتكار منتجات وأدوات مالية جديدة تسمح بتلبية الاحتياجات القائمة.
- خلق استراتجيات مرنة لضمان سرعة تكيف خصائص وطرق عمل الأدوات المالية وتحقيق الابتكار والتجديد لتماشي ومتغيرات أسواق رأس المال.
- خلق منافسة مالية لتحسين قدرة المؤسسات على استخدام الأموال بكفاءة فائقة لاختيار أفضل المصادر التمويلية لتحقيق فرص استثمارية جديدة لضمان قدرة جيدة على التنافس، ويعتبر الفشل المالي أو التعثر المالي من الاختلالات التمويلية التي تسبب انهيار المشاريع والخروج من الأسواق بسبب عدم الاهتمام بالقدرة على التنافس.
- ضمان الأدوات المالية المساعدة على خلق تمويل للمؤسسات بما يضمن لها تحريك عجلة الإنتاج من خلال الاختيار السليم لطرق التمويل بأقل تكلفة ومخاطر[2].

[1] فريد النجار، المشتقات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009 ص 37

[2] المانسيع رايح أمين، الهندسة المالية وأثرها على الأزمة المالية العالمية 2007، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2010، غير منشورة، ص 20

الفرع الثاني: إستراتجية الهندسة المالية (الأدوات، والاستراتجيات)

تشكل التقلبات غير المتوقعة خطراً على مؤسسات الأعمال لذلك عمدت المؤسسات المالية إلى ابتكار وتطوير منتجات ومشتقات مالية جديدة تمكنها من إدارة مختلف المخاطر التي يمكن أن تتعرض إليها، وتعد المشتقات المالية أحياناً سبب في خلق المخاطر، حيث تعرف على أنها " عقود فرعية تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية كالأوراق المالية أو العملات الأجنبية، وينشا عن العقود الفرعية أداوت استثمارية مشتقة أو جديدة"[1].

ومن خلال ذلك تعد المشتقات المالية عقود مالية فرعية مشتقة من عقود أساسية، بحيث ينشأ عنها أدوات مالية مستحدثة قيمتها مشتقة من الأدوات الأساسية.

- أدوات الهندسة المالية:

هناك ثلاثة أدوات أساسية يمكن من خلالها أن تتم عملية اشتقاق الأصول الأساسية مبينة فيما يلي:

- العقود المستقبلية: تعرف على أنها" اتفاق بين طرفين على شراء أو بيع أصل ما في وقت معين في مستقبل بسعر معين... ويتم تداول العقود المستقبلية في البورصات، ومن أجل جعل التداول ممكن تحدد البورصة سمات معيارية معينة للعقد"[2].
- عقود الخيارات: هو ذلك العقد الذي يعطي لحامله الحق في أن يبيع أو يشتري أصولا (أوراق المالية أو غيرها من السلع) بثمن محدد مسبقا وفي تاريخ معين أو خلال فترة محددة[3].

[1] بن سنجور، حمود وآخرون. الصناعة المصرفية العربية وعالم التمويل الحديث، اتحاد المصارف العربية، 1995، ص85.

[2] طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم- إدارة المخاطر، المحاسبة)، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 16.

[3] F- QUITTARD PINON, MARCHES DES CAPITAUX ET THEORIE FINANCIERE, 2EME EDITION, ECONOMICA. 1998, P : 259.

- عقود المبادلات: وتسمي أيضا بالمقايضات وهي التزام تعاقدي يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي أو موجود معين مقابل تدفق نقدي أو موجود أخر، بموجب شروط تنفيذ معينة يتفق عليها عند التعاقد[1].

- أغراض استخدام أدوات الهندسة المالية:

التحوط:

يعرف التحوط بأنها مختلف الإجراءات التي تتخذ لحماية المال من التقلب غير المتوقع وغير المرغوب للعاقد"، ويقصد بها الخطر المالي، ويشير عموماً إلى تجنب المخاطر قدر الإمكان، وتستخدم أدوات الهندسة المالية لتحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة أو أسعار الأوراق المالية دون أن يكون لها أثر كبير على العوائد، ويتمثل الهدف العام من سياسة التحوط في عملية الحفاظ على القيمة السوقية لموجود معين أو تثبيت الكلفة القائمة لالتزام معين ا الحد من الخسائر التي تنطوي عليها مخاطر الاستثمار خلال مدة محددة، وبالتالي إستراتجية التحوط تعتبر من الأساليب التي يمكن لمستخدميها من حماية نفسه من انخفاض القيمة السوقية لاستثماراته وترتبط فكرة التغطية ارتباطاً وثيقا بما يسمى بحق الاختيار الذي يعطى لحامله الحق في شراء أو بيع عدد معين من الأوراق المالية وربما العملات خلال مدة معينة في المستقبل بسعر متفق عليه.

المجازفة:

إن سياسة التحوط لا تكتفي عند عملية التحوط من المخاطر الناتجة عن الهندسة المالية وإن تهدف كذلك إلى انتهاج سياسة المضاربة من أجل تحقيق أرباح والاستفادة من فوراق الأسعار وتعرف المجازفة" بيع وشراء لا بقصد قبض الأرباح الدورية الإرادية، بل بقصد جني ربح رأسمالي من الفروق الطبيعية التي تحدث في الأسعار". وتعتبر المضاربة في المشتقات المالية احد الاستراتجيات المناسبة لذلك

[1] هاشم فوزي دباس العبادي، مرجع سابق، ص 86.

على أساس درجة الرفع المالي حيث أن تغيير صغير في السعر يؤدي إلى تغير كبير في قيمة العقد المضاربة من أجله وتستخدم في حالة الصعود أو هبوط الأسعار.

ومن أهم الخصائص التي يتميز بها المضاربين ما يلي:

- استعدادهم لتحمل المخاطر؛
- الغرض من التعامل المالي هو تحقيق الربح العالي؛
- أساس المضاربة عندهم هو الاعتماد على تنبؤاتهم؛
- يركزون في استخداماتهم عل الفترات القصيرة؛

التورق:

يعد التورق من أنواع الابتكارات المالية ويمثل طريقة للبحث عن السيولة من خلال إصدار أوراق قابلة للتبادل وتعد من أحدث التقنيات المستخدمة في تجميع مجموعة من الديون بالمؤسسة ووضعها في صورة دين واحد مدعم ائتمانياً ثم عرضها لاكتتاب في شكل أوراق مالية تقليل للمخاطر ولضمان توفر السيولة النقدية، وبالتالي العمل على تحويل الدين الأساسي إلى مقرضين آخرين وبالتالي يعد التورق من أهم أدوات سوق رأس المال.

أن الهدف الأساسي لإستراتجية التورق تتمثل في التطوير الدائم للنظام المالي عموماً والنظام البنكي خصوصا من خلال الأفكار التالية:

- وسيلة لإعادة تمويل التي عادة ما تكون صعبة؛
- تساهم في تحسين النسب المالية للبنك بصفة عامة؛
- تخفض من أخطار تسيير الميزانية مثل خطر الإفلاس وخطر تقلبات أسعار الفائدة وأخطار السيولة.

الفرع الثالث: آثار الهندسة المالية على المتغيرات الاقتصادية.

رغم مرور أكثر من ربع قرن على التعامل بأدوات الهندسة المالية، إلا أن المختصون والمتعاملون لا زالوا ينقسمون وبصورة واضحة إلى فرقين متعاكسين، ففي حين يصر الفرق الأول على الحذر من التعامل بهذه الأدوات الجديدة وعدم التعامل بها إطلاقاً بسبب المخاطر الكبيرة التي تصاحبها، أما الفرق الأخر أكثر تفاؤلا، حيث يرى بأن هذه التقنية من خلال ما توفره من أدوات تعد مفتاحا لحل العديد من المشاكل والمصاعب التي تواجه المتعاملين في الأسواق المالية عن طرق إمكانية استعمالها في إدارة المخاطرة بصورة فعالة نظراً للمرونة العالية والتنوع الكبير فيها، ومن أبرز هذه الفوائد نذكر ما يلي[1]:

- أن التعامل بأدوات الهندسة المالية التقليدية يكزن أقل تكلفة من التعامل بالموجودات الأساسية كالأسهم والسندات، ...الخ.

- يمكن للمؤسسات المالية و المصرفية والمستثمرين عموماً التحوط من المخاطر المحتملة وذلك باستخدام أموال أقل مما لو اشترت موجودات نظهر في الميزانية.

- تقليل التكاليف للمصدرين والمستثمرين وترفع من العوائد وتوسع مجموعة بدائل التمويل والاستثمار ونقلل مخاطر الخسارة إذا ما أحسنت إدارة مخاطرها.

- تدعيم الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية لزبائنها ونساهم في بناء محافظ مالية أكثر تنوعاً.

يشار في الغالب إلى أن مستوى تأثير الهندسة المالية على المتغيرات الاقتصادية حسب مدى التأثير بسياسة الإبداع والابتكار المالي المطبق في البيئة المحيطة بالمؤسسة فصناعة المنتجات المالية يقوم على أساس البيئة التنافسية والحاجات المتعددة، وتعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية تأثر بذلك، وكذا الاستقرار والنمو الاقتصادي وبعض الآثار الأخرى التي يتم توضيحها من خلال الأتي:

- أثر الهندسة المالية على السياسات الاقتصادية:

[1] هاشم فوزي دباس العبادي ، الهندسة المالية و أدواتها، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 110.

يشار إلى ذلك من خلال الإبداع المالي وعلاقة بالسياسة النقدية، الاستقرار والنمو الاقتصادي حسب الأتي:

- أثر الابتكار المالي على السياسة النقدية:

إن السبب الرئيس الذي أدى إلى زيادة مستويات الابتكار المالي هو التقدم التقني بالإضافة إلى مختلف الأدوات والخدمات المالية التي طرح في الأسواق والأشكال الجديدة للأسواق وللمنظمات، ولكي يكون الابتكار جيد يجب أن يقدم مخرجات مالية منخفضة التكلفة والمخاطر من جهة ويقدم خدمات مالية محسنة تعمل على تلبية الحاجيات الخاصة للمتعاملين الماليين.

يعتبر " مينسكي" من الأوائل الذين اهتموا بموضوع تأثير الابتكارات المالية على السياسات النقدية، حيث بين أن تؤدي إلى ضعف آثرها الاقتصادي وذلك للاعتبارات التالية:

- تعد نسبة الاحتياطي إلزامية أو معدل الفائدة من أهم الأدوات للسياسة النقدية تصبح هذه الأدوات عديمة الفائدة والسبب في ذلك يعود إلى قدرة المؤسسات المالية على ابتكار أدوات مالية تمكنها من تجاوز قيود السياسة النقدية فقد لجأ هذه المؤسسات إلى استخدام عملية " إعادة الشراء" محل مشكلة الاحتياطي الإلزامي، حيث يبيع البنك سندات حكومية بثمن محدد على أن يشتريها من البائع نفسه بثمن أعلى، ومن ثم لا يحتاج عند ممارستها إلى حجز احتياطي إلزامي مقابل السيولة التي يحصل عليها[1].
- يمكن للبنوك اللجوء إلى سياسة الاقتراض من سوق العملات الأجنبية أو اللجوء إلى الأدوات المالية الأخرى التي تمكنها من الحصول على السيولة دون القيام بحجز احتياطي إلزامي مما يبين نقص فاعلية السياسة النقدية ومن ثم ضعف أثرها الاقتصادي.

[1] صالح صالحي، عبد الحليم غربي، دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني بخميس مليانة حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية(النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً)، ايام 5-6 ماي 2009، ص ص 12، 13

- تطور الأدوات والآليات التمويلية أدى إلى تراجع الدور التقليدي للبنوك وهو قبول الودائع تحت الطلب ثم إقراضها لأجال مختلفة، وكذلك تراجع الفوارق بين المؤسسات المالية المختلفة.

- تخلق الابتكار المالية صعوبة في مراقبة كل ما يحيط بها وتوقع نتائج ذلك والسبب في ذلك يعود إلى الابتكارات المالية التي تعد عملية مستمر وبالتالي يضاف إليها عنصر عدم الثبات على البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها البنوك المركزية حسب التغيرات التي تنجر عن الابتكارات المالية.

- نتج عن مختلف التطورات التي مست الابتكارات المالية من تغير للطريقة التي يتأثر بها الاقتصاد وخاصة السياسة النقدية، حيث أدت إلى التأثير على مدلول ومحتوى المؤشرات الى يستخدمها البنك المركزي لعملية الرقابة أو لأجل القرارات الخاصة بالسياسة النقدية.

- الابتكار المالي سلاح نافع لما يعمل على تحقيق المصالح المشروعة على أساس نهج يرفع من مستوى الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية ومن ثم مستوى الرفاهة الاجتماعي أما إذا استغل فقط لتحقق الرحية جراء التجديد من المنتجات المالية يؤدي إلى عدم استقرار الأسواق المالية دون مقابل لتحقيق الرفاه الاجتماعي.

- يظهر الأثر السلبي للابتكارات المالية لما تتبنى البنوك المركزية سياسات تدعم هذا النوع من التعاملات المالية مما يزيد من كفاءة النظام المالي ما يسهل من عمل السياسة النقدية لكنه يعيق البيئة المصرفية التي تعمل فيها السياسة النقدية.

- أثر الابتكار المالي على الاستقرار والنمو الاقتصادي:

يمكن اعتبار الابتكار المالي سبب من أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي ذلك انه يتميز بالتغير والتجديد والاستحداث في المنتجات المالية في حين أن السياسات الاقتصادية تهدف إلى ضبط التعاملات وتحقيق الاستقرار ومن ثم فالابتكار المالي

سبب لحدوث قدر من عدم الاستقرار، وبالتالي يجب على اقتصاديات الدولة أن ترتكز على تحقيق المصالح المشروعة لتحقيق مستوى من الرفاهية بدل من التركيز على تحقيق الربح فق لتتجه بذلك الهندسة المالية إلى الدور السلبي الذي يؤثر على اقتصاد الدول وعلى استقرارها.

أما بالنسبة إلى النمو الاقتصادي فان الابتكار المالي يزيد من مستوى كفاءة النظام المالي، وبالتالي له تأثير كبير على عمل الاقتصاد بشكل عام ومن أهم المبادئ التي يمكن التركيز عليها لتحقيق نمو اقتصادي جيد هي[1]:

- إيجاد وتطوير مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المستحدثة التي يمكن عن طرق هندستها بتوليفات معينة لبناء مراكز التعرض للمخاطر وإدارتها بأفضل صورة ممكنة.
- تقليل تكاليف إجراء التعاملات المالية الابتكارية من خلال إيجاد تعاملات معينة وخلق مراكز كبيرة الحجم بتكلفة اقل نسبياً إذا أن كليف المنتجات المالية تكون اقل من المنتجات المالية التقليدية.
- تعزيز فرص تحقيق الأرباح من خلال إيجاد أدوات مالية جديدة يمكن استعمالها في عمليات الاستثمار والمضاربة والتحوط وبصيغ مختلفة تعد بإمكانيات كبيرة لتحقيق الأرباح التي قد تصل إلى قيمة المبالغ المستثمرة.
- تحسين سيولة السوق المالية بصورة عامة والمتعاملين بأدوات الهندسة المالية بصورة خاصة من خلال إفساح المجال للتعامل مع مجموعة واسعة من المنتجات الجديدة التي تتميز بالسيولة العالية نسبياً سواء كانت في الأسواق النظامية أو الأسواق النقدية.
- أثر الهندسة المالية على وضعية المؤسسات المالية:

[1] هاشم فوزي، دباس العبادي، مرجع سابق، ص 33

تعرف المؤسسة المالية على أنها مؤسسات وسيطة تقوم باستثمار ودائع الأفراد والمؤسسات في شكل استثمارات أو استقراضها، ويظهر أثر الابتكار المالي على المؤسسات المالية من خلال:

- أدى الابتكار المالي إلى تضييق الفجوة بين المؤسسات المالية والقضاء على الفوارق بينها ويتأكد ذلك من خلال التطور لمستمر في جانب التكنولوجيا أدى إلى التأثير على تطور الأدوات والآليات التمويلية مما أدى إلى خلق اندماجات بين المؤسسات المالية وذوبان الفوارق بين المؤسسات قبل الاندماج.
- ساعد سياسة الابتكار المالي في تجاوز القيود التنظيمية التي فرضت على المصارف وصارت البنوك تعتمد على أنشطة مالية جديدة كالخدمات المالية مقابل رسوم مقطوعة أو بطاقات الائتمان....الخ، كما ساهمت العولمة في تسارع ظهور المنتجات المالية نظرا لعالمية الأسواق والتحرر لأسواق رأس المال وسهولة انتقال الأموال...الخ.
- أثر الهندسة المالية على الأسواق المالية:

يظهر اثر الهندسة المالية من خلال الابتكارات المالية التي غيرت من وضعية الأسواق المالية ويمكن توضيح ذلك من خلال الأتي:

- سمحت الابتكارات المالية بتقسيم الأسواق المالية إلى أسواق رأس المال وأسواق النقد حسب نوعية وطبيعة الأوراق المالية وتواريخ استحقاقها.
- نتيجة للتطور التكنولوجي والحرية التي تميزت بها أسواق رأس المال نتج عنها ظهور العديد من أدوات الاستثمار المختلفة، حيث أن سوق الائتمان كان شبه معدوم لكنه شهد نمو كبير في السنوات الأخير، وبالتالي تغير معالم الأسواق المالية وتضاعف حجم المشتقات المالية بأكثر من ستة مرات بالمقارنة بين سنة 1998 و2005 ووصولاً إلى 600 تريليون دولار سنة 2008[1].

[1] صالح صالحي، عبد الحليم غربي، مرجع سابق، ص 13

- فتح الهندسة المالية أمام المستثمرين المتاجرة في الأوراق المالية المتنوعة في الأسواق المحلية والدولية، ويفسر ذلك على أساس اتجاه المستثمرين نحو تشكيل محافظة استثمارية دولية انطلاقاً من دوافع عديدة كالمقارنة بين حجم سوق رأس المال المحلية وسوق رأس المال الأجنبية، واكتشف المستثمرين أن معدل العائد على الأوراق المالية غير المحلية أعلى من عائد الأوراق المحلية وذلك بسبب معدلات النمو المختلفة بين الدول، كون المحافظ الاستثمارية تتميز بالتنويع لتقليل المخاطر من خلال انتقاء الأصول ذات معاملات ارتباط ضعيفة.
- أثر الهندسة المالية على نمو الدين:

إن المتتبع لأسواق الهندسة المالية يلاحظ أنها ساهمت في نمو الدين العام أو ما يصطلح عليه الماليون بالرافعة(الرفع المالي)، أن هذا التوسع في الدين يعني أمرين مهمين هما:

- إمكانية الحصول على كل ما تريده وفي وقت قصير.
- تستطيع الحصول على ما تريده من دون مقابل تقريباً.

لقد كان الإبداع المالي سبباً في حدوث ذلك وتوسع هذين النوعين من خلال ابتكار أدوات مالية جديدة نجحت في كسر حواجز الحيطة والحكمة.

الفرع الرابع : دور السوق المالي في تمويل التنمية

تفرض الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت في الجزائر ضمن برنامج التصحيح الهيكلي الرامية إلى التوجه نحو تطبيق آليات اقتصاد السوق، وجود مناخ اقتصادي ملائم لتطبيقه لاختلافه اختلافا جذريا عن النظام المنتهج سابقا. ضمن هذا الإطار، تبرز ضرورة تبني إصلاحات مؤسسية عميق

ة على كافة الأصعدة والمستويات لتكفل السير الحسن للتوجه الجديد، كإصلاح المنظومة القانونية والقضائية والنظام المصرفي والنظام المالي برمته، أين تعتبر السوق المالية إحدى أهم ركائزه، لما تلعبه من دور في اقتصاد السوق، باعتبارها إحدى أهم قنوات تمويل الاقتصاد، وباعتبارها القناة المثلى لخوصصة المؤسسات

العمومية لما توفره من شفافية لازمة للعملية، وبالتالي إسهامها في دفع مسار الخوصصة.

السوق المالية والسوق التمويلية :

قبل الخوض في التطرق لأهمية ودور سوق الأوراق المالية كمصدر من مصادر التمويل في الاقتصاد، خاصة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ودورها في عملية الخوصصة، لا بأس أن نتطرق بإيجاز إلى السوق التمويلية باعتبارها السوق التي تضم في أحد جانبيها السوق المالية، التي هي محل دراستنا لتمييز بينهما، بغية إزالة اللبس والخلط الذي قد يشوبهما .

أولا: تعريف ومكونات السوق التمويلية :

" تعتبر السوق التمويلية مكان التقاء أو تنظيم يجمع بين عارضي رؤوس الأموال والطالبين لها، وذلك بغية تعبئة فوائض بعضهم و توجيهها نحو عجز بعضهم الآخر وفق شروط محكمة مسبقا، من بين ما يضبط فيها العوائد المنتظرة من وراء التنازل على النقود". فالهدف الأساسي من هذه السوق هو تجميع و استخدام كافة الأصول الممولة للقوة الشرائية والمتمثلة في الأصول المالية والنقدية، لتحقيق تراكم رؤوس الأموال، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توجيها الكفء لاستثمارها في المشاريع الإنتاجية.

وأما عن مكونات السوق التمويلية فهي تتكون من سوقين اثنين وهما السوق النقدية والسوق المالية واللذان يتم التفرقة بينهما من خلال معيار الزمن، حيث أن:

. السوق النقدية :

تهتم بمشاكل التمويل في المدة القصيرة بما في ذلك تقديم التسهيلات الائتمانية الصناعية والتجارية (قروض وكمبيالات مخصومة) والزراعية (سلف موسمية) والاستهلاكية (البيع بالتقسيط

وسلف بضمان المرتبات). وتعتمد المؤسسات النقدية في تقديمها لهذا الائتمان على ما تحوزه من أصول نقدية سائلة بطبيعتها (نقود قانونية ونقود الودائع).

. السوق المالية :

تتعامل هذه السوق في الأصول المالية (أسهم وسندات وقروض استثمارية وقروض إسكان) والتي تتميز بطول أجلها، وتقوم بها مؤسسات ادخارية واستثمارية خاصة (بنوك متخصصة . شركات تأمين)، تعتمد في تأدية وظائفها على مواردها من الادخارات التي يرغب أصحابها في استهلاكها لمدة طويلة. وتعتبر الأسهم والسندات أهم موضوع للتبادل في السوق المالية.

ثانيًا: تعريف و مكونات السوق المالية :

تعتبر السوق المالية شبكة للتمويل طويل الأجل، هذه الشبكة مبنية على الإصدار، بمعنى بيع القيم المتداولة . أسهم وسندات . والتي تسمح بتعبئة الادخار الفردي. حيث أنها تتميز بما يلي :

- أن موضوعها هو التمويل المتوسط وطويل الأجل الذي ينطبق مع تمويل الاستثمارات في المؤسسات الاقتصادية بالأخص، من خلال الأسهم والسندات، بالإضافة إلى تمويل احتياجات الدولة عن طرق السندات الحكومية؛
- أنها تهدف إلى تسعير الأوراق المالية، وبالتالي فهي تقوم بدور تقييم الأوراق المالية المتداولة؛
- لديها مكان معين (سوق منظمة) تحكمها وتنظمها آليات خاصة من خلال هيئات إدارة ومراقبة السوق، بحيث تكفل السير الحسن للصفقات؛
- يحتوي السوق على متعاملين يتمثلون في الطالبين للأوراق المالية والعارضين لها، بالإضافة إلى الوسطاء (السماسرة) الذين يسهلون ويقومون بالصفقات لحساب الطالبين والعارضين.

تعد وظيفتي التسعير والتمويل من أهم وظائف السوق المالية، واللتين تقومان بتصنيف هذا الأخير إلى مرحلتين أو بالأحرى إلى سوقين. فعندما يكون هدف السوق المالية هو التمويل وتكوين رأس المال فذلك موضوع السوق الأولية أو سوق الإصدار، أما إذا كان الهدف منها هو التسعير، والذي هو أمر ضروري لتداول رأس

المال . بحيث تتغير الملكية دون التأثير على عملية الإنتاج . فهو موضوع السوق الثانوية. إذا فالسوق المالية تنقسم إلى سوقين، هما :

أ . السوق الأولية :

حيث يميز هذه السوق بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا، أنها تعتبر المرحلة أو المكان الذي تطرح فيه الورقة المالية للمرة الأولى من طرف الجهة الطالبة لرأس المال من المستثمرين الذين لديهم فائض، وذلك عن طرق الاكتتاب في الأسهم التي تمثل سند ملكية لحاملها في الجهة المصدرة لها أوالسندات والتي تمثل قرضا تكون بموجبها الجهة المصدرة لها مدينة لحاملها.

وعليه، تتولى هذه السوق إصدار القيم المتداولة بأشكال مختلفة لخدمة أغراض عديدة تبعا لمصدرها:

. إصدار الأسهم بغرض تدعيم الأموال الخاصة للمؤسسات الاقتصادية للتوسع في نشاطاتها من خلال الاستثمارات؛

. إصدار السندات التقليدية الموجهة لتوفير الأموال للدولة بغية مواجهة العجز في موازنتها بالدرجة الأولى من جهة، وللمؤسسات الاقتصادية العامة منها والخاصة بغية توسيع استثماراتها من جهة أخرى؛

. إصدار القيم المهجنة : من سندات قابلة للتحويل، شهادات استثمار، أوراق مساهمة وغيرها.

تتم عملية خلق السوق الأولية بواسطة مؤسسة متخصصة تدعى بنك الاستثمار، من خلال قيامها بإصدار الأوراق المالية لحساب المؤسسات الاقتصادية أو الحكومة وعرضها لجمهور المستثمرين لأول مرة، وقد تتولى العملية في الدول التي تتسم سوق أوراقها المالية بالصغر، بعض البنوك التجارية العاملة فيها.

ب . السوق الثانوية :

تعرف ببورصة القيم المنقولة، وهي المكان الذي تتم فيه عملية تداول الأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية بين من يريدون الرجوع إلى السيولة وبين

المستثمرين الجدد، وبين المضاربين الذين يريدون تحقيق فوائض من خلال الفرق بين سعر البيع والشراء للورقة المالية، انطلاقا من توقعاتهم لتغير سعر الورقة المالية المبني على عدة متغيرات من بينها أسعار الفائدة بالنسبة للسندات والبيانات المالية للمؤسسات المسعرة بالنسبة للأسهم.

تعد الصفقات وحجم تداول الأوراق المالية وإمكانية تسييلها المفعل والباعث على الحركية والنشاط بالسوق الأولية، فالسوق الثانوية الفعالة هي الضامن الوحيد لإقبال المستثمرين على الإصدارات الجديدة في السوق الأولية. كما تلعب البورصة دورا مهما في عملية تسعير الأوراق المالية وذلك من خلال العرض والطلب عليها، مما يتيح إمكانية تقييم أصول المؤسسات المقيدة (المسعرة).

دور سوق الأوراق المالية في التمويل الكفء :

تعد إشكالية التمويل من بين المعضلات التي تقف عائقا أمام تنمية وتقدم اقتصاديات الدول النامية، التي تعد الجزائر من بينها، باعتبار أن التمويل هو دعامة وأساس قيام وإنجاز استثمارات المؤسسات الاقتصادية، وما ينعكس عليها من تنمية الاقتصاد ورفاهية المجتمع من خلال إيجاد مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى معيشة المواطنين. فحسب "محمد توفيق" " التمويل هو إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسعها أو تفريقها، وهو من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الصناعية في كل البلاد بوجه عام، إذ لا قيام لأي عمل يعود بالربح أو استثمار يغل فائدة، بغير وجود رأس المال، وبقدر حجم التمويل وتسيير مصادره وحسن استثماره يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط اقتصادي ".

وفي ظل التوجهات الجديدة للدولة تتزايد أهمية ودور التمويل للمؤسسات الاقتصادية، نتيجة تخلي الدولة عنها، من خلال تبني مسار الخوصصة من جهة، ومن جهة أخرى فتح المجال لظهور وإنشاء مؤسسات اقتصادية خاصة جديدة. يعد إصلاح النظام البنكي وحده غير كافٍ لجذب وتعبئة المدخرات، إذ يتعين إيجاد صيغ وقنوات جديدة تعمل على تعبئة الادخار المحلي والأجنبي، وتنويع وإعطاء الخيارات للأعوان الاقتصاديين ذوي الفوائض في توظيف أموالهم بغية تحقيق أكبر عوائد.

مما سبق تظهر سوق الأوراق المالية الكفؤة، القناة القادرة على جذب وتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل استثمارات المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة لما تفرضه على هذه الأخيرة من شروط صارمة عند تقدمها بطلب التسجيل، وجعلها أكثر انضباطا في التسيير بعد تقييدها من خلال نشر معلوماتها للجمهور من خلال حسابات ختامية سنوية وغيرها للحصول على مستلزماتها من الأموال. فعملية رواج وارتفاع قيمة أسهم وسندات المؤسسة الاقتصادية ومن ثم إمكانية إقبال مستثمري الحوافظ على طلبها للتمويل مرات أخرى، مرهون بحسن نتائجها المالية والاقتصادية المحققة.

إن شروط التسجيل في سوق الأوراق المالية* تفرضها قوانين وتنظيمات كل دولة، ومن شأنها أن تجعل من السوق مصفاة، يتم من خلالها قبول المؤسسات ذات النتائج المالية الإيجابية فقط، وبالتالي التي تتمتع بأداء جيد في التسيير.

وفي هذا الشأن نجد من بين شروط التسجيل في بورصة القيم بالجزائر ما يلي:

- أن يكون رأس مال الشركة لا يقل عن 100.000.000 دج؛
- يجب أن تكون الشركة قد حققت ربحا في السنة الماضية؛
- يجب أن تثبت الشركة وجود نظام رقابة داخلي، هذا النظام يكون محل تقييم مؤشر عليه في تقرير من طرف محافظ الحسابات.

يتضح لنا جليا من خلال هذه الشروط، أن المؤسسات التي تقيد في بورصة القيم هي المؤسسات المعتبرة والتي تحقق نتائج مالية إيجابية وبالتالي التي تتمتع بحسن وانضباط في التسيير.

تستطيع السوق المالية الكفؤة الجمع بين العارضين للأصول والطالبين لها (خاصة المؤسسة الاقتصادية) بشكل يحقق الاستغلال الأمثل للطرفين:

* الحديث في هذا البحث حول الأسواق المنظمة، لأنه توجد أسواق غير منظمة حيث يتم التعامل فيها بدون مكان معين وتتولاها بيوت السمسرة و موضوع تعاملها الأوراق المالية غير المسجلة في الأسواق المنظمة (البورصات).

1) . طالبي الأموال (المؤسسة الاقتصادية):

تعد الشروط الموضوعة من طرف السوق لاختيار المؤسسات الاقتصادية الناجحة فقط، حافزا لتلك التي لاتتوفر على تلك الشروط لتحسين أدائها الاقتصادي، بغية الاستفادة من مصدر هام للتمويل الطويل والمتوسط الأمد سواء عن طرق قروض (سندات) أو التوسع في رأس المال (أسهم) من جهة، كما تبقى المؤسسات المقيدة في السوق محافظة على حسن أدائها الاقتصادي، وعلى تحقيق النتائج المالية والاقتصادية الإيجابية كضمان لحركية تداول أوراقها المالية المطروحة (القديمة) في السوق الثانوية، لتنعكس على إمكانية حصولها على موارد مالية إضافية تحتاجها من السوق الأولية من جهة أخرى.

وعليه، فمن خلال هذه الآلية يوجه التمويل للمؤسسات الاقتصادية التي توظفه في مشاريع استثمارية ناجحة تعود بالفائدة للجميع. كما تعد البورصة جهاز بارومتر يمكن من التنبؤ تبعا لتغير قيمة السهم، على مدى مقدرة المؤسسة على تحسين مواردها وتنمية أرباحها. كما تعتبر وسيلة لمراقبة كفاءة المسيرين والأداء الاقتصادي للمؤسسة بصفة عامة. وانطلاقا مما سبق يحقق التسجيل في السوق المالية للمؤسسة ما يلي:

- إعلانا مجانيا عن المؤسسة، أي التعرف بها، مما ينعكس إيجابا على حجم مبيعاتها وبالتالي توسعها في السوق؛
- إعطاء انطباع إيجابي عن المركز المالي للمؤسسة، مما يسهل عليها الحصول على ما تحتاجه من موارد مالية بحد أدنى من التكلفة.

2). عارضي الأموال (المدخرين):

يحقق توظيف الأموال عن طرق شراء الأسهم والسندات من السوق المالية الكفؤة للمدخرين استغلالا أمثل لمواردهم من خلال تسيير محافظهم (سهولة تسييل الورقة المالية)، كما يمكنهم من تحقيق أرباح نتيجة ارتفاع عوائد الأسهم والسندات، الراجع لوجود مؤسسات اقتصادية (شركات ذات الأسهم) ناجحة منتقاة. فزيادة عدد

الشركات ذات الأسهم وانتشارها عبر مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي واحتلالها لحصة من السوق المحلية والدولية، يعطي انطباعا حسنا عن مقدرتها على الاستمرار والتوسع، وبالتالي تحقيق أرباح وفيرة ومنه توزيعات مرتفعة لحملة الأسهم، بالإضافة إلى قدرتها على تسديد القروض (السندات) بفوائدها.

إضافة لما سبق، يحقق التسجيل في بورصة القيم للمدخرين (مستثمري المحفظة) ما يلي:

- بما أن الشركات المصدرة للقيم المتداولة تم تأسيسها بصورة قانونية، فإن قيمتها تكون لها الصفة القانونية، بالإضافة إلى أن لجنة المراقبة بالسوق تتولى مهمة حماية حاملها من مخاطر الزيادة في الإصدار بما يفوق ما تم التصريح به رسميا؛
- توفر الحماية اللازمة من خطر الوقوع بين أيدي سماسرة غير مسؤولين؛
- توفر الحماية من مخاطر التقلبات الحادة في الأسعار التي قد تقع للقيم المتداولة غير المقيدة.

وانطلاقا مما سبق ينتج مايلي :

- تزايد الثقة في أن حركة سعر السهم هي حركة غير مفتعلة، أي حركة لاتقوم على خداع أوغش من قبل بعض المتعاملين.
- تشجيع المدخرين (مستثمري المحفظة) في التعامل فيها، لأن الأسهم المسجلة تتيح لهم الحصول على معلومات مستمرة . من خلال بعض وسائل الإعلام . عن الشركة المصدرة لها وحجم التعامل على أسهمها، وأسعار الإقفال والافتتاح.

دور سوق الأوراق المالية في عملية الخوصصة :

تعد خوصصة المؤسسات العمومية بواسطة اللجوء للبورصة من أحسن الوسائل، لضمانها الشفافية اللازمة للعملية من خلال طرح أسهمها للجمهور، مما يجعل الجهة المكلفة بالخوصصة بعيدة عن اتهامها بالقيام بصفقات مشبوهة لصالح أطراف معينة، فضلا عن خلق منافسة كبيرة على أسهم المؤسسات، مما ينعكس

على سعر تنازلها بالإيجاب، وبذلك يكون المكلفون بالخوصصة في منأى من اتهامهم بتبديد موارد الدولة. كما أن هذا الإجراء يتيح لهذه الأخيرة الحصول على نقود جاهزة تسمح لها بتحقيق أهدافها .

مما سبق يلاحظ أن هناك علاقة تبادلية بين السوق المالية وعملية الخوصصة. حيث يسمح هذا الإجراء . خاصة في الدول النامية مثل الجزائر. بتحقيق هدفين متزامنين إن تمت العملية بالشكل السليم :

- المساهمة في إنجاح برنامج الخوصصة، من خلال خوصصة المؤسسات العمومية بشفافية أكثر، والذي طالما تتهم فيه الهيئة المكلفة بإبرام صفقات يشوبها الغموض عن طرق الخوصصة خارج بورصة القيم؛
- تطوير السوق المالية وجعلها أكثر كفاءة، بإدخال مجموعة كبيرة من المؤسسات الاقتصادية الناجحة. فبإنشاء سوق مالية برسملة جد ضئيلة كحالة بورصة القيم بالجزائر (ثلاث شركات) لا يخولها أن تكون سوقا كفؤا تقوم بتجميع المدخرات وتوجيهها بكفاءة .

خلاصة الفصل :

لدينا امكانات اقتصادية هامة يمكن استغلالها لاسترجاع ما عجزنا عن تحقيقه بالتصنيع على غرار الشركات العمومية ذات الخبرة الواسعة تحديها هو التمويل و رأس المال البشري المحرك و المخطط إذا فمن هذا المنطلق، يعتبر تحضير المؤسسات الاقتصادية العمومية من الخطوات الهامة لإنجاح هذا الإجراء، ويتم ذلك بإعادة هيكلتها لجعلها شركات ذات أسهم وتطهيرها ماليا لإعطائها مساحة مالية مريحة والسماح لها بتحقيق الأرباح، بالإضافة إلى إجراء تقييم موضوعي لها يسمح بالوقوف على قيمتها الحقيقية لمعرفة سعر التنازل عن أسهمها (السعر الأدنى)،و تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاسواق الاولية ، فالمؤسسات الاقتصادية الناجحة فقط، هي التي يمكن إدخالها وبيع أسهمها في بورصة القيم لكي يتحقق الهدف الجوهري للسوق المالية في المرحلة الجديدة التي تعيشها البلاد كقناة هامة للتمويل الكفء و منه الى جذب الاستثمارات الاجنبية التي تعمل على تحقيق التنمية و الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي.

النتائـج و التوصيـات

تعتمد التنمية الاقتصادية الناجحة على عوامل مختلفة ، وفي الوقت الذي نستطيع أن نستنتج فيه أنه ليس هناك " وصفة جاهزة " للنجاح فإنه بأمكاننا أن نتعلم الكثير من الدورس التجارب الناجحة في العالم ، ولعل الصناعة تعتبر المحرك الرئيس في إحداث التنمية الاقتصادية بحكم العلاقة التشابكية في ذاتها ومع القطاعات الأخرى، مما يؤدي إلى تنشيط سوق العمل والقضاء على البطالةو غيرها من الأهداف .

وتأسيسا على هذا وجب انتهاج استراتيجيات تعمل على تطوير قطاع الصناعة تتضمن تخصيص فضاءات مناسبة ومهيأة من حيث الموقع والمرافق ومتطلبات النشاط الصناعي ، بالإضافة إلى إنشاء أجهزة ووضع آليات من شأنها تجسيد وترقية العلاقة التكاملية بين المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات ومراكز البحث والهيئات العمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي بغرض تحقيق تنمية مستديمة .

استنتاجات الدراسة:

- التصنيع مهم للتنمية لكن يمكن ان تسبقه العديد من الاصلاحات في عدة جوانب لدى الدول النامية لاسيما ما حققته كل من ماليزيا و اليابان و افريقيا جنوب الصحراء ، و هو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- الاقتصاد الجزائري كسب العديد من الخبرات في مجال استراتيجيات التنمية لكنها لم تنفعه في الوصول .
- كل السياسات المنتهجة و للأسف لم تفلح في بعث الصناعة الجزائرية و تحقيق الرفاه لمجتمع و ذلك راجع للتركيز على جوانب أثبتت تجارب الدول الناجحة انها غير ناجعة و هو يؤكد صحة الفرضية الثانية
- تعد الأسواق المالية فضاء مناسب لتطبيق الهندسة المالية بهدف إيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والفاعلية.

توصيات الدراسة:

- الاستفادة من المفاهيم النظرية المندرجة في الدراسة الحالية وما توصلت إليه من استنتاجات لتطبيقها في الإقتصاد الجزائري و الاستفادة من التجارب التنموية الناجحة
- هناك العديد من الاصلاحات الواجب تحقيق قبل أي سياسة تنموية على الصعيد القانوني و السياسي و الاقتصادي و تصحيح النظرة الى ملكية و اعادة النظر في العديد من الاتفاقيات.
- ضرورة المرافقة الإيجابية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و احتضانها الوصول الى الكفاءة المطلوبة من اجل اخد دورها في تحقيق التنمية .
- ضرورة الاهتمام ببورصة القيم المنقولة و انتهاج الهندسة المالية باعتبارها السبيل الوحيد للقضاء على التحديات المالية ، لابتكار منتجات وأدوات مالية مستحدثة لا تخل بالقواعد العامة لسير السياسة النقدية للدول.
- توصي الدراسة بإنشاء استثمارات وطنية ترتكز على جمع الأموال الفائضة عن الحاجة والعمل على توجيهها إلى الاستثمار الأفضل والعمل على تحويطها ضد المخاطر المالية المختلفة.

المراجـــع

المراجع باللغة العربية:

1. سامي خليل ، النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ،1982
2. هارولدجي. كليم ,إدارة الأمن القومي: السياسة الاقتصادية الدولية للولايات المتحدة،بغداد،جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، 1976
3. د. محمد جواد علي
4. توماس كوترو وميشال هوسون، على أبواب القرن الواحد والعشرين أين أصبح العالم الثالث، ترجمة: نخلة فرفر، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995
5. بن حمود سكينة، دروس في الاقتصاد السياسي، ط1، الجزائر، دار الملكية للطباعة، 2006
6. رفعت السيد العوضي, تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد
7. ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، ص314-318 ، ط1،دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999.
8. حازم الببلاوي ، **النظرية النقدية** ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1971
9. عبد المنعم السيد علي ، **دراسات في النقود والنظرية النقدية** ، مطبعه العاني ، بغداد ، 1970
10. مورتن هالبرن، الاستراتيجية العسكرية المعاصرة، ترجمة: سليم شاكر الامامي، بغداد، مكتبة النهضة، 1987
11. د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية: دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية، القاهرة، ام القرى، 1997
12. د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية: دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية
13. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة د: حسين احمد، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات والنشر، 1993
14. د. عدنان مناتي، النظام الاقتصادي بين الرأسمالية والاشتراكية: التجربة الصينية إنموذجاً، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2000
15. فرانسوا غودومان، نهضة آسيا: القرن الواحد والعشرون آسيا تطل برأسها، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1994
16. د. عبد الرضا الطعان، الايدلوجية والنظام الدولي الجديد، في: النظام الدولي الجديد، اراء ومواقف، بغداد دار الشؤون الثقافية العامة، 1992

17.د. محمد السيد سليم، الصين في ظل نظام القطبية الثنائية، في: العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1994

18.التيجــانى عبــدالقادر، بعيــدا عــن السياســة ... وقربــا مــن الســوق، http://www.sacdo.com/web /forum/forum_posts.asp?TID=3668- 01/05/2009

19.التيجــانى عبــدالقادر، بعيــدا عــن السياســة ... وقربــا مــن الســوق، http://www.sacdo.com/web /forum/forum_posts.asp?TID=3668- 01/05/2009

20.طــــه عبــــد العلــــيم، اليــــد الخفيــــة فــــي الســــوق الحــــرة، www.moheet.com/show_files.aspx?fid=33897&pg=3 – 01/05/2009

21.معلومات المصارف والمؤسسات المالية، الإسلامية اليد الخفية Invisible hand، www.ibisonline.net/Research_ Tools/Glossary/GlossaryDisplayPage.aspx?TermId=1056 – 11/05/2009

22.مكــــي محمد ردام، التــــوازن العــــام ونظريــــة اليــــد الخفيــــة، www.almadapaper.net/paper.php?source= akbar&mlf=interpage&sid=33365 – 11/05/2009

23.طــــه عبــــد العلــــيم، اليــــد الخفيــــة فــــي الســــوق الحــــرة، www.moheet.com/show_files.aspx?fid=33897&pg=3 – 01/05/2009

24.د .صائبابراهيم جواد ،د .حميد الجميلي ،د.فتحي الحسيني،ود .على محمد تقي ،الاقتصاد الصناعي، 1979.

25.د.محمود الحمصي ، التخطيط الاقتصادي أن دار الطليعة بيروت 1979

26.د.محمد سلمان حسن ،التخطيط الصناعي ،دار الطليعة ،بيروت ،سلسلة دراسات تقديمية ،حيزران ، يونو 1974

27.د.توفيق اسماعيل

28.د.محمد محروس اسماعيل ،اقتصاديات و التصنيع ،مؤسسة ثبات الجامعة

29.د . منير ابراهيم هندي ، الأوراق المالية و أسواق راس المال ، منشأة المعارف الاسكندرية 1995.

30.د.هوشيار معروف ،الاستثمارت و الاسواق المالية

31.د.مدحت القرشي الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر ، عمان ط 2001 م

32.د. الحميلي و اخرون .الاقتصاد الصناعي 1979
33.د. علي مقدمة في اقتصاديات الصناعة جامعة قار يونس بنغازي 1990
34.د. توفيق زكرياء اسماعيل ،اسس الاقتصاد الصناعي و تقييم المشاريع ، معهد الانماءالعربي ،بيروت 1981
35.د.مدحت القرشي ،الاقتصاد الصناعي
36.د. حميد الجميلي و آخرون ،الاقتصاد الصناعي
37.د.أحمد رشاد موسى ،اقتصاديات المشروع الصناعي 1971
38. محمد محروس اسماعيل ،اقتصاديات الصناعة و التصنيع ،مؤسسة شباب الجامعة 1997
39.د .مدحت القرشي ، الاقتصاد الصناعي
40.بول سامسلون ، الاقتصاد .
41.د.عبد الباسط وفا ،النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي:دراسة تحليلية نقدية ،دار النهظة ،2000 ، القاهرة
42.د. اسماعيل صبري عبد الله ،نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ،دراسة قضايا التنمية و التحرر الاقتصادي و العلاقات الدولية ،الهيئة العامة للكتاب سنة 1976
43. مدحت كاظم القرشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000
44. مخلوف بوجردة، العقار الصناعي، دار هومة، ط2، الجزائر، 2006
45. مدحت كاظم القرشي، الاقتصاد الصناعي.
46. إبراهيم سامي سويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، الطبعة1، 2007
47. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر " الهندسة المالية باستخدام التورق والمشتقات"، دار المعارف، الإسكندرية، 1999
48. هاشم فوزي، دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتجيات الخيارات المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2008
49. فريد النجار، المشتقات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009
50. بن سنجور، حمود وآخرون. الصناعة المصرفية العربية وعالم التمويل الحديث، اتحاد المصارف العربية، 1995
51. طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم- إدارة المخاطر، المحاسبة)، الدار الجامعية، مصر، 2003.

52. هاشم فوزي دباس العبادي ، الهندسة المالية و أدواتها، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

مذكرات و رسائل علمية :

1. المانسبع رابح أمين، الهندسة المالية وأثرها على الأزمة المالية العالمية 2007، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2010، غير منشورة

2. نوال بن لكحل، "الأسواق المالية :آلياتها ودورها في التنمية الإقتصادية، دراسة حالة الجزائر"،(رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2001).

القوانين والمراسيم:

1. الجلسة الافتتاحية لقمة الاتحاد الإفريقي أديس أبابا: 2 فبراير 2009.
2. صحيفة الاقتصادية – تاريخ النشر : 9 / 5 / 2009م بتصرف.
3. الاتحاد الافريقي ، مذكرة المؤتمر الثامن عشر لوزراء الصناعة الأفريقيين24 – 28 أكتوبر 2008م دوربان، جنوب أفريقيا www.africa-union.org .
4. البيان الوزاري الأفريقي إلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، المعتمد في المؤتمر الأفريقي التحضيري للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة المنعقد في نيروبي في الفترة من 15 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2001م
5. بيان اجتماع مجلس الحكومة بتاريخ 24 جويلية 2007 من الموقع الالكتروني لرئاسة الحكومة.

ملتقيات و مؤتمرات :

1. سون بي سون، مصدر سبق ذكره، ص 127 – 128، كذلك انظر: ناصيف يوسف حتي، العرب والقوى الكبرى، المؤتمر القومي العربي الثامن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998
2. مركز التنمية الصناعية (وثائق مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية ,بغداد 12-19 ديسمبر 1969, وثائق المؤتمر ,دراسة أساسية).

3. صالح صالحي، عبد الحليم غربي، دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني بخميس مليانة حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية(النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً)، ايام 5-6 ماي 2009

4. براق محمد، براق محمد،مداخلة حول بورصة الجزائر ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، أيام:22و23 أفريل2003

تقارير :

1. تقرير مؤشرات التنمية في أفريقيا (ADI2007) 2007 الذي أصدره البنك الدولي.
2. البنك الدولي ، توسيع نطاق النمو ومواصلته في أفريقيا،الموقع الرسمي للبنك الدولي ، http://go.worldbank.org/J7TZWQ6KG0
3. مركز التنمية الصناعية (وثائق مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية ,بغداد 12-19 ديسمبر 1969, وثائق المؤتمر ,دراسة أساسية).
4. بيانات شركة إدارة بورصة القيم

مجلات و منشورات :

5. محمد فايز فرحات، الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، ابريل 1998.
6. صلاح سالم زرنوقة، الصين: التحولات الداخلية والسياسات الخارجية، مجلة السياسة الدولية،العدد 132، ابريل 1998
7. د. محمد جواد علي، دراسة في تجربة البناء والتحديث الصينية 1985-1997، مجلة دراسات ستراتيجية، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، العدد الرابع، 1998
8. أحمد محمد فرج، الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في الصين، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، اكتوبر 1993
9. وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000
10. خيري عزيز، الانفتاح والتحديث في الصين الجديدة، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 59، يناير 1980
11. سون بي سون، الصين تحت الإصلاح والانفتاح، بغداد، مجلة شؤون سياسية،العدد 4، 1995

12. د. محمد جواد علي، دراسة في تجربة البناء والتحديث الصينية 1985-1997، مجلة دراسات ستراتيجية، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، العدد الرابع، 1998
13. د. حميد الجميلي، الصين والعهد الاقتصادي الجديد، بغداد، مجلة شؤون سياسية، العدد 4، 1995
14. د. عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية – الأمريكية، بغداد، مجلة قضايا سياسية، المجلد الأول، العدد الثالث والرابع، 2000
15. محمد ابراهيم الدسوقي، رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين،القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، آبريل 1993
16. د. محمد السيد سليم، الصين في ظل نظام القطبية الثنائية
17. د. مازن الرمضاني، العراق والقوى الآسيوية الجديدة، بغداد، مجلة المجمع العلمي، الجزء الثاني، المجلد الثالث والاربعون، 1996
18. نجلاء الرفاعي بيومي، الصين، في: العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، تحرير
19. محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم مسعد، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1997
20. محمد فايز فرحات، الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية
21. تقرير تحت عنوان // البيئة الاستثمارية في افريقيا وكالة انباء الصين الجديدة / شينخوا
22. د.علي محمد سعود ، المقومات الاقتصادية ومتطلبات الاستثمار في دول أفريقيا
23. الاتحاد الافريقي ، مذكرة المؤتمر الثامن عشر لوزراء الصناعة الأفريقيين،
24. النفط والدولار.. ومهمة تسليح الدول الكبرى إعداد: علي الطالقاني شبكة النبأ المعلوماتية- الخميس 20 آذار/2008 - 12/ربيع الاول/1429
25. إفريقيا .... آتون الصراعات وبحر الثروات - مفكرة الإسلام: وحدة متابعة الشئون الإفريقية 18 - 07 - 2006
26. وحدة متابعة الشئون الإفريقية ، إفريقيا .... آتون الصراعات وبحر الثروات
27. د.جون اسفكياناكيس ، تحقيق الأمن الغذائي ، مجموعة ساب (البنك السعودي البريطاني) الرياض الاقتصادي الاثنين 24 ربيع الآخر 1430هـ - 20 ابريل 2009م - العدد 14910 ،
28. عرفان الحسيني ،نحو استراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للصناعات الامراتية،مجلة أخبار النفط و الصناعة ، العدد417 ،حزيران 2005م
29. حسان خبابة،"بورصة الجزائر بين النظرية والتطبيق"،مجلة العلوم الاجتماعية الانسانية (العدد08:جوان2003)، جامعة باتنة

المراجع باللغة الفرنسية:

3. Pierre Eric MANI L'Internationalisation de la Recherche-Développement et cycle de l'investissement étranger dans les pays émergents : le cas de la Chine, du Brésil, de l'Inde et de l'Afrique du Sud , 2013 ,Thèse en vue de l'obtention du Doctorat en Sciences-Économiques, UNIVERSITE DE NICE SOPHIA ANTIPOLIS ,p122 .
4. F- QUITTARD PINON, MARCHES DES CAPITAUX ET THEORIE FINANCIERE, 2EME EDITION, ECONOMICA. 1998.
5. Samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE : ETAT DES LIEUX, Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation, Université du Littoral Cote D'opale, France, Mars 2011.

المراجع باللغة الانجليزية:

1. Abdul Aziz Bin Muhammad (1993). Zakat and rural development in Malaysia. Kuala Lumpur: Berita Publishing
2. R .R .Barthwall
3. B .D.G Forman .Theory of Competitive Palicy, Vorth Hall and Publishing Co.Amesterdam 1966
4. J .S.Bain Industrial Organisation .John Wiley Sons 1968.
5. E .H Chamberlin .The Theory of Monopalistic Competition 7 the edition ,Harvard University Press Cambridge .Oxford
6. R .B .Sutcliff ,Industry and Underdevelopment ,
7. R .B Suteliffe
8. H .B Cenery ,Patterns of industrial Growth , American Economy Review ,sep .19960.

9. Hoshiar Marouf ,the Strategy of industrialization in the development Economy and Locational Consequences ,Iraq Is the case study , Unpublished D.Sc.Thesis Poznan,1983
10. Alan Gilpin ,Dicitionnary of EconomicnTerms, Butterworths London ,1966
11. Brian Atkinson and Robin Miller Business ,Economics ,Addison – wesley Longman ,1998
12. Fredric S.Mishkin and Stanley G.Eakins ,Financial
13. Markets and instituations,Addison –wesley 1998
14. Brain Athinson and Robin Miller ,Buisiness Economics
15. D .Sears, The Role of Industry in Development :Some Fallacies ,inEconomoc Policy for Development , Edited by I , Livingston ,Penguim Modern Economics ,Readings ,1971
16. Fortman.B.D.G .Teory fo Competition Policy, North Holland co,.Amesterdam
17. Slomin .j .Econoinincs 4 the ED .(N.Y Prentics –Hall,2000
18. R.R .Parthwil-Industrial Economics .An Interud –Ciyroen Text Book-1994
19. B.D.G Fortemin .teory of Competitire Policy North Holland Publishing Co.Amesterdin ,1966
20. R .B.Suliffs"Industry and underdevelopment " Addison .Wesley publishing company ,London ,1982
21. Bruno ,M1967 "The optimal selection of export-promotion and import substitution projects,in planning the External sector :Technique problems policies ; U.N
22. S .Kuznets ,1957 Quantitative Aspecte the Economic Growth of Nations,Economic Development and Cultural changeVol.(Supplement) No.4 July
23. W .Hoffman 1960,The Growth of Industrial Economics Ammerican Review.
24. H .B Chenery and L Taylor, 1968 "Development patterns :Among Countries and Overtime Review of Economic and.Statistics ,Novembre ?New York,

مواقع الإنترنت :

1. الموقع الرسمي شبكة الصين WWW.china.org.Cn
الموقع الرسمي للاتحاد الافريقي www.africa-union.org

2. محمود العدم ، دعوة ماليزية لتفعيل الزكاة لمكافحة الفقر، محمود العدم، (2012)، دعوة ماليزية لتفعيل الزكاة لمكافحة الفقر، من الموقع الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/ebusiness، أطلع عليه بتاريخ: 2013/05/05

3. http://economy.akhbarway.com/news.asp?c=2&id=36361

4. http://www.al-vefagh.com/1385/850629/html/eghtesad.htm#s167712

الفهرس

الفهرس

المقدمة العامة **05**

الفصل الأول : دراسة نظريات التنمية و التجارب الدولية الناجحة **13**

المبحث الأول : نظريات النموقبل الحرب العالمية الثانية **14**

المطلب الأول : نظرية آ دم سميث (Adam Smith): **14**

المطلب الثاني : نظرية جون ستيوارت ميل **20**

المطلب الثالث : نظرية شومبيتر :(Joseph Schumpeter) **20**

المطلب الرابع : النظرية الكنزية (John Maynard Keynes) **21**

المبحث الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية **22**

المطلب الأول : نظرية مراحل النمو: روستو (W.W. Rostow) **23**

المطلب الثاني : نظرية لبنشتين: **25**

المطلب الثالث : نظرية نيلسون: **25**

المطلب الرابع : نظرية الدفعة القوية: **26**

المطلب الخامس : نظرية النمو المتوازن: **26**

المطلب السادس : نظرية النمو غير المتوازن: **26**

المطلب السابع : نظرية النمو لـــ: هارود ودومار Harrod– Domar **27**

المطلب الثامن : نظرية التنمية لآرثر لويس: **28**

المطلب التاسع : نظرية هوليس تشينري: hollis chenery: **28**

المطلب العاشر : نظرية ثورة التبعية الدولية **29**

المطلب الحادي عشر : نظرية الثورة النيوكلاسكية الجديدة **31**

المبحث الثالث : دراسة بعض التجارب التنموية الناجحة **32**

المطلب الأول : التجربة التنموية في ماليزيا **32**

المطلب الثاني : التجربة التنموية في الصين **40**

المطلب الثالث : التجربة التنموية في افريقيا جنوب الصحراء **54**

الفصل الثاني: دور الصناعة في تحقيق التنمية الاقتصادية **63**

المبحث الأول : الصناعة و تطورها **65**

المطلب الأول : تطور الصناعة 65
المطلب الثاني : مفهوم المنشأة الصناعية و أهدافها 66
المطلب الثالث: مفهوم الصناعة 68
المبحث الثاني: أنماط التصنيع و متطلباته 71
المطلب الأول : مزايا الصناعة 71
المطلب الثاني : نمط النمو الصناعي 73
المطلب الثالث : التمويل الصناعي 89
المبحث الثالث: دور الصناعة في التنمية الاقتصادية 99
المطلب الأول : السلبيات التي رافقت تجربة التصنيع في البلدان النامية 100
المطلب الثاني :علاقة الاقتصاد الصناعي بالنمو الاقتصادي 102
المطلب الثالث :علاقة الاقتصاد الصناعي بالعلوم الأخرى 104
المطلب الرابع : الإنتاج في القطاع الصناعي و طرق قياسه 105
المبحث الرابع: قياس رأس المال في الصناعة 117
المطلب الأول : رأس المال الثابت في الصناعة 117
المطلب الثاني : معايير استخدام رأس المال الثابت في الصناعة 118
المطلب الثالث : رأس المال المتغير (المتداول في الصناعة) 119
المطلب الرابع : مقياس رأس المال في الإنتاج الصناعي 122
المطلب الخامس : نماذج تراكم رأس مال التكنولوجي 133
الفصل الثالث تقييم التصنيع ودراسة البدائل المالية في الإقتصاد الجزائري 155
المبحث الأول : تقييم عملية التصنيع في الجزائر 156
المطلب الأول : واقع الصناعة الجزائرية 156
المطلب الثاني : مواطن الخلل في عملية التصنيع بالجزائر 159
المطلب الثالث : إستراتيجية إنعاش الصناعة بالجزائر 166
المبحث الثاني : استعراض لتجربة الأسواق المالية في دول الخليج العربي 177
المطلب الأول: معطيات القطاع المالي في دول الخليجي 178
المطلب الثاني : نمو الائتمان المستدام قبل الأزمة متبوعا بتصحيح كبير وآفاق غير مؤكدة 184

المطلب الثالث : استقرار الأنظمة المالية..... 186

المطلب الرابع : عمق الأنظمة المالية..... 187

المطلب الثالث: الهندسة المالية و تحقيق التنمية السريعة في الاقتصاد الجزائري..... 190

النتائج و التوصيات 215

المراجع 217

الفهرس 226

الملخص .....

ملخص :

اي حضارة لابد لها من انسان و أرض و فترة من الزمن حسب الاقتصادي مالك بن نبي ، فالتصنيع قد كان فترة من الزمن جسراً نحو التنمية والتقدم والحضارة ، و لكن في الوقت الحالي بوجود أنظمة للتراخيص،وحماية الملكية الصناعية، و الفكرية ،أصبح من الصعب على الدول النامية ،تسير اقتصاد صناعي ناجح ،يوفر قيم مضافة و عمالة و منتجات محلية ، لديه ما يكفي من التمويل ، فالتبعية حتمية لابد منها ، لتحقيق مستوى من الرفاه ، لهذا جاءت هذه الدراسة ، لتقييم عملية التصنيع و البحث عن بدائل مالية ،يمكن من خلال الوصول إلى تحقيق التنمية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : تصنيع ، نمو ، هندسة مالية ، تمويل ، رأس مال

Résumé: Toute civilisation doit être soumise à l'homme et la terre, et une période de temps par Malik bin Nabi économique, Industrialisation Période de temps a été un pont vers le développement et le progrès et la civilisation, mais au moment où l'existence de systèmes Licensing, et la protection de la propriété industrielle et intellectuelle, il est devenu difficile pour les pays en développement, vont économie industrielle réussie, et fournit la main-ajoutée et les valeurs des produits locaux, il a suffisamment de fonds, Valtbaah inéluctabilité qui devraient être remplies pour atteindre un niveau de bien-être, cela est venu cette étude, pour évaluer le processus de fabrication et la recherche d'alternatives financières, il peut être grâce à l'accès au développement en Algérie.

Mots-clés: la fabrication, la croissance, l'ingénierie financière, la finance, le capital

Abstract :

Any civilization must be subjected to man and the land, and a period of time by economic Malik bin Nabi, Industrialization Period of time has been a bridge towards development and progress and civilization, but at the moment the existence of systems Licensing, and protection of industrial property, and intellectual, it has become difficult for developing countries, are going Successful industrial economy, and provides the added labor and the values of local products, he has enough funding, Valtbaah inevitability that should be met to achieve a level of well-being, this came this study, to evaluate the manufacturing process and the search for financial lternatives, it can be through access to development in Algeria.

Keywords: manufacturing, growth, financial engineering, finance, capital